المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسة

قسم: علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

الأزمة السورية وتداعياتها على الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط.

(2011_2016)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسة الخارجية

إعداد الطالب :

عواق يحي

إشراف الدكتور :

ربيج علي

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الصِفة العلمية	الجامعة
أ. بلقرشي إيمان	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ. ربيج علي	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ. بن سليمان اعمر	مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2016_2017

شكر وعرفان

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

عواق يحي

الإهداء

إلى الوّالدينِ الكّريمينِ..... خالصاً

إلى كُل أفراد عائلتي فرداً فردًا ..... استحقاقاً

إلى الوّافدة الجديدة لعائلة عواق..... الكّتكوتة عوّاق عائشة

إلى كل من حملهم قلبي.... ولم يذكرهم لساني

عواق يحي

ملخص الدراسة:

تعمل روسيا الاتحادية من أجل العودة إلى النسق الدولي كقوى كبرى وكشريك مؤثر في توجيه تفاعلاته انطلاقا من فكر استراتيجي أوراسي جديد يرتكز على ضرورة التوظيف الأمثل لمقومات القوة الروسية المادية منها والمعنوية.

إحتلت منطقة الشرق الأوسط أهمية بالغة في الاستراتيجية الروسية الجديدة الأمر الذي دفع بالقيادة الروسية إلى عدم التردد في التدخل المباشر في محاولة المشاركة في إدارة وتوجيه شؤون وقضايا المنطقة تماشيا ومقتضيات المصلحة القومية الروسية مستفيدتا في ذلك من الفراغ الذي خلفه تراجع الاهتمام الأمريكي ببعض أزمات المنطقة.

حيث شكلت الأزمة السورية عقب الأبعاد الإقليمية والدولية التي أخذتها فرصتا سانحتا أمام روسيا الاتحادية من أجل تحقيق تطلعاتها في لعب دور المهيمن المحتمل على إقليم الشرق الأوسط والمتحكم في ميزان قوى مختلف فواعله الأمر الذي يعيد لها الاعتبار كقوى كبرى في تفاعلات الساحة الدولية ككل بالرغم من التبعات المترتبة عن ذلك الدور.

Abstract :

The Russian Federation is working to return to the interaction of the international System as a great power and as an active actors in directing its interaction, on a new Strategic Eurasian thinking based on the meed for optimal employment of the components of Russian physical and moral strength.

The Midde East for great importance in the new Russian Strategy, which pronpted the Russian leadership not to hesitate in direct intervention trying to manage the affairs and issues of the regain in line with the requirements of Russian national interest benefiting rom the vacuum left by the decline of U S Interest in the actives of the region.

The Syrian crisis was an opportunity fot the Russian Federation to fwfill its aspirations to play a dominant role and control the middle east regions balance of power, wich will re_consider it as a superpower in the interactions of the internal arena as whole despit the consequences of that role.

مقدمة:

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ طلع سنة 2010 جملة من التحولات جاءت في سياق ما يسمى بالربيع العربي/الحراك العربي، الذي أدى إلى ظهور إصطفافات إقليمية ودولية، ناتجة بالأساس عن صراع إيرادات بين مختلف الفواعل التي تسعى إلى بسط نفودها في المنطقة.

مطلع سنة 2011 امتدت موجة التفاعلات لتطال سورية وهي التي طالما عبر عنها نظامها السياسي على أنها الاستثناء من بين دول المنطقة التي لن تشملها أحداثها، غير ان الاستثناء كان في حدة تعقيدها لا في واقعها السلمي بعدما أخدت الأحداث فيها أبعادا إقليمية ودولية.

تزامنت هذه الأحداث مع محاولات روسيا الاتحادية إلى العودة إلى ساحة الشرق الأوسط، كطرف فاعل في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب فمند سقوط الاتحاد السوفياتي نتيجة لطبيعة الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي أدت بدورها إلى غياب فكر استراتيجي بخصوص تحديد الأولويات المستقبلية، انفردت الولايات المتحدة بتسيير النظام الدولي الجديد والمنطقة.

لكن فترت تراجع الدور الروسي عن ساحة التفاعلات الإقليمية والدولية لم تدم طويلا ، وذلك كون النخبة السياسية الجديدة بقيادة فلاديمير بوتين **(Vladimir Poutine)** تمتلك تصورات مستقبلية بخيارات محددة لاستعادة الدور العالمي لقوة كانت إلى وقت قريب تصنف على أنها قوة كبرى، وذلك بانتهاجها لاستراتيجية تتلأم ومعطيات عالم ما بعد الحرب الباردة .

لقد عمدت روسيا من أجل استعادت مكانتها الدولية كفاعل استراتيجي في منظومة القوة العالمية على خياري الانفتاح على النظام الأورو أطلسي من خلال دعم الشراكة والتعاون والاكتفاء في المستوى الأول بالمكاسب النسبية التي ستفضيها هذه الشراكة، مع تبني طرح الأوراسيا الجديدة كمدخل لاسترجاع الإرث السوفياتي بتوجهات براغماتية في منطقة الشرق الأوسط.

إشكالية الدراسة:

شهدت الساحة الدولية والإقليمية عودة فاعلة للدور الروسي في توجيه ومحاولة إدارة أزماتها فارضتا بذلك نسق تفاعلي جديد على مختلف الوحدات السياسية في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب، برز فيه التوجه الهجومي التدخلي الروسي بشكل مؤثر ما انعكس على ميزان القوى الإقليمي والدولي وهو ما يتضح من خلال الأزمة السورية، الأمر الذي أثار لدينا قلقا معرفيا قمنا بطرحه في الإشكالية التالية:

"**ماهي انعكاسات التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية على استراتيجية روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط؟**"

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ لماذا أخذت الأزمة السورية أبعادا إقليمية ودولية بعدما كانت شأن داخليا؟
- ✓ هل يعود التدخل العسكري الروسي في سورية إلى تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط؟
- ✓ ماهي المقاربة المقترحة من الجانب الروسي لحل الأزمة في سورية؟
- ✓ لمادا انتقل الاهتمام الروسي إلى الشرق الأوسط بعدما كان مرتكزا على جوارها الإقليمي؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: كلما تضاربت مصالح القوى الإقليمية والدولية داخل دولة ما، كلما زاد ذلك من حدة الاحتقان السياسي واندلاع الأزمات الداخلية.

الفرضية الثانية: كلما ازدادت محاولات الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة السورية من التدخل العسكري المباشر في سورية، كلما ازداد بروز وتنامي الدور الروسي السياسي والعسكري.

الفرضية الثالثة: كلما ازداد الخنق الاستراتيجي الذي يمارسه الغرب وحلفائه على روسيا كلما دفعها ذلك إلى التوجه نحو منطقة الشرق الأوسط تعزيزا لمكانتها على الساحة الإقليمية والدولية.

مناهج الدراسة:

إنّ التفسير العلمي للظواهر السياسية يقتضي استخدام أدوات التحليل، من بينها أدوات التحليل الذهنية وهي تلك الأدوات القابعة في ذهن الباحث والتي يرتبط بها في بحثه منذ البداية فيستعين بها على تصور مادة بحثه المستهدفة من جهة، وفي تحديد غايته من بحثه من جهة أخرى.

تعتبر المقاربة المنهجية واحدة من الوسائل الذهنية التي يعتمد عليها الباحث في استقراء أو استنباط الظاهرة المراد دراستها والظواهر المتصلة بها فمهما كان موضوع البحث فإن قيمة النتائج تتوقف على قيمة المناهج المستعملة.[1]

وقد اقتضى البحث في طبيعة الانعكاسات التي خلفتها الأزمة السورية على الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط الاستعانة بمنهجين اثنين هما:

- ✓ **المقاربة التاريخية:**

تقوم المقاربة التاريخية على محاولة إعادة بناء الماضي وذلك بالعودة إلى دراسة الأحداث الماضية و محاولة فهمها من خلال البحث والتنقيب في أصالتها ومحتواها ومحاولة إعطاء تفسيرات لها استنادا إلى المعطى الزماني والمكاني الذي حدثت او صدرت فيه وهو الأمر الذي حاولنا القيام به من خلال هذه الدراسة، حيث قمنا بالرجوع إلى أحداث الماضي في روسيا والمتعلقة أساسا بتوجهات الفكر الاستراتيجي الروسي تجاه منطقة الشرق الأوسط والأوضاع التي كانت تعيشها سورية قبل الأزمة.

- ✓ **منهج دراسة الحالة:**

وهو المنهج الذي قمنا من خلاله بمحاولة التركيز على دراسة طبيعة التأثيرات التي ألقت بها الأزمة السورية على الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط التي شهدت نقلة نوعية من التفاعلات خاصة بعد أحداث ما يسمى بالربيع العربي الذي شهدته المنطقة، وبالضبط في الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2016.

---

[1] موريس أنجرس، ***منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية*** ،ترجمة. بوزيد صحراوي وآخرون (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004)، ص.97.

✓ **المنهج الوصفي التحليلي:**

لقد قمنا باعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي بعتبر أحد أساليب تحليل الظاهرة السياسية، حيث قمنا من خلاله بمحاولة جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الموضوع ومحاولة تحليلها وتفسيرها بطريقة موضوعية بشكل يتناسب ومعطيات الظاهرة موضوع البحث بغية التوصل إلى نتائج علمية حول مجموع التساؤلات التي قمنا بطرحها.

أسباب اختيار الموضوع:

أ. **الأسباب الموضوعية:**

لا يقوم أي بحث علمي إلا إدا استند إلى مجموعة من الدوافع الموضوعية التي كثيرا ما تخص البيئة المحيطة بالباحث أو تكون لها التأثير الكبير عليه، أضف إلى ذلك العوامل الذاتية التي تحقق تتعلق بالرغبة في دراسة الموضوع ومن أهم الأسباب التي دفعتني إلى دراسة الموضوع:

- حالة الاستقطاب الذي تشهذه الأزمة السورية بين مختلف الفواعل الإقليمية والدولية.
- محاولة التعرف على أبعاد الدور الروسي في الأزمة السورية وذلك من خلال تحليل العوامل التي تؤثر في هدا الدور.
- عودة روسيا إلى ساحة التفاعلات الدولية بعد فترة الوحدة– المتعددة (**Unit–Multi**) عبر عنها صامويل هنتينغتون (**Samuel P.Huntington**)* التي ميزة فترة ما بعد الحرب الباردة.
- الاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط بعدما كانت المنطقة ضمن آخر اهتماماته والرغبة في لعب دور المهيمن على المنطقة في ضل تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية.

* **صامويل هنتينغتون Samuel P.Huntington**: بروفيسور في جامعة هارفرد، مفكر أمريكي محافظ عمل في عدة مجالات فرعية منبثقة من العلوم السياسية ، لديه العديد من المؤلفات أهمها كتاب صراع الحضارات(Clash of Civilizations)

ب. الأسباب الذاتية:

- اهتمام شخصي بتفاعلات منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد أحداث ما يسمى بالربيع العربي الذي أدى إلى إحداث اختلالات في ميزان القوى بين مختلف القوى الفاعلة في المنطقة الأمر الذي نتج عنه بروز فواعل غير دولاتية على غرار داعش ما يشكل تهديدا إقليميا ودوليا.
- الوضع الإنساني الذي يتدهور يوما بعد يوم في سورية نتيجة ألا أمن الذي تشهذه البلاد الأمر الذي زاد من تفاقم أزمة اللاجئين في دول الجوار الإقليمي وصولا إلى الجزائر ودول أوروبا.
- تعد عملية فهم الدور الروسي كمعطى استراتيجي يمكن الجزائر من تعزيز مقاربتها الأمنية في التعامل مع أحداث الحراك الذي تشهذه المنطقة العربية تفادي بذلك ما يهدد الأمن الوطني ، وذلك من خلال التوجه نحو تعزيز العلاقات الاستراتيجية الجزائرية_ الروسية خاصة بعد العودة الروسية إلى النسق الدولي كقوة كبرى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

أدبيات الدراسة:

تلزم الضرورة الموضوعية والمنهجية على الباحث في أي مجال علمي ومعرفي أن يبحث ويتقصى عن ما كتب بخصوص موضوع البحث من كتب، مقالات علمية محكمة، ودراسات صادرة عن مراكز أبحاث وغيرها من المصادر التي تمكن الذات الباحثة من تبني تصور معين لمعالجة قلقها المعرفي.

- كتاب **لمى مضر الأمارة** بعنوان: **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**. وهو عبارة أطروحة دكتوراه حولتها صاحبتها إلى كتاب تناولت فيه أبرز التحولات التي شهدتها الاستراتيجية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تجاه المنطقة العربية وخصت بالذكر العراق مصر سورية ووضحت كيف انتقل الاهتمام الروسي من منطقة جواره الإقليمي،(منطقة أسيا الوسطى) إلى منطقة الشرق الأوسط، غير أن هذه الدراسة اعتبرت الاستراتيجية الروسية متغيرا مستقل كلما تغير أثر في المتغير التابع (المنطقة العربة).

بالإضافة إلى توقف الدراسة عند حدود ما بعد الغزو الأمريكي للعراق أي أنها لم تتطرق إلى التفاعلات التي شهدتها المنطقة العربية بعد 2010.

- مقال للباحث **شندوي محمد إبراهيم بسيوني،** منشورة في موقع المركز الذي مقراطي العربي والمسومة **بالسياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة 2011-2016.** والتي حاول من خلالها الباحث الإجابة على الإشكالية التالية: "**ماهي العوامل الحاكمة للموقف الروسي تجاه الأزمة السورية وما تطورات هدا الموقف وتداعياته؟**" ما يمكن ملاحظته على هذه الدراسة هو أن الباحث يقر ومند البداية على أن ما يحدث في سورية هو ثورة، كما أن مجموع الدوافع التي ذكرها الباحث المتعلقة بالاهتمام الروسي بسوريا على غرار القاعدة العسكرية في طرطوس وأولوية بقاء الأسد في سورية أعتقد بأنها ليست الأسباب الوحيدة وراء التدخل الروسي في سورية، بالإضافة إلى أن قرار التدخل العسكري هو عبارة عن بديل منتقى من بين مجموعة من البرامج العملية المقترحة لا يهدف بالأساس إلى تحقيق أكبر قدر من الأهداف بقدر ما يسعى إلى تجنب أكبر قدر ممكن من الأضرار.
- مقال **عامر كمال أحمد** باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة بغداد-العراق- والمنشور في المجلة الجزائرية للدراسات السياسية العدد السادس والذي جاء بعنوان:" **التدخل الروسي في الأزمة السورية**". والذي حاول من خلاله صاحبه الإجابة على الإشكالية التالية:"

هل سيؤدي التدخل الروسي في الأزمة السورية إلى الدفع بها إلى إيجاد صيغة توافقية لإيجاد حل لها بموافقة الأطراف الدولية و الإقليمية؟ ليصل في الأخير إلى أن التدخل العسكري الروسي في سوريا زاد الأمور تعقيدا بدلا من المساهمة في حلها، غير أنه ومن وجهة نظري الخاصة لا اعتقد بأن التدخل العسكري في سوريا كان من أجل إيجاد حلول لها، بل تماشيا مع طبيعة الأحداث التي تشهذها المنطقة، ووفق استراتيجية تريد روسيا فرضها على أرض الواقع بطرق براغماتية وفق أهداف محددة ومضبوطة بدقة.

لعل من بين ما يميز هذه الدراسات عن غيرها من الدراسات التي اهتمت بمعالجة توجهات الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط هو تركيزها على المكاسب التي تسعى روسيا تحقيقها في المنطقة، هذه المكاسب والأهداف تقاطعت مع مصالح القوى الإقليمية والدولية تجاه المنطقة الأمر

الذي انعكس بشكل او بأخر عن الاستراتيجية الروسية وهو الأمر الذي سأقوم بالبحث فيه من خلال هذه المذكرة.

الخطة المقترحة لمعالجة الموضوع:

فِي محاولتنا لمعالجة إشكالية الدراسة المطروحة قمنا بوضع خطة من ثلاثة فصول، تطرقنا في **الفصل الأول** للحديث عن الأزمة السورية واستقطابتها الإقليمية والدولية محاولين من خلال ذلك الإجابة على الفرضية الأولى مستعينين في ذلك بثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول أسباب اندلاع الأزمة في سورية، لنمر بعدها إلى المبحث الثاني الذي خصصناه للأطراف الإقليمية الفاعلة في الأزمة السورية، أما المبحث الثالث فقد عالجنا فيه الأطراف الدولية الفاعلة في سورية.

الفصل الثاني: والذي قمنا من خلاله بالتطرق إلى تطور الموقف الروسي في سورية انطلاقا من مبادراته السلمية وصولا إلى التدخل العسكري من خلال مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى المبادرات السياسية والتي تحولة نتيجة لمجموعة من الأسباب إلى تدخل العسكري وقد قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول المقاربة الروسية في إدارة الأزمة السورية بالطرق السلمية وصولا إلى التدخل العسكري، اما المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله إلى الانعكاسات التي خلفها التدخل الروسي على الفواعل الدولية ووكلائها الإقليمين في المنطقة.

الفصل الثالث: والذي قمنا من خلاله بالتطرق إلى التبعات التي خلفتها الأزمة السورية على الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط منطلقين في المبحث الأول من التعريف بالاستراتيجية الروسية الجديدة وأهم مقوماتها، لنتوجه بعدها إلى المبحث الثاني الذي تطرقنا فيه إلى توجهات الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، اما المبحث الثالث فقد خصصناه إلى مجموع التبعات الإيجابية والسلبية التي خلفتها الأزمة السورية على الاستراتيجية الروسية الموجهة لمنطقة الشرق الأوسط.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

تعريف الأزمة: crisis

يُعرف قاموس **(oxford word power)** الأزمة على أنها:" **وقت أو لحظة تغير الشيء ما يشكل خطر كبير يزيد من تدهور الأوضاع، والأزمة الدولية هي نتاج للغزو الخارجي.**"[1]

أي أن الأزمة حسب هدا التعريف نوعين أزمة داخلية تحدث على المستوى الداخلي للدولة، يرجع السبب فيها إلى حدث مفاجئ يؤدي إلى إحداث تغيرات على مستوى الفواعل المجتمعية ما ينعكس سلبا على طبيعة هذه التفاعلات.

النوع الثاني من الأزمات الذي أشار إليه هدا التعريف هو الأزمة الدولية والتي يُرجع أسبابها إلى تعرض الدولة إلى غزو خارجي من قبل دولة أخرى. فبالاستناد إلى طبيعة الأطراف الفاعلة في الأزمة يمكن التمييز بين الأزمات الداخلية والأزمات الخارجية، فإذا تعلق الأمر بأحد جوانب السيادة الخارجية للدولة أو انخراط طرف خارجي في الموقف كانت الأزمة دولية (مثل الأزمة السورية) ،أما إدا ارتبط الأمر بتفاعلات القوى السياسية والمجتمعية في الداخل كانت الأزمة داخلية. [2]

يُعرفها قاموس بنغوين للعلاقات الدولية على أنها: " **نقطة تحول مدركة في العلاقات بين فاعلين أو بين فاعلين وبيئتهم.**"[3]

يُعرف كارول بيل **Koral Bill** الأزمة الدولية بقوله:

"**الأزمة الدولية هي نقطة تحول في طبيعة العلاقات بين أطراف ما، حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول، ففي حال الأزمات التي تقع بين الحلفاء تتحول**

---

[1] ***Oxford word power***, p. 189.

[2] ميلود عامر حاج، "إدارة الأزمات، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية "، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***،ع.5 (جوان 2016)، ص.138.

[3] ***قاموس بانغوين للعلاقات الدولية***، غراهام إيفانز،جيرفير نوينهام (مركز الخليج للأبحاث،2004)،ص.140.

علاقة التحالف إلى علاقة انشقاق، وفي حالة الأزمات التي تقع بين الأعداء تتحول العلاقة من علاقة سلم إلى علاقة حرب."[1]

تعريف إدارة الأزمات: Crsis Management

عرفها قاموس بنغوين للعلاقات الدولية على أنها " **هي محاولة للتحكم بالأحداث خلال أزمة ما، لمنع العنف الشديد و الشامل من الحدوث ، وتكون مشكلة القرار التي تواجه من يتولى إدارة الأزمة هي إيجاد توازن بين التشدد و الملاينة، بين استخدام القسر و تقديم التنازلات ، بين العدوان والتوفيق."**[2]

أي أن إدارة الأزمة حسب هدا التعريف تشير إلى تلك العملية التي يقوم بها المسئولون عن محاولة إيجاد حلول للأزمة أو كبحها وجعاها تحت السيطرة معتمدين في ذلك على مقاربات وبدائل برامجية متعددة هدفا لأساسي الإحاطة بكل جوانب وأطراف الأزمة.

إدارة الأزمات تعني _ التسوية_ دون الاستسلام لرغبات الأطراف الأخرى و أهدافهم

وفي تعريف آخر تعرف إدارة الأزمات على أنها " **مجموعة الاستعدادات و الجهود الإدارية التي تبدل لمواجهة أو الحد من الدمار المترتب على الأزمة."**[3]

مفهوم التدخل:

تُعرف موسوعة السياسة التدخل على أنه:" **إقدام دولة على مساعدة دولة من أحد الفريقين المتصارعين في الحرب أهلية دون اعتبار عملها دخولا في حالة حرب."**[4]

كما وتُعرف الباحثة مايسة محمود مدني التدخل على أنه: **عمل إرادي ومنظم تقوم به وحدة سياسية دولية سواء كانت دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية عالمية أو إقليمية معتمدة على وسائل الإكراه و الضغط التي تشمل جميع أشكال الضغط السياسي و الاقتصادي و العسكري**

---

[1] خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي، في:

https://harakawahida.files.wordpress.com/b2da8b8d8a7d985-d84d98a.pdf(06/03/2017).

[2] قاموس بانغوين للعلاقات الدولية، ***مرجع سابق***، 140.

[3] ماجد عبد المهدي، ***إدارة الأزمة المدخل المفاهيم العمليات*** (عمان: دار زهران للنشر و التوزيع ،2012)، ص.37.

[4] ***موسوعة السياسة***، عبد الوهاب لكيالي و آخرون (بيروت:، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985)، ص. 705.

بغرض تغيير بنية السلطة في الدولة المقصودة أو الحفاظ عليها أو بهدف إعادة توجيه سلوك السياسة الداخلية أو الخارجية لها.[1]

غالبا ما يُلجأ إلى التدخل من أجل الحفاض على ميزان القوى في منطقة معينة تنظر القوى الإقليمية أو الدولية الفاعلة فيها إلى وجود تهديد لمصالحها فيها أو بهدف فرض خارطة تفاعلات جديدة في منطقة معينة ألزمتها مصالحها التدخل فيها، وتتخذ هذه العملية شكلين :

- **التدخل الدفاعي:** الذي يهدف إلى منع إحداث تغيير في توازن القوى الموجودة وذألك لأنه سيضر بمصالح الدولة المتدخلة.
- **التدخل الهجومي:** الذي يقاوم لإحداث تغيير في توازن القوى الموجودة وإحداث تغيير في نظام الحكم داخل الوحدات السياسية المراد تغييرها.[2]

مفهوم الاستراتيجية: Stategy

الاستراتيجية مصطلح ارتبط مند ظهوره بالمجال العسكري ،حيث تعود أصول كلمة استراتيجية إلى الكلمة اليونانية " **Strategein**" ومعناها "**الأمرة على الجيش**"[3] لتتطور بعدها من خلال أعمال سون تزو، كلاوزفيتس وغيرهم من المفكرين الذين اهتموا بدراسة الفكر الاستراتيجي الذي طور بعدها ليصبح علما قائما بداته.

يُعرف كلاوزفيتس (Clausewitz)* الاستراتيجية على أنها:" **فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب.**"[4] والمقصود بهدف الحرب هنا الهدف السياسي، فاحرب ماهي إلى امتداد للسياسة بوسائل أخرى في مقدمتها القوة الصلبة.

---

[1] مايسة محمود مدني ، " التدخل الروسي في الأزمة السورية"، ***مجلة كلية الاقتصاد العلمية***، ع.4 (جانفي 2014)، ص.187.

[2] مايسة محمود مدني، ***مرجع سابق***، ص.196.

[3] ***موسوعة الإستراتيجيا***، تيري دي مونتربال وجان كلين سابين جانسن، ترجمة. علي محمود مقلد (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية،2011)، ص.114.

* **كلاوزفيتس Clausewitz**: جنرال ومؤرخ حربي بروسي (1780_1831)، كتب كلاوزيفيتس العديد من الكتابات في التاريخ العسكري والفلسفة والسياسة فضلا عن النظريات الحربية ويعد كتابة " عن الحرب " أحد أشهر اعماله التي تعد مرجعا أساسيا إلى اليوم في مجال الاستراتيجية العسكرية.

[4] ليدر هارت، ***الاستراتيجية وتاريخها في العالم***، ترجمة. الهيثم الأيوبي (بيروت: الطليعة للطباعة والنشر،ط4، 2000)، ص.274.

ويُعرفها سوكلوفسكي (Sokolowsk) * المرشال السوفياتي السابق بأنها:" **مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب كالصراع المسلح دفاعا عن مصالح طبقة محددة فهي تشمل أساليب تعريف الحرب ووجهات نظر العدو المحتملة و أوضاع الحرب المقبلة وطرائق الإعداد لها وتسيير دفتها.**" [1]

أي أن الاستراتيجية حسب هدا التعريف هي تلك المعارف المتعلقة بالحرب(القوة الصلبة) بالإضافة إلى بعدها الأيديولوجي الماركسي اللينيني المرتكز على فكرة الصراع الطبقي.

هدا وتُعرف الاستراتيجية رسميا في المنشورات المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية في الفقرة 01 البند 02 بأنها:" **فكرة أو مجموعة أفكار حكيمة من أجل توظيف أدوات القوة الوطنية بطريقة منظمة و متكاملة لتحقيق أهداف معينة في مسرح العمليات و أهداف وطنية أو متعددة الجنسيات.**"[2]

أما تّعريف الاستراتيجية في معناها الحديث فهي:" **خطط الدولة و نشاطاتها التي يتم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التطابق بين رسالة الدولة و أهدافها و بين هذه الرسالة و البيئة التي تعمل فيها بصورة فعالة** "[3]

يُعرفها **الدكتور النعيمي** بقوله :" **إن الاستراتيجية في معناها المعاصر بدأت تحتوي على جوانب سياسية و اقتصادية و دعائية و فنية و بهذا المعنى أصبحت الاستراتيجية المعاصرة تدخل في التخطيط الاقتصادي لتُكون الاستراتيجية الاقتصادية و التخطيط السياسي لتُكون الاستراتيجية السياسية وهكذا** ".[4]

---

* **سوكلوفسكي Sokolowski** : (1897_1968)، رئيس أركان في الجيش السوفياتي عرف على نطاق واسع في الغرب بعد نشر كتابة " استراتيجية عسكرية" عام 1962، وهو الكتاب الذي يتضمن تفاصيل نادرة على طريقة التفكير السوفييتية في الحرب، ولا سيما الحرب النووية.

[1] لمى مضر الأمارة، ***الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001)، ص.45

[2] هاري آريلرغر، ***الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية***، ترجمة. راجح محرز علي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2011)، ص.16.

[3] لمى مضر الأمارة، ***مرجع سابق***، ص.48.

[4] لمى مضر الأمارة، ***مرجع سابق***، ص.50.

هدا ويُمكن اعتبار الاستراتيجية على أنها علم عند التركيز على الجانب المعرفي وعلى الأسس التي تقوم عليها وفن عند التركيز على الممارسة وطريقة التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع.

مفهوم الشرق الأوسط:

الشرق الأوسط مصطلح ابتكره المؤرخ البحري ألفريد ماهان (Alfred Mahan)* عام 1902، فأصبح مصطلحا جغرافيا وسياسيا شائعا دون تحديد واضح ويرتبط بتداول مصطلحات الشرق الأقصى والشرق الأدنى وهو بالمعنى الواسع المنطقة الواقعة بينهما.[1]

المقصود بالشرق الأوسط حسب هذه الدراسة هو مجموع الدو الممتدة من إيران شرقا وصولا إلى مصر غربا ومن تركيا شمالا وصولا إلى اليمن جنوبا. (أنظر الخريطة رقم01. في قائمة الملاحق).

* ألفريد ماهان (Alfred Mahan): من مواليد 1840– 1914 منظر أمريكي إشتغل في البحرية الأمريكية إهتم بالتركيز على القوة البحرية.

[1] ***معجم المصطلحات الجغرافية العسكرية والسياسية*** ، هاني عبد الرحيم العزيزي (دارمجلاوي للنشر والتوزيع، 2015)، ص.160.

التأصيل النظري للدراسة

التأصيل النظري للدراسة:

مما لاشك فيه أن أي محاولة لدراسة موضوع بحثي معين، دراسة علمية لا تكون إلا استنادا إلى مقتربات وأطر نظرية حاول من خلالها منظروها تحليل وفهم الظاهرة السياسية املا في القدرة على التنبؤ بأحداثها مستقبلا، وذلك انطلاقا من مجموعة من التساؤلات التي تؤدي في الأخير إلى خلق تساؤلات جديدة والنظرية في أحد تّعريفاتها: "**هي عبارة عن مجموعة من المصطلحات و التعريفات والافتراضات لها علاقة ببعضها البعض والتي تقترح رؤية منظمة للظاهرة و دالك بهدف عرضها والتنبؤ بمظاهرها.**"[1]

أولا: النظرية الواقعية : The Classical Reaist School

ترجع الجذور التاريخية للواقعية الكلاسيكية إلى الفلسفة السياسية القديمة عند كل من المفكر الإغريقي **توسيديس(Thucydides)** الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد ، ويعتبر كتابه "تاريخ **الحرب البيلوبونيزية (History of the peloponnesian war)** محاولة لتوضيح الصراعات الدولية من حيث ديناميكية سياسة القوة، بالإضافة إلى أعمال المفكر الإيطالي نيكولا **ميكافيل Nicollo Machiavelli** (1469_1527) وذلك من خلال مؤلفه الأمير **The Prince**، والفيلسوف الإنجليزي **توماس هوبس (Thomas Hobbe)** في كتابه **Leviathan**، وهي فلسفة قائمة على اعتبار الصراع على القوة دافع غريزي كامن في الطبيعية الإنسانية إنطلاقا من الطبيعة الأنانية للإنسان، كل هؤلاء المفكرين يجمعون على أهمية متغير القوة لإدارة العلاقات الدولية وإن كانو يختلفون في طريقة توظيفه[2]

لقد ساهمت النظرية الواقعية في تحليل وتفسير الظاهرة السياسة بشكل بارز في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أين انطلق منظروها في محاولاتهم لتفسير وتحليل نمط التفاعلات التي شهذها النسق الدولي في تلك الفترة معتمدين في الأساس على تحليل ما هو قائم من علاقات وتفاعلات بين مختلف

[1] أنجرس موريس، ***مرجع سابق***، ص.54.

[2] جندلي عبد الناصر، ***التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية*** (الجزائر: دار الخلدونية،2007)، ص.136.

الوحدات السياسية وتحديدا سياسة القوة والمصلحة القومية مخالفتا في دالك ما قام به منظرو النظرية المثالية اللذين اهتموا بدراسة ما يجب أن تكون علية العلاقات الدولية لا على ما هو موجود في الواقع.[1]

هذا وتركز النظرية الواقعية الكلاسيكية **the Classical Realist Theory** في محاولاتها تحليل وتفسير الظاهرة السياسية حسب هانز مورغانتو **(Hans Morganthau)** على ستة مبادئ أساسية ثابتة هي :

- اعتبار الظاهرة السياسة ظاهرة اجتماعية يهتم بها كل عناصر المجتمع بشكل عام، فالسياسة معطى طبيعي في النسق الاجتماعي لأي وحدة سياسية محكومة بقوانين موضوعية قابلة للتطور تماشيا مع المعطيات الزمانية والمكانية التي تسير النسق الاجتماعي العام الداخلي والخارجي للوحدة السياسية.
- الواقعية تقوم بالأساس على مفهوم المصلحة فهي المحرك الأساسي لتفاعلات الوحدة السياسية التي تركز في تعاملها مع مختلف الأحداث الداخلية والخارجية على الجانب العقلاني الموضوعي الذي تسعى من خلاله إلى حفظ بقائها كأول وأهم هدف مصلحي تسعى الدول لتحقيقه.
- السلطة أحد أهم مقومات الفكر الواقعي فكل الوحدات السياسة تسعى لامتلاكها وهو ما يؤكد حقيقة أن السياسة هي السلطة فكل نظرية ناجحة لابد لها من تقدم أدلة مقنعة على ما ينطوي عليه الفكر السياسي المرتبط بالسلطة.[2]
- تضع الواقعية السياسية حدود في تعاملاتها مع مختلف الظواهر السياسية بين الأوامر الأخلاقية وبين متطلبات العمل السياسي بمعنى أن الواقعية تولى اهتماما بالجانب الأخلاقي في حدود ما تفرضه المصلحة.
- تهتم النظرية الواقعية بدراسة ما هو موجود في الواقع وتسعى جاهدة لفهمه وتفسير مختلف تفاعلاته، فمختلف الافتراضات عن ما يجب أن يكون لا تدخل ضمن اهتماماتها.

---

[1] ناصف يوسف حتي، ***النظرية في العلاقات الدولية***، ص.23.

[2] دنكان بل، لا احد يحب أي واقعي في السياسة في" **الفكر السياسي والعلاقات الدولية تنويعات على أوتار واقعية**"، ترجمة . فاضل جتكر (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2015)، ص.30.

- تقوم النظرية الواقعية على مفهوم تعددي للطبيعة البشرية، فعلى رجل السياسة ان يفصل بين سلوكه السياسي وسلوكه الاجتماعي وذلك من خلال تجرده من الجوانب الأخرى للطبيعة البشرية بغية تحق أكبر قدر من القوة للوحدة السياسية التي يحكمها.

مِن خلال هذه النقاط الست يجمع **مورغانتو** بين نظرتين في أن واحد، إحداهما نظرة هوبزية ترى في الإنسان و السياسة منازعة لإخراج الإنسان من حياة "وحشية و قاسية " والأخرى نظرة داروينية– اجتماعية تخضع الساسة كالمجتمع عموما لكم قوانين موضوعية جدورها في الطبيعة البشرية .[1]

هذا وتركز النظرية **الكلاسيكية the Classical Realist Theory** على مجموعة من المفاهيم في تعاملها مع مختلف الظواهر السياسية و الاجتماعية نذكر من بين أهمها:

1– **القوة power** والتي يعبر عنها **مورغانتو** بالقول:

"International politics, like all politics, is struggle of power, whatever the ultimate aimes of international politics, power is always the immedi ate aim."[2]

بمعنى أن السياسة الدولية في مجملها هي عبارة عن صراع إرادات بين مختلف الفواعل في الساحة الدولية هدفها الأساسي هو تحقيق أكبر قدر من القوة على حساب الطرف الأخر استنادا في ذلك إلى كافة الوسائل التي تمكن من تحقيق هذه الغاية فالقوة التي تعنيها التحليلات الواقعية ليست هي القوة العسكرية التقليدية فقط بل المقصود بالقوة هنا القوة القومية **National power** بمفهومها الشامل من عناصرها ومكوناتها المادية و الغير المادية.[3]

[1] عادي سليمان العبيدي ، ***القوة في العلاقات الدولية*** (بيروت: دار المنهل اللبناني،2015)، ص ص. 53_54.

[2] جندلي عبد الناصر، ***مرجع سابق***، ص.146.

[3] أنور فرج، ***النظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة*** (السليمانية : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص.299.

2- المصلحة القومية National Interest

يُعتبر مفهوم المصلحة القومية أحد المفاهيم الأساسية التي يقوم علبها التفكير الواقعي الكلاسيكي والتي من خلاله تحاول تبرير توجهات مختلف الوحدات السياسية سواء تجاه نسقها الاجتماعي الداخلي أو سلوكياتها تجاه بيئتها الإقليمية والدولية، فالمصلحة القومية كما يعبر عنها مورغانتو هي حقيقة يجب اكتشافها أكثر من كونها موضوعا للترجيحات العارضة و المصطنعة.[1]

والمصلحة الوطنية حسب **جون باري (John Barry)** لها معنيين: معنى ذاتي **Subjective** ومعنى موضوعي **Objective** أما المعنى الذاتي فينحصر في أن المصلحة القومية هي تلك الأهذاف التي تريد الدولة تجسيدها وتحويلها إلى واقع ملموس من خلال الوسائل و الآليات التي يعتمدنها صناع القرار في توجيه سياستها الخارجية، ويتمثل المعنى الموضوعي للمصلحة القومية في البحث عن القوة وكيفية تحقيقها و الحفاض عليها و العمل من أجل تطويرها.[2]

فالمصلحة القومية هي مجموع الأهذاف والغايات التي تسعى مختلف الوحدات السياسية إلى تحقيقها، حيث يعتبر حفظ البقاء أولى تلك الغايات والذي تشترك في محاولة تحصيله كافة الدول.

مفهوم توازن القوى Balance of power

طبيعة العلاقات الدولية محكومة بميزان التفاعلات الذي تسعى كل وحدة سياسية إلى فرض حضورها ضمن تفاعلات النسق الدولي سواء ضمن تحالفات مع قوى دولية كبرى أو بشكل انفرادي وهو ما تقوم به القوى الكبرى، هذا وقد حاول **هانز مورغانتو** إعطاء تعريف لمفهوم ميزان القوى حيث إعتبره أنه توزيع متساوي إلى حد ما للقوى أو أنه أي توزيع للقوى ثم يصفه أحيانا بأنه

[1] أنور فرج، ***مرجع سابق***، ص.231.

[2] جندلي، عبد الناصر، ***مرجع سابق***، ص.146.

سياسة تستهدف وضعا معينا، وتوازن القوى نفسه لا يحقق السلام الدولي ولكنه الإجماع الذي يبنى عليه التوازن [1]

بعبارة أدق يعني توازن القوى حماية الوضع الراهن لتوزيع القوة في نسق دولي معين باعتباره متوازنا وباعتبار أن الإخلال به إخلال بنسق التفاعلات الدولية فالفكرة الأساسية وراء هذا المفهوم هي أن الطابع المميز للعلاقات الدولية، هو الصراع ولكن هذا الصراع لافترضه عوامل التباين والاختلاف في المصالح القومية للدول فقط وإنما في محاولة كل دولة لزيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول، هذا ويقوم مفهوم توازن القوى على ركيزتين أساسيتين هما:

الأول: أن جميع الأطراف الداخلة في تجمعات القوى المضادة و محاورها يجمعها هدف واحد، هو الحفاظ على الاستقرار السائد في علاقات القوى وردع العدوان.

الثاني: في أي موقف دولي مهما كان، فإن التوازن يتحقق عن طريق قدرة هذا النظام " توازن القوى" على توليد ضغوط متعادلة و متعاكسة الأمر الذي يمكن من خلاله تفادي أي اختلال في علاقات القوى في توزيعاتها القائمة.[2]

النظرية الواقعية الجديدة The Neorealist

ظهرت الواقعية الجديدة في سبعينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وتشير هذه النظرية من تسميتها (الواقعية الجديدة) إلى كل من الاستمراري **Continuty** والتميز **Distinction** في آن واحد عن الواقعية الكلاسيكية.

والواقعية الجديدة هي تلك الطريقة المنهجية العلمية لفهم النظام الدولي واستمراريته وديناميكيته، فهي توفر الوسائل التي من خلالها يستطيع المرء أن يقيم كل من الاستمرارية التحول

[1] جيمس دورني روبرت يالستغراف، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***، ترجمة. وليد عبد الحي (المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع)، ص.73.

[2] علي عودة العقابي، ***مرجع سابق***، ص.186.

وعلى مستوى النظام الدولي، من خلال تقديمها لزخم من التفكير النظامي حول النظام الدولي وتطوراته و بعض مؤشراته المستقبلية[1]

هذا ويعتبر **كينيت والتز (Kinet Waltz)**الأب المؤسس لهذه النظرية والذي قال عنه **جوزيف ناي (Joseph Nye) :**

"The sigmificance of Waltz work is not in elaborating a new line of theory, but in the systematization of realism."[2]

الواقعية التي جاء بها **كينت والتز** ليست بنظرية قائمة بداتها مستقلة عن الواقعية الكلاسيكية **لهانز مورغانتو** بقدر ما تعتبر محاولة لإعادة هيكلة وتحديث للواقعية الكلاسيكية تماشيا في دالك مع طبيعة التفاعلات التي تشهذها الساحة الدولية على مستوييها التنظيري والعملي.[3]

المفاهيم الأساسية للواقعية الجديدة:

ركزت الواقعية الجديدة في محاولاتها لتحليل وتفسير الظاهرة السياسة على ثلاثة مفاهيم مفتاحية أساسية (**Key Consept**) هي:

1 – النظام الدولي International system

تهتم الواقعية الجديدة بالنظام الدولي، بالاستناد إلى الأفكار النظامية و البنيوية التي اقتبسوها من نظرية النظم **لمورتن كابلان** ، فالنظام حسب المفهوم السلوكي هو: "**مجموعة من الوحدات المتفاعلة فيما بينها لتشكيل وحدة متماسكة تسمى النظام**". [4]

في معالجة موضوع النظام الدولي استخدم الواقعيون الجدد مقاربة التكامل المنهجي تشمل كل من المنهج الاستنباطي الذي طبق من طرف كينيت والتز مؤلفه نظرية السياسة الدولية **Theory of international politics** لتفسير تفاعلات مختلف الوحدات السياسية ضمن النسق الدولي ،

---

[1] جندلي عبد الناصر، ***مرجع سابق***، ص. 136.

[2] Martin Griffiths, international reletions theroy for the twenty-first centry (Antrodiction, firstp,2007),P.73.

[3] عادي سليمان العبيدي، ***مرجع سابق***، ص.67.

[4] جيمس دورني روبرت يالستغراف، ***مرجع سابق***، **ص.77.**

والمنهج الاستقرائي الذي طبق من طرف روبرت كابلن(**Robert Kaplan**) في دراسته وتحليله لمواقف الدول منفردة ليصل بعد دالك لتحديد الميزان و التحولات على مستوى النظام الدولي ودالك في مؤلفه الحرب و التغيير في السياسة العالمية **war and change in world politics** انطلاقا من تحليل الظاهرة السياسية وفق نموذج الاختيار العقلاني الذي غالبا ما تستند إليه مختلف الوحدات السياسية في توجهاتها الخارجية والداخلية ما ينعكس بالضرورة بشك²ل أو بأخر على بنية النظام الدولي.[1]

2- توازن القوى Balace of power

وهو نفس المفهوم عند الواقعية التقليدية غير أن ما يميز طرح **كينيت والتز** في الواقعية الجديدة هو فصله بين المستولى النظامي (النظام ككل) و المستوى الجزئي (الوحدات) فمستوى التحليل هنا هو بنية النظام الدولي عكس الواقعية التقليدية التي ركزت على بنية الدولة كوحدة أساسية للتحليل، هذا ويشكل توزيع القوى **Distributing of power** بين الدول في النظام الدولي عاملا جوهريا في تحديد استقرار بنية النسق الدولي من عدمه.[2]

لقد برزت العديد من المحاولات من قبل مختلف الوحدات السياسية من أجل تحقيق نظام دولي أكثر أمننا واستقرارا وهو ما حاولت تجسيده مجموع الدول التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الأولى وذلك من خلال تنظيم دولي تجسد في عصبة الأمم المتحدة، التي هدفت إلى حفظ الأمن والسلم الدوليين، وهي نفس الفكرة التي دعى إليها كابلان (**M. Kaplan**) الذي قام بدعوة الدول الكبرى إلى مضاعفة إمكاناتها من أجل تحقيق السلم ، وأن تلجأ إلى التفاوض بدل القتال، وأن تعارض كل كتلة تطمح السيطرة على العالم، في محاولة لخلق نظام دولي متوازن القوى وأكثر استقرار.[3]

---

[1] ناصر يوسف حتي، ***مرجع سابق***، ص.64.

[2] جندلي عبد الناصر، ***مرجع سابق***، ص ص. 184-185.

[3] حسين عدنان، ***نظرية العلاقات الدولية*** (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط 3،2003)، ص.110.

3- الأمن Security

فالواقعية الجديدة تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن لا القوة، فالواقعية الجديدة تشك في إمكانية التعاون على المستوى الأمني على اعتبار أن الدول لا تهتم بالأرباح النسبية **Relative Gains** للتعاون أكثر من اهتمامها بالأرباح المطلقة **Absolut Gains** وحول هذا المفهوم بالذات انقسمت الواقعية الجديدة إلى تيارين اثنين هما:

1- الواقعيون الهجوميون: Offensive Realists

وعلى رأسهم نجد **جون ميرشايمر** و روبرت كابلان اللذين يقرون بصعوبة توفير الأمن في ظل نظام دولي متعدد الفواعل يتسم بالفوضوية نظرا لغياب سلطة عليا تحكم وتوجه تفاعلاته.

2- الواقعيون الدفاعيين: Defensive Realists

من بين مؤيدي هذا الطرح نجد **كينيت والتز** الذي يقر بإمكانية توفر الأمن داخل النظام الدولي بالرغم من الفوضى الذي يمتاز بها ودالك راجع لأن أطرافه ينظرون إليه كلعبة غير صفرية **Non (Zero Sum game)** يمكن لكافة الفواعل الخروج منها بمكاسب نسبية. [1]

يُمكن تمييز مجموعة من نقاط الاختلاف بين الواقعيين الهجوميين وبين أنصار الواقعية الدفاعية في نظرتهم لتفاعلات النسق السياسي الدولي والأليات المتبعة من أجل تحقيق المصلحة القومية للوحدة السياسية وهو الأمر الذي جعل توجهات السياسة الخارجية لمختلف الفواعل الدولاتية داخل النسق الدول تتراوح بين التوجه الهجومي التدخُلي وبين التوجه الدفاعي المسالم، هذا ويمكن ذكر بعض أهم تِلك الاختلافات في الجدول الموالي:

[1] Martin Griffiths, ***Op, Ct***, P P, 18 -19.

جدول رقم:01 يبين أهم نقاط الاختلاف بين الواقعيين المهاجمين و الواقعيين الدفاعيين.

عنصر الاختلاف	الواقعيون الهجوميين	الواقعيين الدفاعيين
إدارة الأزمة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية)	المبادرة بمواجهة السلوك العدواني.	الرد على السلوك العدواني المسلط على الدولة.
التحديث العسكري (مدى فعالية الترسانة العسكرية للدولة)	تحديث سريع وتدعيم فعال للترسانة العسكرية.	تحديث بهدف تحقيق مستويات متساوية أو شبه متساوية مع أقرب خصم استراتيجي للدولة.
الحدود الجغرافية	توسعيون لا يحترمون المعاهذات	يلتزمون بمجال الدولة الحيوي للمحافظة على تأمين قوتها (يحترمون المعاهذات)
تشكيل تحالفات أمنية عسكرية	تحالفات هجومية ممكنة في سعيها إلى تعظيم قدراتها العسكرية.	تحالفات دفاعية جهوية في حدود ما يضمن أمن الدولة منئ عدوان داخلي أو خارجي.

المصدر: عبد الناصر جندلي، ***التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية*** (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص.188. **(بتصرف)**.

جدول رقم:02- يبين الاختلافات الأساسية بين الواقعية الكلاسيكية و الواقعية الجديدة.

موضوع الاختلاف	الواقعية الكلاسيكية	الواقعية الجديدة
متغير القوة	القوة بالنسبة للواقعية التقليدية هي وسيلة وغاية تعمل الدولة من خلالها إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحها وبسط نفودها.	على عكس الواقعية التقليدية يمثل معطى القوة وسيلة فقط تعمل الدولة من خلالها على تحقيق مصالحها في حين تبقى غايتها الأساسية تحقيق اكبر قدر ممكن من الأمن.
الهدف	السعي إلى اكتساب أكبر قدر من القوة على حساب مختلف الوحدات السياسية	تهدف الواقعية الجديدة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن خدمتا لمصالح مختلف الوحدات السياسية

مستوى التحليل	انطلقت الواقعية التقليدية في محاولة تحليلها وتفسيرها للظاهرة السياسية من الدولة.	عملت الواقعية الجديدة في محاولاتها التحليلية للظاهرة السياسية على الانطلاق من بنية النظام الدولي.
الصراع الدولي	تعود جدور الظاهرة الصراعية حسب الطرح الواقعي إلى الطبيعة الحيوانية للإنسان فالإنسان ذئب لأخيه الإنسان	ترجع النظرية الواقعية الجديدة أسباب الظاهرة الصراعية في التفاعلات الدولية إلى البنية الفوضوية للنظام الدولية
طبيعة النظام الدولي	تقر الواقعية التقليدية بان النظام الدولي متعدد الأقطاب أكثر الأنظمة أمنن واستقرارا	أفضل نظام تفاعلي للعلاقات الدولية هو النظام الثنائي القطبية الذي يحكون محكوم بمصالح القطبين ما يقلل من الظاهرة الصراعية.

المصدر: **من إعداد الطالب.**

ثانيا: نظرية الدور Role theory

يُرجع ظهور اقتراب الدور إلى حقل العلوم الاجتماعية و الأنثروبولوجيا، حيث كان التركيز على دراسة سلوكيات الفرد داخل الحياة الاجتماعية و المجتمع عامة من خلال تصور قائم على أن الإنسان يقوم بأدوار في المجتمع تتناسب ومجموع ما يملكه من مقومات القوة المادية والمعنوية التي تمكنه من أداء تلك الأدوار ويصف **بروس بيدل (Bruce biddle)** نظرية الدور:

" **بالعلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة ومع عمليات متنوعة يفترض أنها تنتج تلك السلوكيات و تفسرها و تؤثر عليها**"[1]

يُعرف المعجم الحديث للتحليل السياسي الدور على أنه : " **أنماط السلوك ومجموعات المواقف المتوقعة من الأشخاص الذي ن يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي، و يتم تمييز (الدور) غالبا عن الوضع (Statut)، بحيث أن الثاني يصف المواقف الاجتماعية النسبية، في حين يصف الدور**

[1]Howord H. ***Lentner Public Policy and Foreign Policy: Divergences, Intersections, Escehange***, Review of Polisy Research (volume 23 Number1 2006),p171.

أنواع الأعمال التي تؤدي ضمن كل موقف، ويكتسب الأفراد معرفة الأدوار و القدرة على أدائها عن طريق التنشئة الاجتماعية."[1]

ويعرف الدور على أنه: **محصلة ما تقوم به الوحدة من أفعال وسلوكيات في ممارسة نشاطها الخارجي بقصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، و بهذا فإن الدور يعبر عما يراه صانع القرار بأنه مناسب للوحدة و للوظائف التي يجب أن، تقوم بها في المجال الدولي عن طريق قرارات والتزامات و أفعال وغيرها من التصرفات و السلوكيات المختلفة.**[2] حيث يمكن أن نستخلص من هذا التعريف انه ثمة علاقة متماسكة تشكل ثلاثية مترابطة تتحكم في مدى وماهية الدور الذي باستطاعة الدول أن تلعبه وهي:

1. طبيعة الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه من خلال الدور الذي حددته لنفسها, وتعمل على الوصول إليه.
2. المدى المكاني وسعته ضمن البيئة الخارجية للدولة, الذي ترغب أن تلعب دورها فيه.
3. الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الدور, هل هي الوسيلة الدبلوماسية أو التهديد باستخدام القوة. أو استخدامها.

حاولت مختلف اجتهادات الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية عامة ومجال العلوم السياسية بصف خاصة تحقيق نوع من التأليف بين المظاهر المختلفة للدور، ومحاولة فهمها ضمن إطار عمل واحد ينظم الجهود الفكرية التي انكبت على دراسة الدور، وهي المحاولات التي أثمرت ما أصطلح على تسميته في العلوم الاجتماعية بنظرية الدور **(Role theory)** حيث تقوم هذه النظرية على محاولة تفسير الدور بافتراض أن الأشخاص هم أعضاء مكانة اجتماعية و أن لهم توقعات حول سلوكهم وسلوك الآخرين، حيث يتحدد دور الأفراد وفقا لعلاقة تفاعلية **(Interactionist relation)** بين ثلاثة معطيات أساسية هي:

---

[1] ***المعجم الحديث للتحليل السياسي***، جيوفر روبرت وأليستري إدوارد، ، ترجمة. سمير عبد الرحيم الجلبي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 1999)، ص.399.

[2] رياض الراوي، ***البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط*** (سورية: دار وائل للنشر و التوزيع والخدمات و الطباعة، 2006)، ص.39.

- **المعطيات الاجتماعية:** وتتمثل في البناء الاجتماعي بكل ما يحتويه من وحدات تكوين المكانة الاجتماعية.
- **المعطيات الأنثروبولوجية** : و تتمثل في مجموع الحقوق و الواجبات الخاصة بكل مكانة والتي تدل على ثقافة معينة وتشمل هذه الأخيرة كل المعارف و العقائد و الأخلاق والعادات والفنون ..الخ.
- **المعطيات النفسية** : يحتوي الدور على معطيات نفسية، لأن التعبير عن الدور دال على شخصية صاحبه فالدور متعلق بشخصية الفرض.[1]

لقد اختلفت استعمالات نظرية الدور في العلوم الاجتماعية نظرا لاختلاف وكثرة مداخلها التحليلية والتي حاول **بيدل** شملها في خمسة مداخل أساسية هي:

1- **المدخل الوظيفي:** و تفهم الأدوار على أنه التوقعات المعيارية المشتركة التي تصف و تفسر السلوكيات وفقا للحالات الذهنية التي يكونها الفرد من خلال المجوعة الاجتماعية.

2- **المدخل التفاعلي الرمزي:** يرتكز على أداء الفواعل الفردية وتطور الأدوار و مختلف المفاهيم المعرفية التي يدرك من خلالها الفاعلون أدوارهم ويفسرون بها سلوكياتهم.

3- **المدخل البنيوي:** يركز على البنى الاجتماعية التي تضم أشخاص يتقاسمون نفس نماذج السلوك، وهذا ما يؤدي إلى الاهتمام بأدوار المجموعة الاجتماعية لا الأفراد.

4- **المدخل التنظيمي:** يركز على الأدوار ضمن النظم الاجتماعية و التي تتحدد وفقا للوضعية الاجتماعية للفرد داخل النظام.

5- **المدخل المعرفي:** وتهتم بدراسة العلاقة بين توقعات الدور و السلوك من خلال الاهتمام بالظروف التي تؤثر في تحديد التوقعات و أداء السلوك الاجتماعي.[2]

---

[1] عبد القادر دندن، ***الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية*** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)، ص.37.

[2] Gristlan Gantiv and Juliet Kaarbo, Roles and Domestic Politics: Reflections on RoleTheory in Foreign Policy Analysis and IR Theory in:***http://s3.amazonaws.com/a46696267/j.1743-211bzex7.pnd_Domestic_Politics_Re.pdf***(05/03/2017).

مع النجاح الذي حققه الاقتراب في تحليل سلوكيات الفرد في الحياة الاجتماعية ، حاول بعض الباحثين في علم السياسة استخدامه في تحليل الظواهر السياسية ، حيث قام كل من كال هوستي **Kal holsti** بكتاب مقال عام 1970 بعنوان **« National role conception in the study of foreign policy »** وأكد أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده تصور صانع السياسة الخارجية لأدوار الدولة ،على المستوى الخارجي والذي يحدده مجموعة من العوامل و الظروف.

كما تناول نفس الموضوع ستيفن ولكر **(S. Walker)** بمقاله المعنون ب: تصورات الدور الإقليمي والنتائج النسقية **Nationastemic role and outcomes sy** و الصادر عام 1979 حيث تطرق إلى مفهوم الأدوار الوطنية التي تعرف حسبه بأنها تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي و تشمل هذه التصورات أنواع عامة من القرارات و الالتزامات والوظائف المرتبطة بهذه المواقف الدولية.[1]

تّابع ستيف ولكر اهتمامه بالموضوع حيث قام بجمع كل ما كتب حول اقتراب الدور في كتاب عام 1987 بعنوان نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية **Role Theory and Foreign Policy Analysis.** والذي تضمن دور الدولة ضمن النظام الدولي بمعنى: إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي، والسعي لتحديد القرارات ومختلف الالتزامات و الأحكام وكل الأنشطة المناسبة لدولهم، وللأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي او النظم الإقليمية.

لدالك فإن تحديد أو تعريف الدور القومي للدولة يمر عبر المراحل التالية:

- مرحلة أسترة في مختلف القدرات كشاف الموقف.
- مرحلة تحديد الدور القومي للدولة، في ضوء التوجهات التي على رأسها ترسم السياسة الخارجية.
- مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة، أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية و المجتمعية لدولة صناع القرار .

[1] Howord H, ***Op. Ct***, p.173.

إدا فهم النظام الدولي أو الإقليمي على أنه بناء اجتماعي، فإن كل أمة ستمثل عدة مواقع اجتماعية أو أدوار إقليمية ودولية قياسا على الأمم الأخرى وبالتالي فإن الدور القومي سيتحدد على ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليميا ودوليا.[1]

وقد تمحورت أبحاث أصحاب الاقتراب على أسئلة أساسية توصلوا من خلالها إلى عملية ربط أو تأكيد مدى صحة الاقتراب كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية والتي تتمثل في:

1 –ماهية مصادر تصورات وادراكات صانع السياسة الخارجية حول أدوار دولهم على المستوى الخارجي ؟

2–ما طبيعة الظروف التي نشأ و تكون فيها الإدراك صانع السياسة الخارجية حول أدوار دولهم على المستوى الخارجي ؟

3– ما تأثير عوامل و محددات السياسة الخارجية على برامج و نشاطات الدولة الخارجية ؟

4– ما مدى توافق البرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة الخارجية مع التطبيق الفعلي لهذه البرامج ؟[2]

بقدر ما تنشط دولة في العلاقات الدولية بقدر ما يكون عندها إدراك أو تصور لدور معين تقوم به يفترض أن يفسر سلوكياتها في سياستها الخارجية تجاه جوارها الإقليمي او ساحة التفاعلات الدولية استنادا في دالك لمقوماتها المادية والمعنوية.[3]

توجد هناك العديد من التصنيفات لأدوار الدول في تفاعلاتها الإقليمية، حيث تسعى مختلف الوحدات السياسية إلى لعب أدوار تتناسب مع مجموع مقدراتها القومية وتوجهات فكرها الاستراتيجي، ومن بين هذه التصنيفات نجد تصنيف **دافيد مايرس (David J.Meyers)** الذي صنف ادوار مختلف الوحدات السياسية التي تسعى لفرضها في ساحة التفاعلات الإقليمية إلى أربعة ادوار أسياسية

[1] عبد القادر دندن، ***مرجع سابق،*** ص.38.

[2] Gristlan Gantiv and Juliet Kaarbo. ***OP.cit***.

[3] ناصف يوسف حتي،***مرجع سابق،*** ص.172.

فإلى جانب دور المساوم **Bargainer** و دور الموازن **Balancer** ركز في المقام الأول والثاني على دور كل من:

- ✓ **المهيمن الإقليمي: Regional Hegemony** او المتطلع للهيمنة **Aspiring Hegemones** وهو: "**دولة أو دول تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على نظام إقليمي.**"[1]

فالدولة تُؤدي دور المهيمن **Hegemony** عندما تكون القوة الكبرى الوحيدة في إقليمها وعندما يضم أكثر من قوة كبرى واحدة، لا يمكن اعتبار تلك الدولة مهيمنة.

- ✓ **المهيمن المحتمل (Potintial Hegemon)**

يُقصد بالمهيمن المحتمل تلك الوحدة السياسية التي لها القدرة المادية والمعنوية على السيطرة على إقليم مستقبلا ودالك بالتغلب على منافسيها من القوى الإقليمية الكبرى المتطلعة للعب أدوار القوى المهيمنة، ورغم دالك ومثلما يلاحظ **جون ميرشايمر(John Mearsheimer)** فالهيمنة نادرة **Hegemony is rare** نتيجة لدالك فإن المهيمنين المحتملين يبحثون فقط عن تحقيق السيطرة **Domination** عندما تكون التكاليف المتوقعة منخفضة.[2]

ثالثا: المقاربة الجيوبوليتيكية الروسية

قبل الانطلاق في الحديث عن المقاربة الجيوبوليتيكية الروسية لابد أولا من التطرق لمفهوم الجيوبوليتيك ومحاولة تعريفه وما المقصود منه ما يمنح لنا على الأقل تصور قاعدي ننطلق من خلاله في تفسير وتحليل التوجهات الجيوبوليتيكية الروسية ، حيث يعرف **Gohen**

[1] محمد السعيد إدريس، ***تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية*** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002)، ص. 21.

[2] PaulH.BGodwin.ChinaasRegionalHegemon?in*:* http://apcss.org/Publications/Edited%20Volumes/RegionalFinal%20chapters/Chapter6Godwin.pdf***(03/O4/2017)***

Resenthal الجيوبوليتيك بقوله:"" **الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة دور المتغيرات المكانية "الجغرافيا" في العمليات السياسية"**[1] .

ظهرت المدرسة الجيوبوليتيكية الروسية في وقت متأخر مقارنتا بالنظريات المماثلة في الغرب، ومع دالك أشار الآباء المؤسسين للفكر الجيوبوليتيكي إلى أنه يمكن إرجاع الأفكار الجيوبوليتيكية الروسية المسجلة لأول مرة إلى سنة 1510 من خلال مخططات الكنيسة من قبل الراهب **فيلوفي Filofei** من دير.**SPASO_Elizarova** في **بسكوف PSKOV** والذي صاغ مفهوم "موسكو هي روما الثالثة" إذ تحولت هذه العبارة إلى مبدأ أساسي من مبادئ الجيوبوليتيك الروسية, تميزه الرؤية التبشيرية والعالمية.[2]

هذا وقد كلف الموقع الحالي لروسيا 344 سنة من القتال ضد المخاطر الخارجية، انتهت بالحرب العالمية الأولى وقد تضاعفت الأراضي الروسية خلال هذه الحقبة 400 مرة على ضوء الفكر الجيوبوليتيكي الروسي لتلك الفترة القائم على مبدئيين أساسين هما:

- ضرورة ضم المناطق المجاورة غير المستقرة قبل وصل الأعداء إليها.
- ضرورة الوصول إلى المحيطات كأمر حيوي من أجل تحقيق التنمية داخل الدولة.

لقد توصل المفكرون الجيوبوليتيكين الروس بعد تحليلهم للخصائص الجغرافية والذي مغرافية ونمط الحياة الروسي إلى ضرورة وجود سلطة مركزية قوية تحكم روسيا وكانت التحليلات في تلك الفترة تنتج ككتابة للقادة السياسيين و العسكريين لتبرير أفعالهم و سياساتهم سواء داخل الدولة أو خارجها، الأمر الذي يؤدي إلى اختلافات جوهرية في توجهات الدولة الروسية حديثا والاتحاد السوفياتي سابقا وهي الفكرة التي عبر عنها المفكر الجيوبوليتيكي **سولوفيف (S.Solveiv)** حين مقارنته بين نمط الحياة الغربي والنمط الروسي بالقول:" **يتم تحديد الحريات الأمريكية وكدلك الثورة الأمريكية من خلال جغرافيا الولايات المتحدة كما تحدد حريتنا وثرواتنا بالجغرافيا الروسية وبالتالي**

[1] فايز محمد العيساوي، ***الجغرافيا السياسية*** (القاهرة: دار المعرفة الجامعية،2000)، ص.17.

[2] شوقي عرجون، ***صراع النفود والمصالح بين الولايات المتحدة وروسيا في منطقة جنوب القوقاز 200-2010***، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 03::كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014-2015)، ص.87.

فإنه لن يكون لنا نفس حريات البريطانيين والأمريكيين لأن أمنهم مكفول من قبل البحار والمحيطات ولكن أمننا لا يضمن إلا من خلال التجنيد العسكري.[1]

مع بداية القرن العشرين ظهر تيار فكري ذو توجه أوراسي وذلك من خلال أعمال **N.S.trubeskay** واستاد الجغرافيا والجيوبوليتيك **P.N.savitsky** و المؤرخ **G.V.vernodskiy** الذين أسسو لاعتبار الجيوبوليتيكا كأداة لتوجيه السياسة القومية الروسية.

وقد عُرف **N.S.trubeskay** الأوراسية بقوله:"... **كانت تسمى سابقا الإمبراطورية الروسية وفي الوقت الحاضر الاتحاد السوفيتي، لم تكن قائمة إلا على تكوين جميع القوميات والهويات المتعددة الجنسيات مع الهوية الخاصة لكل قومية ونحن ندعو هذه الشعوب بالأوراسيين Eurasians وندعو أراضيها "اوراسيا" وقوميتهم تدعى الأوراسية**[2]

يُقر **P.N.savitsky** بأن روسيا تكوين حضاري مميز تحدده خاصية التوسط باعتبارها أرض الوسط **Main land** وأنها ملتقى الثقافات العالمية والتاريخ العالمي، وأن أوروبا ليست سوى الرأس الغربي للأوراسيا فروسيا بامتداداتها الإقليمية تقع ضمن منطقة قلب العالم ومن يسيطر عليها يسيطر على العام.[3]

هذه الميزة التي تحضي بها روسيا في نظر الأوراسيين خلقت لها مبدئيين أساسيين في تعاملاتها الخارجية هما:

- الطابع الإمبراطوري للسياسة الخارجية الروسية.
- حس القوى العظمى كدولة في تفاعلاتها الدولية.

تطور بعد ذلك الفكر الأوراسي داخل روسيا ويشكل ما يعرف بلأوراسية الجديدة الذي يعتبر المؤرخ الروسي **غوميلوف(Gomiliov)** أحد الباحثين المهتمين بدراسة التاريخ والمراحل القديمة للخارطة الإثنية لأوراسيا والشعوب والحضارات وكمحصلة لمجموع الأبحاث التي قام بها في هذا

---

[1]، شوقي عرجون، ***مرجع سابق***، ص.88.

[2] سوقي عرجون، ***مرجع سابق***، ص ص.90-89.

[3] ألكسندر دوغين ، ***أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي***، ترجمة. عماد حاتم (بيروت: دار الكتاب الجديد،2004)، ص.128.

المجال توصل إلى نتيجة مفادها أن بناء روسيا الكبرى يمر عبر جعل روسيا المركز الحيوي لمجتمعات أوراسيا.[1]

هذا ويعتبر **غوميلوف (Gomiliov)** المؤسس الفعلي للأوراسية الجديدة التي أكدت على مجموعة من المبادئ التي يستوجب أن تسير وفقها السياسة الخارجية الروسية وهي:

- ✓ تأسيس سلطة مركزية قوية تحكم روسيا
- ✓ التأكيد على الاختلاف و الفوارق الجيوبوليتيكية بين أوراسيا والقوى عبر الأطلسية
- ✓ معارضة المساعدات الغربية وضرورة اعتماد روسيا على مواردها في مواجهة مختلف الصعوبات التي تواجهها
- ✓ ضرورة الاحتفاظ بالقوة النووية الرادعة.
- ✓ بناء جيش عصري وقوي وتطوير الصناعة العسكرية.
- ✓ أولوية السياسة الخارجية التي يجب أن توجه لحماية الأقليات في أسيا الوسطى.
- ✓ تغيير الأولويات الجيوبوليتكية من خلال توثيق العلاقات الاقتصادية و السياسية مع دول رابطة الدول المستقلة ثم دوال أوروبا الشرقية في المرتبة الثانية واعتماد الدول الأسيوية كشركاء اقتصاديين و التعاون مع الصين والهند كركيزة الأمن الجماعي.[2]

بالإضافة إلى هذه المبادئ تتميز اللأوراسية الجديدة بثلاثة مميزات أساسية هي:

- ✓ بنضرتها الإيجابية للماضي واعتبارها أن مرحلة الاتحاد السوفيتي هي صيغة حداثية من التطلع الروسي القومي التقليدي نحو التوسع العالمي ونحو الشمولية الأوراسية المعادية للأطلسية.
- ✓ عدم اعترافها بعالم أحادي القطبية.
- ✓ التوجه نحو منطقة الشرق الأوسط واعتبار إيران وسورية حلفاء استراتيجيين لها في المنطقة.

[1] ***ألكسندر دوغين، مرجع سابق،*** ص.195.

[2] شوقي عرجون، ***مرجع سابق،*** ص ص.92-93.

الفصل الأول:

الأزمة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية (2011_2016)

تمهيد:

تّحتل سورية موقع جيوبوليتكي هام في منطقة الشرق الأوسط الأمر الذي جعلها محل اهتمام كل القوى الإقليمية والدولية الهادفة لتحقيق مصالحها في المنطقة، فمند نهاية الحرب العالمية الثانية والإعلان عن استقلال سورية من الانتداب الفرنسي، سارعت مختلف القوى الدولية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي في إقامة علاقات معها واحتوائها في إطار المنافسة الإيديولوجية بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي.

بعد نهاية الحرب الباردة وفي ظل النظام الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ازداد هذا الاهتمام والتوجه نحو منطقة الشرق الأوسط عامة وسورية خاصة، هذا التوجه الأمريكي قوبل بمنافسة روسية رافضة لمنطق التسيير الأحادي للتفاعلات الدولية خاصة بعد أن استطاعت روسيا بوتين (Poutine) استعادة مقومات القوة التي تمكنها من لعب أدوار فاعلة إقليميا ودوليا.

شكلة الأزمة السورية التي اندلعت في 30 ماس 2011 امتداد لما يسمى بالربيع العربي الذي اجتا ح منطقة الشرق الأوسط بدأ بتونس، مصر، ليبيا، غير أن الخصوصية التي تمتاز بها سورية جعل من موجة الاحتجاجات المطالبة بإصلاحات اجتماعية اقتصادية تتطور وتأخذ طابع عسكريا تتصارع فيه كل من روسيا والولايات الأمريكية المتحدة بوكلاء إقليميين.

المبحث الأول: أسباب الأزمة السورية

تُعتبر الأحداث التي شهدتها سورية مطلع سنة 2011 نِتاج لتراكم مجموعة من المعطيات والعوامل الداخلية التي كانت تشهذها سورية في فترة الرئيس **بشار الأسد**، حث زادة حدِة الاحتقان الشعبي تجاه نظام وصف بأنه نظام ديكتاتوري تسلطي، تزامنت محاولات تغييره مع أحداث ما يسمى بالربيع العربي الذي استطاع أن يغير أنظمة حكم داخل مجموعة من الدول العربية، الأمر الذي أعطى دافعا معنويا للشعب السوري في إمكانيته هو الأخر تحقيق ذلك .

المطلب الأول: الأوضاع الداخلية في سورية قبل بداية الأزمة

شهدت الأوضاع الاجتماعية في سورية العديد من التفاعلات التي تراكمت مشكلتا جو من الاحتقان المجتمعي قابل للانفجار في أية لحظة،

1. الأوضاع الاقتصادية:

تُعتبر العوامل الاقتصادية أحد أبرز العوامل في اندلاع مختلف الأزمات المحلية منها و الدولية حيث ما أن تتأثر وتتراجع الوحدة السياسية في مقدراتها الاقتصادية سينعكس ذلك بشكل أو بأخر في توجهاتها الداخلية والخارجية وما يزيد من حدة الاحتقان الداخلي خاصة مع تراجع القدرات الشرائية لأفراد الوحدة السياسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر "**الاختناق المؤسساتي**" الذي شهدته سورية في فترة الرئيس **بشار الأسد** أحد أبرز العوامل التي أدت إلى تهميش فئات كثيرة في المجتمع السوري وحرمها من الإسهام بفعالية في التنمية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، الأمر الذي نتج عنه تراجع كبير في معدلات المشاركة في القوة العاملة داخل سورية في العقد الأخير مؤشرا سلبيا ولو استمر معدل مشاركة قوة العمل كما كان في **2001**، دون تراجع خلال العقد الماضي لوصل معدل البطالة في عام **2010** إلى حوالي **24%** ما يشير إلى أن الاقتصاد السوري فشل في استيعاب الداخلين المحتملين إلى سوق العمل.[1]

[1] ربيع نصر، وآخرون ، ***الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية*** (سورية: المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة ،2013)، ص.21.

منذ عشرية كاملة (2001 _ 2010) لم يستطع الاقتصاد السوري تحقيق نسب تنموية تمكنه من استيعاب القوة العامة داخل سورية الأمر الذي زاد من تفاقم حدة البطالة فعلى مدار عشر سنوات لم يوفر الاقتصاد السوري سوى 400 ألف فرصة عمل أي بمعدل نمو سنوي بلغ نسبة **0,9%** الأمر الذي ادى تراجع معدل التشغيل من 47% سنة 2001 إلى 39% سنة 2010[1] وهو ما يشير إلى أن الاقتصاد السوري كان يسير بوتيرة بطيئة جدا مقارنة بوتيرة النمو السكاني فالقوة المشاركة في العمل في سورية تقابلها نسب متقاربة منها عاطلة عن العمل او تشتغل في القطاع الخاص الغير المنظم وهو الأمر الواقع الذي تشير إليه بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم 01: معدلات المشاركة في قوة العمل في سورية (2001-2010)

	2001	2002	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ذكور	81.3	80.1	76.3	72.8	74.1	74.0	72.5	71.7	72.2
إناث	21.3	23.2	19.0	14.5	14.9	14.4	14.6	13.0	12.9
الحضر	48.5	47.5	45.7	43.7	45.2	43.9	43.9	43.3	43.0
الريف	56.4	58.0	50.7	46.5	46.4	46.0	46.0	42.7	42.4
الإجمالي	52.3	52.5	48.0	44.9	45.8	44.9	44.0	43.0	42.7

المصدر: ربيع نصر، وآخرون ، ***الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية*** (سورية: المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة ،2013)، ص.22.

تعتبر سورية من الدول التي تسير على النهج الاشتراكي أين تسيطر الدولة على الاقتصاد وتتدخل في تسييره وتوجيهه غير أنها ونتيجة لعدم قدرتها على توفير فرص العمل امام موردها البشري لجأت إلى توقيف التوظيف في القطاع العام وبالتالي خلال الفترة الواقعة ما بين 2001- 2010. ضل التوظيف في القطاع العام عند حدود ما يقارب 27% في حين ازداد عدد العاملين في القطاع الخاص ضمن القطاع غير المنظم من 34% إلى 43%.[2]

[1] ربيع نصر، وآخرون ، ***مرجع سابق***، ص.22.

[2] ***المكان نفسه.***

لم تؤدي الزيادة في التوظيف في القطاع غير المنظم إلى تحسين رئيسي في ظروف العمل بما أن غالبية هؤلاء العمال محرومون من أي شكل من أشكال الضمان الاجتماعي وأن الأجور التي يتقاضونها لا تتماشى وقدرتهم الشرائية، وهو ما يمثله المنحنى البياني التالي:

المنحنى البياني رقم 01: الأجول الإسمية والحقيقية في سورية (2001_ 2010).

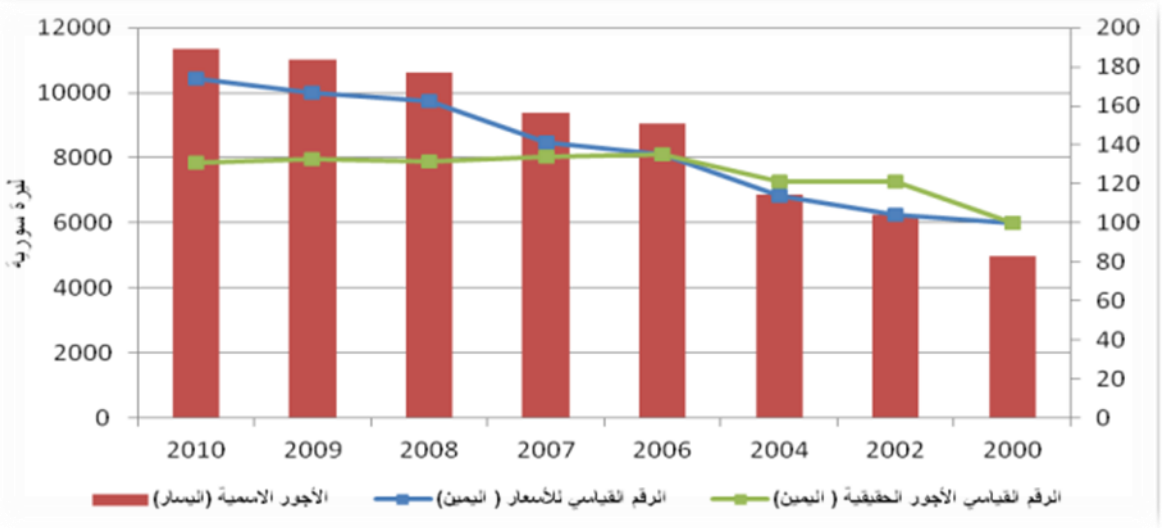

المصدر: ربيع نصر، وآخرون ، ***الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية*** (سورية: المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة ،2013)،ص.22.

حيث نلاحظ من خلال المنحنى البياني بأن الأعمدة باللون الأحمر تعبر عن الأجور الاسمية والتي يقصد بها المقدار المالي الذي يتقاضاه العامل مقابل ما يقوم به من أعمال، التي نلاحظها بأنها في تطور مند سنة 2000 حيث كانت في حدود 5000 ليرة سورية وصولا إلى ما يقارب 1100 ليرة سنة 2012، وهي الأرقام التي يتعامل معها النظام السوري على أنها إنجازات مهمة في الاقتصاد السوري، غير أن الأجور الحقيقية والتي يقصد بها: مقدار السلع والخدمات التي تشترى لإشباع حاجات الفرد من الأجر النقدي أي القوة الشرائية التي يحصل عليها العامل مقابل الأجر الذي يتقاضاه، والمشار إليها في المنحنى باللون الأخضر توضح بأن الأسعار الحقيقية في سوريا لم ترتفع وبقية في حدود 8000 ليرة مند 2006 إلى غاية 2010، في حين أن الرقم القياسي للأسعار الموضح باللون الأزرق بقي في ارتفاع مستمر، وهو ما يوضح أن الأوضاع الاقتصادية للمواطن السوري في تدهور مند 2006.

وبالتالي فإن محاولات الحكومة السورية في التقليل من نسب البطالة داخل سورية من خلال استيعاب أكبر قدر ممكن من الأيادي العاملة لم ترقي الى المستوى المطلوب ما دفع بها إلى إعطاء مؤشرات مظللة عن معدلات البطالة، الأمر الذي يخفي حالات اختلال هيكلية و عيوب تشريعية آخذة في التعمق، مثل الخلق الضعيف لفرص العمل وانخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل، الأمر الذي ساهم في ازدياد حالة الاحتقان داخل المجتمع السوري.

هذا وقد حاول النظام السوري إحداث إصلاحات اقتصادية تمكن الاقتصاد السوري من مواكبة حركة اللبرالية الاقتصادية التي تسير القرن العشرين خاصة في فترة **عبد الله الدردري** * غير أن هذه الإصلاحات جاءت في خدمة الطبقة البرجوازية على حساب فئات الشعب السوري الأخرى خاصة سكان الأرياف و القرى في المنطقة الشرقية و الشمالية الشرقية، هذا وقد قدرت نسبة الفقراء في سورية عام **2008** نحو **34,3%** أي نحو **07 ملايين** يعيشون تحت خط الفقر وهذا راجع بالأساس إلى السياسات المعتمدة من قبل النظام السوري ، نتيجة للفساد المستشري في النظام حيث صنفت سورية في المرتبة 51 في سلم انتشار الفساد[1]

لقد تأثر الاقتصاد السوري بالعقوبات الدولية المفروضة عليه مند 1980 تاريخ تصنيف سورية ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب، بالإضافة إلى العقوبات التي فرضت على سورية عقب مقتل **رفيق الحريري*** **سنة** 2005 ، واعتبارها المسؤول الأول عن العملية.

واجه الاقتصاد السوري أزمات بنيوية وهيكلة خانقة ترجع في أساسها إلى سوء تسيير النظام السياسي وانتشار الفساد ما جعل الطبقة المقربة من الأسرة الحاكة هي التي تستأثر بالمكاسب الاقتصادية على حساب باقي فئات المجتمع السوري.

---

* **عبد الله الدردري:** نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ،عمل كخبير البرامج في مكتب برامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية.

***رفيق الحرري:** رفيق بهاء الذي ن الحريري أحد كبار رجال الأعمال اللبنانيين تولى رئاسة الحكومة في مناسبتين الأولى من(1992_1998) والثانية من (2000_ 2004) اغتيل سنة 2005.

[1] جمال واكيم، ***صراع القوى الكبرى على سورية الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011*** (بيروت: شركة المطبوعات للنشر و التوزيع ، ط2،2013)، ص. 202-203.

1-الأوضاع الاجتماعية:

يّتميز المجتمع السوري بتشكيل اجتماعي متنوع بين مكوناته الثقافية ومركب الهوية دينيا وطائفيا واثنيا، يشكل المسلمون **70%** من عدد السكان الذي قدر سنة **2010 بـ20 مليون نسمة ، العلويين** بنسبة **11%** و**الأكراد** بنسبة **8%** هذا بالإضافة إلى عرقيات أخرى تصنف كأقليات مثل: الدروز يشكلون**% 3.0** الإسماعيليين **1.5%** و المسيحيون الروم و الأرثوذكس **% 4.7 والتركمان % 3.0**.[1] (أنظر الخريطة رقم 02 في قائمة الملاحق).

تتكون سورية من تركيبة سكانية غير متجانسة ما يجعها عرضتا للتهديد خاصة إدا طالبت أقلية من أقلياتها الانفصال وتكوين دولة لها مستقلة بداتها، وهو الأمر الذي ميز ساحة التفاعلات الدولية مند نهاية الحرب الباردة فطبيعة الحروب والنزاعات لم تعد مقتصرتا فقط على الحروب بين الدول بل انتقلت إلى حروب ونزاعات من داخل الدول تطالب فيها أقلياتها بالاستقلال غالبا ما تكون مدفوعة من قبل قوى كبرى، ففي حال غياب الاستقرار في فإن تهديد التركيبة السكانية فيها يعتبر أكبر تهديد لكيان الدولة السورية والذي لن يقف عند حدودها فقط بل سيمتد لجوارها الإقليمي والدولي. السورية فقط بل حتى جوارها الإقليمي والدولي.

1. الأوضاع السياسية:

قام النظام السياسي في سورية بمصادرة الحياة السياسية بالكامل معتمدا في ذلك على أجهزة الاستخبارات ماساهم في انتشار الفساد و المحسوبية على نطاق واسع، هذا بالإضافة إلى القمع الأمني الذي يمارسه النظام السياسي على معارضيه في إشارة واضحة لغياب الحريات الأساسية.[2] هذا وقد سيرت البلاد مند 1963 وفق قانون الطوارئ الذي يعطي صلاحيات للقوى الأمنية على حساب هذه الحرية التي غابت عن الشعب السوري مند فترة الرئيس الأب **حافظ الأسد**، حيث عمل النظام السياسي السوري على توفير الظروف المناسبة من أجل توريث الحكم لصالح الابن **بشار الأسد** ، من خلال إجراء تعديلات على الدستور الذي كان يشرط على مرشح رئاسة الجمهورية أن يكون بالغ من

---

[1] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، ***الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011_2013***، مذكرة ماجيستير غير منشورة (جامعة الأزهر غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية،2015)، ص.25.

[2] عزمي بشارة، ***سورية درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص ص. 44-47.

العمر أربعين سنة، ليصبح شرط السن خمسة وثلاثين سنة وهو ما يتناسب مع عمر الابن بشار الأسد الذي فاز بعدها في الانتخابات الشكلية التي أقيمت سنة 2000 بنسبة **97.29%**. [1]

المطلب الثاني: بداية الأزمة السورية.

لقد شهدت المنطقة العربية أواخر سنة 2010 العديد من التفاعلات التي سميت إعلاميا **بالربيع العربي** أدت في مجملها إلى إسقاط العديد من الأنظمة السياسية الحاكمة بدء بتونس، مصر، ليبيا وفي خضم هذه الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية أكد الرئيس السوري "**بشار الأسد**" في مقابلة صحفية له مع صحيفة "وول ستريت جورنال" بتاريخ 21 جانفي 2011 على الاستثناء السوري من هذه الأحداث على اعتبار أن النظام في سورية قريب من المواطنين، وأن موجة الاحتجاجات لن تطال سورية.[2]

اعتبر النظام السياسي السوري أن ما تشهذه المنطقة العربية من تفاعلات ما هو إلا نتاج لطبيعة الأنظمة الاستبدادية التي تحكم دول المنطقة التي لم تهتم بإدارة أمور شعوبها بقدر ما عملت على خدمة مصالحها الخاصة ومصالح مقربيها، فسبب استقرار سورية إلى غاية تلك الفترة يعود بالأساس إلى النظام السوري الذي كان دائما قريبا من مواطنيه ويعمل على تلبية انشغالاتهم وهو ما عبر الرئيس السوري بشار الأسد قائلا: "**سورية مستقرة، لماذا؟ لأنك يجب أن تكون مرتبطا بشكل وثيق جدا بمعتقدات المواطنين، هذه هي المسألة الجوهرية فعندما يكون هناك اختلاف بين سياستك ومعتقدات الناس و مصالحهم فسيصبح لديك ذلك الفراغ الذي بولد الاضطراب.**"[3]

هذا الخطاب المؤكد و المطمئن على أن الأوضاع في سورية بعيدة عن الاضطرابات التي تشهذها دول المنطقة، سرعان ما فندته الاحتجاجات التي قام بها متظاهرون في مدينة درعا في 3 مارس 2011، مطالبين من خلالها بتحقيق مطالب اجتماعية طال انتظارُها وذلك بطرق سلمية رافعين

---

[1] ريزأرليخ، ***داخل سورية قصة الحرب السورية وما على العالم أن يتوقع***، ترجمة. رامي طوقان (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص.70.

[2] ميشيل كيلو،" رهانات صعبة : حسابات موسكو اتجاه الصراع في سورية"، ***مجلة السياسة الدولية***، ع.195،(فيفري 2013)، ص.101.

[3] ريزأرليخ، ***مرجع سابق***، ص.78.

شعارات حماسية تعبر عن مطالبهم على غرار " **الله وسورية وحرية وبس**" و"**الشعب السوري ما بينذل**[1]"

امتدت موجة المظاهرات السلمية بعدا لتشمل كل من دمشق وأجزاء أخرى من البلاد، ففي مدينة بانياس الواقعة شمال شرق سورية حاول المتظاهرون جدب **العلويين*** الموالين لنظام الأسد في غالبيتهم من خلال ترديد هتافات دات دلالات معنوية على غرار " **سلمية سلمية لا إسلام ولا مسيحية لا سنية ولا علوية، كلنا وحدة وطنية.**"[2]

غير أن هذه المظاهرات السلمية قوبلت بالقمع والعنف من قبل قوات النظام التي استعملت الرصاص الحي من أجل فضّ الاعتصامات ما أدى إلى سقوط ضحايا، الأمر الذي زاد من حدة ردة فعل الشعب السوري الذي انتقل بمطالبه السلمية الاجتماعية إلى المطالبة بإسقاط النظام، ورفع شعارات على غرار " **إجاك الدور يا دكتور**" "**الشعب يريد إسقاط النظام**".[3]

بعد شعور النظام السياسي بالخطر حاول القيام بمجموعة من الإصلاحات عله يتمكن من خلالها من احتواء الأزمة حيث أعلنت **بثينة شعبان** مستشارة الرئيس السوري **بشار الأسد** في مارس 2011 عن عزم النظام السياسي القيام بإصلاحات سياسية تتضمن مجموعة من النقاط ندكر من بين أهمها:

- ✓ إنهاء حالة الطوارئ المعمول بها منذ 1963.
- ✓ محاربة الفساد.
- ✓ إصدار قانون جديد يسمح بالتعددية الحزبية .
- ✓ زيادة رواتب موظفي القطاع العام واستيعاب العاطلين عن العمل.
- ✓ تسوية وضعية 300.000 كردي ظلوا دون جنسية منذ ستينيات القرن الماضي.[4]

---

[1] حسن صبرا، ***سورية: سقوط العائلة عودة الوطن*** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2003)، ص.16.

* **العلوية:** طائفة تستأثر بالحكم في سورية ترجع في أصولها الذي نية إلى الشيعة الجعفرية الاثني عشرية (أنظر كتاب: إبراهيم حمامي: الدولة العلوية خيار الأسد الأخير).

[2] ريزأرليخ، ***مرجع سابق***، ص.81.

[3] حسن صبرا، ***مرجع سابق***،ص.18.

[4] ريزأرليخ، ***مرجع سابق***، ص.81.

غير أن هذه الإصلاحات المتأخرة لم تودي إلى ما كان مرجوا منها بل أن الأزمة ازدادت عمقا وأخذت أبعاد إقليمية و دولية، فمند أن أخدت الأزمة في سورية طابعا عسكريا أصبحت الأمور أكثر تعقيد نظرا لعدة اعتبارات داخلية متعللة بالأساس بطبيعة التركيبة السكانية في سورية وخارجيا نظرا لصراع القوى الإقليمية والدولية الذي تشهذه المنطقة، هذا ويمكن إرجاع أسباب اندلاع الأزمة في سورية إلى النقاط التالية:

- ✓ شمولية النظام السياسي: وذلك من خلال سيطرته على الحياة السياسية داخل الدولة سيطرة مطلقة.
- ✓ غياب التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية وشخصتنها حيث يعتبر الرئيس بشار الأسد بمثابة الأمر الناهي في كافة القرارات والقضايا المتعلقة بالشأن الداخلي والخارجي في سورية، الأمر الذي جعل من باقي السلطات والهيئات مؤسسات شبه شكلية.
- ✓ إلغاء فكرة توريث الحكم، وهي الفكرة التي ترسخت في سورية مند توريث حافظ الأسد للسلطة لأبنه بشار الأسد وهو الأمر الذي دفع بالنظام السياسي لتلك الفترة بتغيير الدستور السوري من أجل تحقيق ذلك.
- ✓ الاختناق المؤسساتي: وذلك من خلال توغل المؤسسة الأمنية في كل صغيرة وكبيرة في حياة المواطن السوري، وهو الأمر الذي تتميز به كافة الأنظمة السياسية الاستبدادية، فمن أجل بقائها في السلطة تعمل على تسليط المؤسسة الأمنية على الشعب وتضييق الخناق عنهم من خلال منعهم من التعبير إلا بما يتناسب مع توجهات النظام الحاكم.
- ✓ قوانين أنظمة الطوارئ التي سيرت بها البلاد مند 1963، والتي عمل من خلالها النظام السياسي على ترسيخ الخوف في نفوس المواطنين السوريين تحت دريعة التهديدات الأمنية المحيطة بالبلاد والمؤامرات التي تحيكها القوى الكبرى على محور المقاومة سورية.
- ✓ تدهور الأوضاع الاقتصادية، الأمر الذي أدى لتدهور الوضعية الاجتماعية للعائلات السورية خاصة التي تقطن في المناطق الريفية، وهي المناطق التي انطلقت منها الاحتجاجات في سورية.
- ✓ التركيبة السكانية الغير متجانسة، التي تتمتع بها سورية، التي يصعُب السيطرة عليها في ظل غياب الاستقرار.

- ✓ التغيرات الحاصلة في الساحة الإقليمية نتيجة ما يسمى بالربيع العربي والتغيرات التي أحدثها داخل مختلف الوحدات السياسية التي تنتمي للمنطقة الأمر الذي أدى بدوره إلى إحداث تغيرات في طبيعة خريطة التفاعلات الإقليمية والدولية.[1]

[1] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، ***مرجع سابق***، ص ص.37_38.

المبحث الثاني: الأطراف الإقليمية الفاعلة في للأزمة السورية

لقد قوبلت مجموع الإصلاحات التي قام بها النظام السياسي السوري من أجل إيجاد حلول للأزمة بالرفض و المعارضة من قبل كافة أطياف الشعب السوري خصوصا بعد سقوط ضحايا في موجة الاحتجاجات السلمية التي قام بها ، هذا وقد عمل الطرفان (النظام و المعارضة) على أقلمة و تدويل الأزمة كل وفق منظور مصالحه الخاص للأحداث في سورية وتبعاتها.

- **فبالنسبة للنظام السياسي السوري:** حاول إعطاء الأزمة بعدا إقليميا ودوليا من خلال تركيزه على أن ما يحدث في سورية مؤامرة على مواقف سورية المقاومة و الممانعة خاصة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لتحقيقها في المنطقة.[1]

ففي أول تصريح رسمي للرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب بتاريخ 30 مارس 2011، قال:" **إن سورية تتعرض لمؤامرة كبيرة تمتد خيوطها من دول بعيدة ودول قريبة ولها بعض الخيوط داخل الوطن**"[2]

- **أما المعرضة** والتي إلى غاية اليوم يختلف في تحديدها نظرا لغياب ممثل واحد ووحيد يمثلها ما جعلها منشقة سياسيا وعسكريا فقد دعت هي الأخرى إلى تدخل أطراف إقليمية ودولية في الأزمة من أجل إيجاد حلول لانتهاكات حقوق الإنسان التي يقوم بها النظام في سورية ومساعدة الشعب السوري في تحقيق مطالبه في الحرية.

ما جعل منطقة الشرق الأوسط تشهد حالة إعادة اصطفاف للقوى **Re-alignment** تبدأ داخل سورية وتصل إلى عواصم القوى الكبرى في النظام الدولي مرورا بالطبع بالعواصم الإقليمية البارزة، حيث انقسمت الأطراف المتصارعة في سورية إلى معسكرين:

---

[1] أحمد سالم محمد أبوصلاح، تطور الأزمة السورية ومعضلة تسويتها في ضوء الإستقطابات الإقليمية والدولية في:
http://dspace.up.edu.ps/xmlui/handle/123456789/127.(02/03/2017)

[2] عبد الوهاب بدر خان،" رهانات متداخلة، السياسة الخارجية السورية وإدارة الأزمة"، ***مجلة السياسة الدولية***، ع. 194، (2013)، ص.94.

1- **مُعسكر الحفاظ على الوضع الراهن**[1] **(Status quo)** الذي تسعى من خلاله أطرافه إلى الحفاظ على الأوضاع الراهنة في سورية من خلال دعم ومساندة النظام السياسي السوري سياسيا عسكريا و اقتصاديا على اعتبار أن سقوط النظام السياسي في سورية سيؤدي إلى تغير في ميزان القوى ما يتعارض مع مصالحها وفي هذا المعسكر نجد كل من النظام السياسي السوري داخليا، إيران وحزب الله إقليميا وكل من روسيا والصين أطراف دولية داعة للنظام السياسي في سورية.

2- **مُعسكر التغيير (change)** الذي يسعى إلى الإطاحة بالنظام السوري وتغير خارطة التفاعلات الجيوسياسية في المنطقة والذي تمثله في الداخل المعارضة السورية على اختلافاتها فهي تشترك حول نقطة عزل بشار الأسد من السلطة في سورية، مُدعمتا في ذلك إقليميا من قبل كل من تركيا ودول الخليج في مقدمتهم السعودية وقطر أما دوليا فنجد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي فرنسا وألمانيا.

المطلب الأول: الأطراف المساندة للنظام السياسي في سورية (معسكر الحفاظ على الوضع الراهن)

لقد حضي النظام السوري بدعم قوى إقليمية بارزة تسعى للعب أدوار أكثر فاعلية في جوارها الإقليمي ومحاولة استغلال حالة الفوضى التي تشهذها المنطقة لتحقيق أكبر قدر ممكن من أهذافها وفي مقدمة هذه القوى نجد:

1- إيران:

تعتبر إيران الحليف الاستراتيجي رقم واحد للنظام السوري، وهذا يعود إلى طبيعة العلاقات التاريخية التي جمعت البلدين، حيث تعتبر سورية من بين أولى الدول التي ساندة ثورة **أية الله**

[1] مروان قبلان: المسألة السورية و استقطاباتها الإقليمية و الدولية دراسة في معادلات القوة و الصراع على سورية، في:

http://www.dohainstitute.org/release/fe4367fa-da4f-4817-8f48-c5ad675b3f9c(09/03/2017).

الخميني* في إيران 1979 حيث زار **وزير** الخارجية السوري أن ذاك **عبد الحليم خدام** طهران وافتخر بأن سورية دعمت الثورة الإيرانية قبل قيامها وأثناء اندلاعها وبعد انتصارها.[1]

استمرت بعد ذلك العلاقات الإيرانية–السورية في التقارب والتعاون خاصة في المجال الاقتصادي حيث أبرمت العديد من اتفاقيات الشراكة والتعاون بين البلدين، خاصة في ظل الضغوطات الغربية ما جعل من التعاون والتقارب بين الوحدتين أكثر من ضرورة، وفي سنة 2006 تم توقيع اتفاقية بين سورية وإيران في المجال العسكري وذلك عقب زيارة وزير الدفاع السوري **حسن توركماني** إلى إيران.[2]

مّع اندلاع موجة ما يسمى بالربيع العربي في المنطقة العربية سارعت إيران إلى دعم شعوب هذه الدول انطلاقا من خلفية مذهبية حيث قدمت نفسها على أنها حاملة لواء الدفاع عن الشيعة في الوطن العربي خاصة في البحرين، مصر، ليبيا و اليمن و الهدف من وراء ذلك هو إعادة بناء علاقات مع أنظمة جديدة ما يسهل من عملية بسط نفوذها في المنطقة، غير أن الموقف الإيراني من الأحداث في سورية كان مخالفا لما هو عليه مع باقي دول المنطقة حيث وقفت إيران إلى جانب النظام السياسي السوري، ففي خضم بداية الأحداث في سورية سافر وزير الخارجية الإيراني **علي أكبر صالحي** إلى روسيا وعقد صفقات تجارية مع الجانب الروسي وصرح قائلا:" **إن التطورات في سورية فتحت صفحة جديدة في العلاقات الإيرانية الروسية والتي ستتطور إلى الأمام وفي مختلف الميادين.**"[3] هذا ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من الأسباب ندكر من بينها:

- ✓ الموقع الجيوبوليتيكي لسورية الذي يُمكن إيران من ربط سلسلة جغرافية تبدأ من غرب إيران مرمرا بسورية وصولا إلى لبنان و الأراضي الفلسطينية مشكلتا بذلك هلال شيعي تبسط من خلاله إيران نفودها في المنطقة.
- ✓ مواجهة الدور التركي (السني) المنافس لدور الإيراني في المنطقة حيث تعمل إيران جاهدت من أجل أن تكون الدولة رقم واحد في المنطقة وهو ما عبر عنه بصريح العبارة المتحدث

---

[1] رجائي سلامة الجرابعة، ***الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط 1979–2011***، مذكرة ماجيستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب و العلوم، 2012)، ص.52.

[2] السيد أبوداود، ***تصاعد المد الإيراني*** (مكتبة العبكان، 233)، ص233.

[3] ناصر زيدان، ***دور روسيا في الشرق الأوسط و الشمال الإفريقي من بطرس الأكبر حتى فلاديمير*** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)،ص299.

باسم الخارجية الإيرانية بتاريخ 21 جويلية 2011 بالقول: **لو خيرنا بين تركيا و سوريا فسوف نختار سورية بلا شك.**[1] ويمكن إرجاع ذلك إلى اعتبار أن تركيا دولة ناتو مند (الولايات المتحدة الأمريكية) على عكس سورية التي تصنف ضمن محور دول المقاومة و الممانعة التي تصور إيران نفسها على أنها تنتمي إليه.

- ✓ منافسة القوى الدولية الفاعلة في اللازمة خاصة روسيا وعدم السماح لها بالانفراد في بسط نقودها في المنطقة
- ✓ غياب البديل الذي يضمن بقاء المصالح الإيرانية في المنطقة في حال السماح بسقوط نظام الأسد.

تعمل إيران على تحقيق مصالحها في المنطقة فبعد تغلغلها في العراق وإحكام السيطرة على النظام الحاكم هناك عملت على الانتقال إلى سورية وذلك وفق توجه استراتيجي براغماتي إلى أبعد الحدود تحت غطاء إيديولوجي مذهبي.[2]

2_ العراق:

يقف العراق إلى جانب النظام في سورية وهو في موقفه ذلك يعكس الموقف الإيراني حيث ومند الغزو الأمريكي للعراق 2003 كانت إيران المستفيد الأول من تبعاته حيث سارعت إلى دعم القوات الأمريكية حتى أن **السيستاني*** أفتى بعدم التعرض للمقاتلين الأمريكيين في العراق.[3]

بتاريخ 21 جويلية 2003 أنشأ مجلس للحكم العراقي أعتبر أعلى هيئة في البلاد حصله فيه الطائفة الشيعية على ثلاثة عشر مقعدا من المقاعد الخمسة والعشرين فيما حصله الطائفة السنية على خمسة مقاعد، مثلها في ذلك مثل الأكراد بينما حصل المسيحيين والتركمان على مقعد واحد في إشارة واضحة لسيطرة الشيعة على مقاليد الحكم في العراق وهو ما عبر عنه مسؤول أمني عراقي سنة

---

[1] التوازنات و التفاعلات الجيوستراتيجية و الثورات العربية، في:
http://www.dohainstitute.org/release/e3c42-4f92-823d-44a31d052941(07/03/2017).

[2] عمر ومحمد إبراهيم، البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، في:
http://democraticac.de/?p=28369(07/04/2017).

[3] اسيد أبو داود، ***مرجع سابق***، ص.142.

2009 لجريدة الشرق الأوسط حينما صرح قائلا:" **خيوط العملية السياسية العراقية بيد إيران بل هي بيد قائد فيلق القدس سليماني.**[1]

غير أن تغير الأوضاع في المنطقة بعد الانسحاب الأمريكي وظهور فواعل غير ذولاتية على غرار تنظيم داعش **(الدولة الإسلامية في العراق و الشام)** والتي امتدت إلى سورية جعل عملية تسيير الملف العراقي تتعقد خاصة وأن تنظيم داع تنظيم سني معادي للمصالح الشيعية (الإيرانية) في العراق وفي سورية.

3_ حزب الله اللبناني:

يعتبر تنظيم حزب الله اللبناني أول الداعمين لنظام السوري والذي اعتبر أن ما يحدث في سورية هو مؤامرة غربية صهيونية هدفها إضعاف المقاومة، هذا وتعتبر إيران الأب المؤسس لحركة حزب الله، حيث يكشف السفير الإيراني السابق في لبنان **حسن أخثري** عن أن **آية الله الخميني** أمر بإرسال عناصر من الحرس الثوري الإيراني إلى لبنان والتي قدرت آن داك بحوالي 300 عنصر تمركزوا في **بعلبك** (جنوبي لبنان)[2] لبناء حزب الله عسكريا لمواجهة إسرائيل وذلك عقب العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982،[3] ومند ذاك الفترة عمل حزب الله على نشر الفكر الشيعي في لبنان وتصوير إيران على أنها المنقذ للأقلية الشيعية في لبنان.

هذا ويعتبر الهدف التكتيكي من إنشاء حزب الله هو محاربة الكيان الصهيوني ومساعدة فلسطين من خلال رفع راية الجهاد غير أن الهدف الاستراتيجي الذي سعت إليه إيران من وراء إنشاء الحركة هو تقوية الطائفة الشيعية في لبنان.

---

[1] مرنا وليد محمد نصار، ***مرجع سابق***، ص.5.

[2] عيساوة آمنة، ***الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة: ، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2009–2010)، ص.99.

[3] السيد أبو داود، ***مرجع سابق***، ص.148.

المطلب الثاني الأطراف الإقليمية المعارضة لنظام السوري.

تبرز مواقف الدول الإقليمية المعارضة للنظام السياسي في سورية من خلال مواقف ثلاث دول هي:

1 الموقف التركي:

لقد شهدت العلاقات التركية–السورية نقلة نوعية مند وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم في تركيا، وصلت إلى حد التعاون الاستراتيجي سنة 2009 من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية بين البلدين وقد عبر **داوود أوغلو** وزير الخارجية التركي آن داك عن هذه العلاقة فقال:" **لقد زرت سورية خلال ثماني سنوات أكثر من ستين مرة، في حين زرت مدينتي في تركيا خلال نفس الفترة عشرين مرة فقط**[1]." في إشارة إلى مستوى التقارب الذي وصلت إليه العلاقات بين البلدين.

غير أنه ومع بداية موجة الحراك في العديد من البلدان العربية سارعت تركيا إلى الوقوف إلى جانب مطالب شعوب المنطقة حيث اعتبرت أن ما يحدث في المنطقة أمر عادي، فهذه الأحداث، أحداث متأخرة كان ينبغي أن تعيشها المنطقة في تسعينيات القرن الماضي.

ومع اندلاع الأزمة في سورية مند مطلع مارس 2011 كان الموقف التركي في إطاره العام متماشيا مع توجهات تركيا من الحراك الذي تشهذه المنطقة العربية، غير أنه ولطبيعة العلاقات التي جمعت البلدين قبل الأزمة من جهة ولحساسية الأزمة السورية في حد ذاتها من جهة أخرى جعل الموقف التركي اتجاهها يتدرج وفق ثلاثة مراحل أساسية هي:

- ✓ **المرحلة الأولى مرحلة النصح والإرشاد:** أين حاولت تركيا في هذه المرحلة دفع النظام السوري وقيادته إلى الانفتاح وإجراء الإصلاحات اللازمة التي طالب بها الشعب السوري، وقد أبدت تركيا استعدادها الكامل لتقديم كل السبل و الإمكانات اللازمة من أجل تحقيق ذلك وقد أعربت في بيان صادر عن وزارة خارجيتها بتاريخ 24 مارس 2011 عن أسفها عن ما

[1] علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية و الانعكاسات المستقبلية، في: ***http://www.dohainstitute.org/release/ad520e80-abe5-4247-bd8de0fa7413 (07/03/2017).***

يحدث في سوريا وأنها تتمنى من النظام السوري الإسراع في الاستجابة لمطالب أفراده ووقف أعمال العنف.[1]

✓ **المرحلة الثانية مرحلة إعادة تقييم الوضع:**

وقد كانت نتيجة لما عبرت عنه القيادة التركية بقولها:" **إننا نسمع الكثير من الوعود في مقابل القليل من الأفعال.**"[2] حيث أعربت تركيا في هذه المرحلة عن ازدياد قلقها إزاء ارتفاع وتيرة العنف داخل سورية إلى درجت قيامها باستدعاء سفيرها "**عمر أونهون**" إلى أنقرة في إشارة لرفضها لطريقة تعامل النظام السياسي السوري مع الأزمة، هذا وقد عقد اجتماع لمجلس الأمن القومي التركي بتاريخ 28 أفريل 2011 تمت فيه مناقشة تداعيات الأزمة السورية على تركيا وأمنها الإقليمي.[3]

✓ **المرحلة الثالثة مرحلة التحول والضغط:**

ففي هذه المرحلة شهد الموقف التركي تحولا ليس من ناحية المعادلة المعتمدة منذ البداية وحسب والمتمثلة أساسا في النصح والإرشاد بل حتي في وسائل دفع النظام لتنفيذ تلك النصائح وذلك من خلال التوجه إلى الضغط على النظام السوري وذلك من خلال:

1- تبني المعارضة السياسية السورية ودعمها سياسيا و ماديا ولوجيستيا فقد استضافت في 26 أفريل أول مؤتمر للمعارضة السورية ومن ثم مؤتمر أنطاليا الذي حضرته العديد من الشخصيات المعارضة التي طالبت فيه إسقاط النظام.

2- تكذيب الرواية الرسمية السورية المتعلقة بالمؤامرة الكبرى على سورية من قبل الغرب والتي عمل النظام السوري على تداولها مند بداية الأحداث في سورية والتي اعتبرت أن الولايات

---

[1] علي حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية–التركية المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة، في: ***http://www.dohainstitute.org/release/3bb373c1-c8cd-4415-af6b-bea7*.(06/03/2017)**

[2] علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الأنية و الانعكاسات المستقبلية، ***مرجع سابق.***

[3] علي حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية–التركية المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة، **مرجع سابق.**

المتحدة الأمريكية تهدف إلى القضاء على أخر قطب للمقاومة في منطقة الشرق الأوسط، ما يشكل أكبر خدمة لإسرائيل.[1]

3- موافقة البرلمان التركي على مشروع قرار الحكومة القاضي بالسماح للجيش التركي بالقيام بأعمال خارج الحدود التركية إن اقتضت الضرورة.

4- انتقال النظرة للأزمة السورية من أنها أزمة نظام وشعبه إلى أنها أزمة تهدد الأمن القومي التركي.

5- تعليق تركيا لجميع علاقاتها مع مصرف سورية المركزي والمصرف التجاري السوري ولجميع تبادلاتها التجارية مع سورية.

6- محاولة إيجاد شرعية دولية للتدخل في سورية من خلال مجلس الأمن او الجامعة العربة

7- ومؤخرا المطالبة بإقامة منطقة أمنة داخل الأراضي السورية تكون تحت سيطرة الأمم المتحدة.

هذا الموقف جاء كأحد الانعكاسات الإقليمية للأزمة في سورية وقد استند إلى مجموعة من المحددات الداخلية، الإقليمية والدولية التي ساهمت في بلورته فعلى المستوى الداخلي نجد:

- واقع الحدود المشتركة بين البلدين والمقدرة بنحو 877 كلم وخشية تركيا من انتقال الفوضى لأراضيها.
- المسألة الكردية وخاصة بعد رجوع حزب العمال الكردستاني إلى النشاط في الفترة الأخيرة، وتخلي سورية عن العمل باتفاقية أضنه 1998* التي اعتبرت بموجبها سورية حزب العمال الكردستاني (**pkk**)*
- أزمة اللاجئين السوريين وما يشكلونه من عبئ على الاقتصاد التركي من خلال ما تتكبده الدولة التركية من أموال في سبيل التكفل بهم بالإضافة إلى الهاجس الأمني وما يشكله هؤلاء اللاجئين من تهديد للأمن القومي التركي.

إقليميا فقد استندت تركيا في دعمها للمعرضة السورية على المحددات التالية:

---

[1] Patrick seat" how the beard to Quast ha rebihaian from his father" foreing affairs.on: ***https://www.foreignaffairs.com/articles/m03-20/assamily-alues***(09/04/2017).

* **اتفاقية أضنة 1998:** اتفاقية أمنية وقعت بين سورية وتركيا أكتوبر 1998 أوقفت حرب كادت أن تقوم بين البلدين، تم الإقرار فيها بأن حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية بالنسبة للبلدين.

- النظرة التركية الجديدة لجوارها الإقليمي من أجل تحقيق عمقها الاستراتيجي حيث يعبر عن ذلك **داوود أوغلو** بقوله: " **يمكن لتركيا أن تحقق الأمن على حدودها وتواصل التأثير في ساحات اهتماماتها الإقليمية وأن تكسب قدرة على التلاؤم مع الظروف المتغيرة من خلال عمقها الاستراتيجي في المناطق القارية القريبة.**"[1] وهو ما عملت على تحقيقه قيادة حزب العدالة و التنمية منذ وصولها للحكم في تركيا سنة 2002.
- مواجهة المد الشيعي الإيراني في المنطقة الذي يسعى لبسط سيطرته على المنطقة فبعد العراق جاء الدور الأن على سورية في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يتشكل في المنطقة وهوما حاول وزير الخارجية التركي في تلك الفترة قوله أمام البرلمان التركي أثناء دفاعه عن السياسة الخارجية التركية وتوجهاتها فقال: " **إن شرق أوسط جديد يتشكل الآن، وتركيا ستقود وتوجه وتخدم موجة التغيير في الشرق الأوسط.** [2]
- عدم وجود إشكالية في سقوط النظام في سورية على اعتبار الخلفية الإيجابية لتركيا في أذهان شعوب المنطقة على عكس إيران.
- مواجهة خطر التنظيمات الجهادية في المنطقة، خاصة بعد ظهور **داعش** وخطر امتداد أنشطتها داخل الأراضي التركية.

2-موقف دول الخليج (السعودية ، قطر والكويت.)

اجتمعت مواقف دول الخليج على مساندة المعارضة في سورية على حساب النظام، حيث كانت السعودية أكثر دول الخليج حساسية من الأوضاع في سورية، بعد بداية تشكل هلال شيعي يمتد شمال

---

* **حزب العمال الكردستانيPKK:** بالكردية: يارتي كرنيكاراني كورديستان **(Partiya karkerem. Kurdista)** جماعة كردية يسارية مسلحة ذات توجهات ماركسية لينينية تهدف إلى إنشاء دولة كردستان.

[1] أحمد داوود أوغلو: الجليل، ***العمق الاستراتيجي***، ترجمة. جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون،2011)، ص.243.

. [2] عبد القادر النيل ،" تركيا وخياراتها الاستراتيجية"، ***جريدة النور السورية***، ع. 567-568(12 فيفري 2013)، ص.19.

* **الحوثيون:** حركة شعبية ذات تنظيم عقائدي سياسي تنسب إلى **بدر الذي ن الحوثي** الذي سعى لإحياء الإمامة في اليمن وقد ظهرت منتصف الثمانينيات تحت اسم" اتحاد الشباب المؤمن".

حدودها مع العراق وبلاد الشام (سورية)، هذا بالإضافة إلى مخاوف من تصاعد النفوذ الإيراني في اليمن حيث التمرد **الحوثي***.[1]

هذا وقد زادت أحداث البحرين من تشبث دول الخليج بموقفها المعارض للنظام السوري، وذلك خوفا من انتقال موجة الاحتجاجات إلى أراضيها حيث تكفلت دول المنطقة وفي مقدمتهم السعودية بتوفير الدعم المالي واللوجيستي لأطراف المعارضة التي تعمل في نفس سياق وأهذاف التي تسعى في سورية.[2]

هذا الموقف الذي نجده مدعوما من قبل الولايات المتحدة ففي تصريح للرئيس الأمريكي أوباما في 6 أفريل 2015 قال: " **هناك رغبة كبيرة في أن تفعل الولايات المتحدة شيء في سورية، لكن السؤال: لمادا لا يكون لدينا عرب يقاتلون ضد الانتهاكات الإنسانية المرعبة هناك؟ أو يقاتلون ضد ما يفعله الأسد؟**".[3] وفي هذا إشارة واضحة إلى التوجه الأمريكي من الأحداث التي تشهذها سورية خاصة ومنطقة الشرق الأوسط عامة، فالتوجه الاستراتيجي الأمريكي لإدارة الرئيس **Obama** يقوم على تجنب التدخل المباشر في أزمات المنطقة فاسحة بذلك المجال لدول المنطقة للنهوض بمسؤولياتهم وحل أزماتهم.

في إشارة واضحة إلى رغبة الولايات المتحدة الدفع بالدول العربية إلى التدخل المباشر في الأزمة السورية تماشيا في ذلك مع الرأي العام العربي المناهضة للانتهاكات التي يقوم بها النظام في سورية، ففي دراسة قام بها المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات حول توجهات الرأي العام العربي مما يجري في سورية انطلاقا في ذلك من سؤال التالي: **هل ما يجري في سورية هو ثورة شعب ضد نظام أم أنها مؤامرة خارجية؟** كانت أكبر نسبة من الإجابات بأن ما يحدث في سورية هو ثورة شعب ضد نظام حكم مستبد وذلك بحوالي 62%، في مقابل 27% كانت إجابتهم على أن ما يحدث في سورية هو مؤامرة خارجية ما يؤكد على أن التوجهات العامة للراي العام العربي تدعو إلى إسقاط

---

[1] مروان قبلان، ***مرجع سابق***.

[2] صلاح عوض عبد العال، ***سوريا الجدار الأخير*** (الجزائر: الشروق للإعلام و النشر،،2013)، ص.97..

[3] حازم نهار، المسألة السورية التطورات الميدانية و عودة الاهتمام السياسي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، في:
***http://www.dohainstitute.org/file/Get/588b11d2be-9925-825b7052b505.pdf*.(04\03\2017).**

الرئيس بشار الأسد في سورية تلبية لمطالب الشعب السوري.[1] (أنظر الشكل رقم 01: في قائمة الملاحق).

حّاولت السعودية من خلال المؤتمر المنعقد يومي 8_9 ديسمبر 2015 أن توحد قوى المعارضة وفق الرؤية الجديدة للملك السعودي **سلمان بن عبد العزيز** وذلك من أجل الحد من انعكاسات الأزمة السورية خاصة تهديدات التنظيمات الجهادية المتطرفة **(داعش)** و أزمة اللاجئين، غير أن هذه المحاولة باءة هي الأخرى بالفشل نظرا لعدم موافقة الأطراف الدولية المساندة للنظام عليها، في إشارة واضحة مرة أخرى للبعد الدولي الذي امتدت إليه الأزمة في سورية.[2]

لقد وجد خصوم النظام السياسي السوري الإقليميون في الأزمة السورية فرصة لتغيير تحالفاتهم، في مسعى منهم للتأثير في ميزان القوى الإقليمية في المنطقة عبر تحويل سورية من حليف لإيران إلى خصم لها، غير أن ميزان القوى الإقليمي بقي مرتبط بالأساس بالتفاعلات الدولية.

[1] إتجاهات الراي العام العربي نحو الأزمة السورية، في :
http://www.dohainstitute.org/release/ff79a924-0ba6-4c8f-9fb8-b5b52e53c(09/05/2017).

[2] حازم نهار ،المعارضة السورية بعد مؤتمر الرياض وقرار مجلس الأمن (2254)،في:
http://www.dohainstitute.org/release/9512da1f-266a-4d60-914e-5151af71(09/04/2017).

المبحث الثالث: الأطراف الدولية الفاعلة في الأزمة السورية

لقد امتدت الأزمة في سورية وأخذت أبعاد إقليمية ودولية بعدما كانت شأن داخلي بامتياز حيث اصطفت القوى الكبرى هي الأخرى بين مؤيد للنظام السياسي وبين معرض لتوجهاته تسعى للإطاحة به على الأقل في الفترات الأولى لبداية الأزمة.

المطلب الأول: الأطراف المعارضة للنظام السياسي في سورية

1- الموقف الأمريكي:

يعود الاهتمام الأمريكي بالأوضاع في سورية إلى ما قبل اندلاع أحداث ما يسمى بالربيع العربي الذي شهدته المنطقة العربية، حيث كشفت أوراق مسربة عن **وكليليكس*** عن وثائق تثبت الدعم الأمريكي لجهات داخل سورية من أجل تغيير النظام فيها ففي البرقية التي تحمل تاريخ **2006/02/21** تتحدث عن اتصالات بين مسؤولين أمريكيين و أطراف من داخل سورية تسعى للإحداث تغيرات في سورية حيث قامت بتقديم خمسة ملايين دولار للتعجيل بجهودهم في الإصلاح، وأن هذه الاتصالات كانت شديدة السرية تهدف من ورائها الولايات المتحدة إلى إيصال أطراف موالية لتوجهاتها تجاه المنطقة.[1]

على خلاف الحراك في مصر وتونس سارعت الإدارة الأمريكية وفي اليوم الموالي 16 مارس 2011، لانطلاق أول تظاهرة احتجاجية في سورية لبلورة موقف منها داعية النظام السوري إلى العمل على تلبية مطالب المحتجين حيث خاطب المتحدث باسم كتابة الدولة للشؤون الخارجية آن داك **مارك توفر (Mark Tofer)** الحكومة السورية بالاعتراف بحقوق المواطنين السوريين في التظاهر بحرية وبضرورة الاعتراف بالمطالب المشروعة.[2] ليتطور بعدها الموقف الأمريكي إلى درجت اتهامه للنظام

---

[1] إبراهيم سعسد اليضاني، ***السياسة الأمريكية تجاه سورية 1989-2014*** (عمان: أمواج للطباعة والنشر والتوزيع،2016)، ص.63.

***ويكيليكس:** موقع إلكتروني يقوم بنشر تقارير وسائل الإعلام الخاصة والسرية التي يستشفها من مصادر صحفية وتسريبات إخبارية مجهولة بدأ بذأ في العمل سنة 2006 تحت اسم منظمة **سن شاين الصحفية**.

[2] تطور الموقف الأمريكي من النظام السوري من دعوات الإصلاح إلى التفاوض ، في:
***http://www.dohainstitute.org/file/Get/336b293344ea-e96b02a38d5d.pdf*(09/04/2107).**

السياسي بقمع الشعب السوري وترهيبه من خلال استخدام العنف والاعتقالات التعسفية ومنعه من ممارسة حقوقه في التظاهر السلمي.

انتقل بعد ذلك الوقف الأمريكي بطريقة تصاعدية ضد النظام السوري وصولا إلى مرحلة المطالبة بضرورة رحيل بشار الأسد عن السلطة خاصة بعد تاريخ 13 جوان 2013.أين استعمل النظام في سوريا السلاح الكيماوي في مواجهة مختلف فصول المعارضة ،أين حاولت الإدارة الأمريكية توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري أجهضتها المواقف الروسية.

وفي سنة 2014 صرح الرئيس **أوباما** مطالبا الرئيس السوري بضرورة التنحي قائلا:" **إن مستقبل سورية يجب أن يحدده الشعب السوري، لكن الرئيس بشار الأسد يقف في طريق دعوته للحوار والإصلاح لم تلقى صدى في حين يسجن شعبه ويعذبه ويذبحه من أجل الشعب السوري حان الوقت كي يتنحى الأسد.**"[1]

غير أنه وبالرغم من الدعوات الأمريكية لتنحية الأسد لم تتبعها بسياسات عملية على أرض الواقع و اختارت في مقابل ذلك التعامل مع الأزمة من خلال سياسة " **القيادة من الخلف**" وعدم التدخل المباشر في حيثياتها حتي يتبلور توازن إقليمي يقوم بخدمة مصالحها دون لجوئها لأستخدم القوات العسكرية الأمريكية التي وعد أوباما في حملته الانتخابية بسحبها من العراق وعدم إشراكها مرة أخرى في إدارة أزمات المنطقة.[2] هذا وقد ارتبط الموقف الأمريكي من سورية بمسألتين رئيسيتين هما:

- ✓ المصالح الإسرائيلية التي تخشى علاقة إيران مع سورية وحزب الله في لبنان ما يشكل نوعا من التحالف ضد الأهذاف الإسرائيلية التي تعمل إسرائيل على تحقيقها في المنطقة
- ✓ الملف النووي الإيراني الذي توصلت إلى اتفاق حوله سنة 2015.

لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بانتهاج سياسة التصعيد المضبوط والنفس الطويل الهادفة إلى استنزاف النظام السوري ومؤيديه اقتصاديا، سياسيا وإنهاكهم عسكريا و أمنيا ويمكن إرجاع ذلك إلى النقاط التالية:

---

[1] تطور الموقف الأمريكي من النظام السوري من دعوات الإصلاح إلى التفاوض، ***مرجع سابق***.

[2] إبراهيم سعسد اليضاني، ***مرجع سابق***، ص.75.

- ✓ تأثر الاقتصاد الأمريكي من الأزمة العالمية 2008، العامل الذي لا يمكنه من تحمل نفقات التدخل عسكريا في سورية هذا بالإضافة إلى النهج الاستراتيجي الذي اتبعته إدارة أوباما والتي اعتمدته بالأساس على القوة الناعمة في تحقيق مصالحها اتجاه قضايا معينة كبديل عن القوة العسكرية.
- ✓ عدم الرغبة في تكرار ما قامت به أمريكا في العراق وأفغانستان التي اعتبرتها إدارة أوباما دروس لابد من الاستفادة منها وعدم تكرار أخطائها.
- ✓ غياب البديل الضامن لتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة في صفوف المعارضة، بالإضافة إلى غياب معارضة موثوقة تستطيع الولايات المتحدة تزويدها بأسلحة متطورة.
- ✓ الاستقطاب الإقليمي الذي أحدثته الأزمة وتعاظم الدور الإيراني فيها فبعد الانسحاب الأمريكي من العراق أصبحت إيران بمثابة الفاعل رقم واحد في المنطقة.
- ✓ عودة الدور الروسي إلى الاهتمام بتفاعلات منطقة الشرق الأوسط .

2- موقف دول الاتحاد الأوروبي.

حضيت المنطقة العربية باهتمام الدول الأوروبية فعلى مدار خمسة وستين عام مضت عملت سياسات الدول الأوروبية وتحت مسميات ومشاريع مختلفة على تحقيق ثلاثة أهذاف استراتيجية في المنطقة العربية هي:

- توفير إمدادات الطاقة حيث تعتبر المنطقة العربية المصر الأول لمواردها من البترول والغاز.
- الحفاظ على أسواق لمنتجاتها وذلك من خلال إنشاء مبادرات ومشاريع اقتصادية خاصة بالمنطقة.
- الأمن من خلال مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية من خلال برامج وسياسات تعاونية بينها وبين دول المنطقة.[1]

أما عن الأهذاف الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان ونشر قيم الذي مقراطية فغالبا كانت تأتي إلى ذكرها الوثائق الرسمية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، دون العمل الفعلي على تنفيذها.

[1] خضر بشارة،" الاتحاد الأوروبي والعرب "أحمد سعيد نوفل ، ***التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014)، ص. 188.

مع بداية الحراك في المنطقة العربية سارع الاتحاد الأوروبي إلى انتهاج سياسات تتماشى مع مصالحه في المنطقة، لم يخرج الموقف الأوربي عن الموقف الأمريكي في معارضة النظام في سورية حيث برزت فعاليته في نشاط مجلس الأمن الدولي و مجموعة أصدقاء سورية من خلال الثلاثة الكبار **(ألمانيا، بريطانيا وفرنسا)**[1]

وقد اقتصر الموقف الأوروبي على فرض عقوبات اقتصادية على النظام السياسي السوري تماشيا في ذلك مع الموقف الأمريكي وذلك من خلال فرض حضر على المعاملات المالية مع المصرف التجاري السوري وهو أكبر المصارف المملوكة للدولة السورية و الوسيط الرئيسي لإعادة تدوير عائدات النفط، ويعرف أن هذا المصرف يحتفظ بحصة يبلغ مقدارها 20 مليون دولار تقريبا بصورة احتياطات من العملة الصعبة بحسابات قصيرة المدى في المصارف الأوروبية[2]، هذا بالإضافة إلى وضع بعض المسؤولين السوريين على قائمة الممنوعين من السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي.

غير أن ما يلاحظ على موقف الاتحاد الأوروبي هو عجزه عن إقامة سياسة خارجية موحدة تجاه الأوضاع في سورية، حيث دعت بريطانيا وفرنسا إلى القيان بعمليات عسكرية محدودة في سوريا في حين امتنعت ألمانيا عن ذلك هذا وقد عرض رئيس الوزراء البريطاني **دافيد كامرون** سنة 2013 مشروع على البرلمان الإنجليزي من أجل القيام بعمليات عسكرية في سوريا غير أنه قوبل بالرفض[3].

لينتقل بع ذلك الموقف الأوروبي إلى التحالف الدولي من أجل محاربة داعش كأولوية راهنة على حساب إسقاط النظام السياسي السوري.

وقد ترتب على هذا الموقف العديد من التداعيات أهمها:

- انتقال موجة الأعمال الإرهابية إلى الأراضي الأوروبية وهو ما شهدته كبرى عواصم الاتحاد الأوروبي والتي أعلن تنظيم **داعش** عن مسؤوليته في تبنيها.

1 أحمد سالم محمد أبو صلاح ، ***مرجع سابق***.

[2] إبراهيم سعيد البياضي، ***مرجع سابق***، ص.71.

[3] أحمد سالم محمد أبو صلاح، ***مرجع سابق***.

- مشكلة اللاجئين السوريين التي خلقت أزمة داخلية بين دول الاتحاد الأوروبي بين مؤيد لفكرة فتح الحدود واستقبالهم وبين معارض لذلك خوفا من انعكاسات ذلك على الاقتصاد والأمن الأوروبي.

المطلب الثاني: الأطراف الدولية الداعمة للنظام السوري

1- الموقف الروسي:

ترجع العلاقات الروسية السورية إلى فترت ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يعتبر الاتحاد السوفيتي أنداك(روسيا الاتحادية حاليا) أول من اعترف بسورية كدولة مستقلة عام 1944، لتتوثق العلاقات بعدها بين البلدين مند وصول حافظ الأسد إلى سدة الحكم سنة 1970، اين شهدت العلاقات الروسية _ السورية تقاربا إيديولوجيا بالأساس نظرا لطبيعة تفاعلات فترة الحرب الباردة[1].

ساهمت روسيا الاتحادية بشكل كبير في دعم الاقتصاد السوري خاصة في الجانب العسكري حيث شكل التبادل التجاري الجزء الأساس من عملية تحديث القوات المسلحة السورية، هذا وقد تجاوزت المبادلات التجارية بين البلدين سنة 2008 2 مليار دولار، وتشكل التجارة الروسية – السورية 20% من مجمل التجارة الروسية– العربية. [2]

هذا التعاون عززته الزيارات المتبادلة بين قادة البلدين ففي الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي السابق ديميتري مدفيديف **Dmitri Medvedev** إلى سورية سنة 2010 أعطت انطباع إلى طبيعة العلاقات الاستراتيجية التي وصلى إليها البلدين.

لقد كان الموقف الروسي داعما للنظام السوري مند بداية الأحداث في سورية حيث عبر السفير الروسي لدى الأمم المتحدة ألكسندر بانكين Alexander Pankin عن موقف موسكو

---

[1] عامر كمال أحمد،"التدخل الروسي في سورية"، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***،ع.6 (ديسمبر 2016)، ص.87.

[2] وليد عبد الحي، ***محددات السياستين الروسية والصينية إتجاه الأزمة السورية***، في:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.html(09/04/2017).

من الأزمة السورية بقوله:" **لا يشكل الوضع الحالي في سورية على الرغم من التشنج و المواجهة تهديدا للسلام والأمن الدوليين.... نحن نعتبر أن ما يمكن أن يشكل تهديدا حقيقيا، لأمن المنطقة هو التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية ولاسيما المحاولات لفرض حلول جاهزة أو الانحياز إلى هذا الطرف أو داك.**[1]"

في إشارة واضحة لرفض روسيا أي تدخل مباشر في سورية نتيجة إدراكها للأبعاد الإقليمية والدولية التي أخذتها الأزمة و التي تستوجب عليها مواقف صارمة تتماشى ومصالحها وتوجهات فكرها الاستراتيجي تجاه المنطقة.

2. الموقف الصيني:

انتهجت الصين شعار النمو السلمي" **China peaceful Rise**" الذي أصبح أحد مبادئ سياستها الخارجية القائمة على الاعتماد على القوة الناعمة **Saft power**[2] في سعيها لتحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال البحث عن الحفاظ والعمل على تطوير العلاقات الاقتصادية حيث تشكل التجارة و النفط المحورين الأساسيين للسياسة الخارجية الصينية اتجاه المنطقة.

شكلت موجة ما يسمى بالربيع العربي الذي شهدته المنطقة العربية مند 2010 تباينن في الموقف الصيني اتجاهها، غير أنها عملت على إتباع ما ينص عليه القانون الدولي تجاه مثل هكذا أحداث.

غير أن تعاملها مع الأزمة السورية أخد طابع مغاير، حيث استعملت الصين حق الفيتو أربعة مرات لإحباط صدور قرار من مجلس الأمن بشأن الأزمة في سورية[3]، وهو الأمر الذي يعتبر

---

[1] ألكسندر خالينكوف، "لمادا تقف روسيا إلى جانب سورية" ، ***مختارات في الصحف العبرية***، تحرير. زندة حيدر (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2011)، ص.6.

[2] حكيمي توفيق، **الحوار النيو واقعي– النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي**، مذكرة ماجيستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2008/2007)، ص.60.

[3] سنية الحسيني،" سياسة الصين اتجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة"، ***مجلة المستقبل العربي***، ع.440.(أكتوبر 2015)، ص.41.

سابقة في نهج الدبلوماسية الصينية المتعودة على النأي بالنفس فيما يخص التفاعلات الدولية البعيدة عن جوارها الإقليمي، ما يوضح بأن الصين لن تكون عضوا موافقا على طول الخط فنظرا للمقومات الاقتصادية والعسكرية والثقافية التي أصبحت تمتلكها، لم تعد تكتفي بدور المتابع للأحداث في الساحة الدولية بل انتقلت إلى دور المشارك الفاعل خاصة مع تراجع الاقتصاد الأمريكي.[1]

هذا التوجه جاء كتعبير عن المكانة التي وصلت إليها الصين ضمن المنظومة الدولية حيث يعتبر الاقتصاد الصيني حسب تقديرات 2010 ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وقد بلغ حجم الاقتصاد الصيني سنة2011 ما يقارب 7،2 تريليون دولا هذا النمو الاقتصادي رافقه تطور في القدرات العسكرية وتوظيف فعال للموروث الثقافي خدمتا لتوجهاتها الاستراتيجية الأمر الذي أكد تحقق نبوة المفكر الصيني **صن يات سن Sun yat sen** الذي تنبأ بان القرن الحادي و والعشرين سيكون قرنا صينيا بامتياز.[2]

شكلت سورية الطريق التجاري الذي ربط الصين بالمنطقة العربية، حيث تعتبر سورية خط الدفاع الأول للمصالح الصينية في أسيا الوسطى و القوقاز، والجسر الموصل للبترول من روسيا الاتحادية إلى الصين.

هذا بالإضافة إلى الموقع الجيوبوليتيكي الذي تملكه سوريا الذي يمكنها من الربط بين البحار الخمسة فوفق النظرة الاقتصادية للرئيس السوري بشار الأسد و الهادفة إلى جعل سورية قاعدة لنقل الغاز إلى أسيا وأوروبا و العمل على إقامة منطقة تجارة حرة، ازداد الاهتمام الصيني بسورية الهادف إلى إقامة خط حرير جديد يربطها بمنطقة الشرق الأوسط.[3]

---

[1] ما الذي يحدد الموقف الروسي الصيني من الأزمة في سورية، في:
http://www.doha-institute.com/release/17eb9c98-db79-4b1e-8d46-60a66332fba2 ***(04\03\2017).***

[2] حكيمي توفيق، **"**موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي**"**، ***مجلة المفكر***، ع 12، ص ص. 393-392.

[3] سنية الحسيني، ***مرجع سابق***، ص.52.

الكونفوشيوسية: فلسفة صينية روحية دينية بالدرجة الأولى تعود أصولها إلى المفكر الصيني كونفوشيوس **Confucius**(551 ق.م).

في كتابه "**الصين ستقود العالم** " قدم أستاذ علم الإجماع بجامعة بكين **شين باي أهذاف السياسة الخارجية الصينية الجديدة والتي ذكر من بينها:**

- السعي للسيطرة على النفط الأسيوي والتوسع في النشاط الاقتصادي.
- العمل على إنشاء تكتلات سياسية حول الصين و جوارها الإقليمي.
- التحرك العسكري الصيني في أنحاء العالم خصوصا في الممرات المائية الهامة والسعي لسيطرة عليها.
- **تقوية الوجود الصيني في الشرق الأوسط عبر استراتيجية منظمة وطويلة الأمد.**
- تقديم السلاح و التدريب لدول منطقة الشرق الأوسط
- إظهار الآثار السلبية للسياسة الأمريكية في المنطقة[1]

من خلال تتبع التوجه الخارجي الصيني الساعي إلى تحقيق هذه الأهذاف يمكن ملاحظة الموازنة بين موروثها الفكري الإيديولوجي **الكونفوشيوسي***، الذي يدعو إلى السلم وفعل الخير وبين سياسة واقعية برغماتية تتميز بالذي ناميكية ة تعطي اهتمامها الأكبر لتحقيق المصلحة القومية.

هذا وقد استند الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية إلى المحددات التالية:

- ✓ التخوف من سقوط النظام السياسي السوري ما يؤدي إلى إضعاف إيران التي تحتل المرتبة الرابعة في الاستثمارات الصينية، حيث استطاعت الصين رفع عدد شركاتها العاملة في إيران من 100 شركة سنة 2010 إلى 166 شركة سنة 2011.هذا بالإضافة إلى أن إيران تعتبر ممول استراتيجي للنفط بالنسبة إلى الصين
- ✓ الخوف من انتقال موجة الاضطرابات التي تشهذها سورية خاصة في حال وصول أطراف إسلامية متشددة إلى الحكم، على اعتبار أن الصين تحتوي على أقلية مسلمة في إقليم التبت، قد تهدد وحدتها الترابية في أي لحظة.
- ✓ التماشي مع موقف الحليف الروسي الذي ترتبط معه الصين بعلاقات اقتصادية واستراتيجية.

[1] سنية الحسني، ***مرجع سابق***، ص.58.

ملخص الفصل:

بدأت الأزمة السورية سنة2011 بمطالب اجتماعية مُطالبة بتحسن الأوضاع المعيشية للمواطن السوري، غير أن الرد القمعي الذي قوبلت به من قبل النظام الحاكم دفع بها إلى العسكرة والانتقال بمطالبها الاجتماعية إلى مطالب سياسية من خلال المطالبة بإسقاط نظام بشار الأسد، غير أن الأمور لم تتوقف عند هذا الحد فقد سعى الطرفان (النظام السياسي والمعارضة على اختلاف تشكيلاتها) إلى الدفع بالأحداث إلى أخذ أبعاد إقليمية ودولية، كل خدمتا لمصالحه الاستراتيجية التي يعمل على محاولة تحقيقها في المنطقة الأمر الذي زاد من حدة تعقيدها.

لقد أفرزت الأزمة السورية استقطاعات إقليمية ودولية لم تشهذها ساحة التفاعلات الدولية مند نهاية الحرب الباردة راجعة بالأساس إلى تقاطع مصالح اطرافها الفاعلة الأمر الذي جعل من سورية ميدان لصراع إيرادات قوى خارجية الأمر الذي جعل من الشعب السوري الضحية رقم واحد لصراع هذه القوى.

هذا وقد تميزت الأزمة السورية بمجموعة من السمات من بينها:

- ✓ وقوع الأزمة في قلب إقليم الشرق الأوسط الذي يعتبر إقليم رخو أمنيا مخترق من قبل مختلف الفواعل والقوى الإقليمية والدولية وذلك نِتاج لتقاطع مصالحها في المنطقة.
- ✓ الأزمة السورية قربت من المصالح المشتركة لكل من الصين وروسيا المرشحين كقطبين لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار نظام دولي متعدد الأقطاب ، حيث زادت الأزمة السورية من التقارب الروسي _ الصيني التي تهدف من خلاله الدولتين إلى كسر العزلة التي تحول الولايات المتحدة فرضها عليهما والحيلولة دون أن تُصبحا قوى كبرى تهدد مصالحها.
- ✓ مثلت الأزمة السورية اختبار لمدى صلابة المحاور الدولية و الإقليمية القائمة والتي تطورت خلال العقد الأخير ومدى تماسك أطرافها بها، حيث مثل النظام السوري جزء من معسكر دولي (روسي–صيني بوكلاء إقليميين: إيران –حزب الله) في إطار ما عرف بمعسكر الحفاظ على الوضع الراهن في مقابل معسكر التغيير **Change** الذي يمثله على المستوى الدولي كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي/الناتو، بوكلاء إقليميين: دول الخليج وتركيا.

- ✓ بالإضافة عودة الاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط من البوابة السورية، فالاهتمام الكبير الذي حضيت به الأزمة في سورية من قبل مختلف الوحدات السياسية، والذي يعود بالأساس لموقعها الجيوبوليتكي، دفع قدما بروسيا للدفاع عن مصالحها في المنطقة وعدم السماح برجحان ميزان القوى في المنطقة إلى ما لا يخدم توجهاتها الاستراتيجية.

الفصل الثاني:

التدخل العسكري الروسي في سورية

تمهيد:

لقد انتقلت الأحداث في سورية خلال الستة سنوات الماضية من احتجاجات شعبية سلمية مطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للفرص أمام أفراد الشعب السوري إلى مواجهات عسكرية عقب الرد القمعي الذي قُوبِلة به من قبل القوات النظامية السورية، أخذة في ذلك أبعاد إقليمية ودولية، أعادة إلى الأدهان فترة الحرب الباردة والصراع بين المعسكر الغربي (الولايات المتحدة) والمعسكر الشرقي (الاتحاد السوفياتي) .

لقد اتضح جليا اليوم الصراع الدولي في سورية بين الولايات المتحدة الأمريكية ووكلائها الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط وبين روسيا الاتحادية العازمة إلى العودة للعب ادوار القوى الكبرى في ساحة التفاعلات الدولية والإقليمية، نظرا لمقومات القوة التي تمتلكها والتي تعمل جاهدة لتوظيفها وفق فكر استراتيجي براغماتي مناهض لفكرة النظام الأحادي القطبية.

برز الموقف الروسي في الأزمة السورية بشكل أكثر حدة وفاعلية من مواقفها اتجاه باقي الأحداث التي شهدتها دول المنطقة العربية بسب ما يسمى بالربيع العربي وخاصة الأزمة الليبية، التي سمحت فيها روسيا بالتدخل عسكريا من قبل قوات الناتو وهو ما اعتبرته القيادة الروسية بعد ذلك خطاء استراتيجيا فقدت من خلاله روسيا مصالح اقتصادية هامة في المنطقة الأمر الذي لم تعد مستعدة لتكراره في سورية ما جعل من قيادتها لا تتردد في التدخل عسكريا في سورية بعد فشل مبادراتها السياسية في احتواء الأزمة من جهة وتغير ميزان القوى الداخلي لصالح مصالح وأهذاف أطراف مناهضة ومهددة لمصالحها الخاصة التي تعمل على تحقيقها ليس فقط في سورية بل في كامل منطقة الشرق الأسط.

يعتبر قرار التدخل العسكري الروسي في سورية بديل من بين مجموعة من البدائل البرامجية العملية المقترحة للإدارة الأزمة السورية، قدرته القيادة الروسية على انه هو البديل الأمثل الذي إن لم يحقق لها أكبر قدر ممكن من مصالحها الحيوية في المنطقة فإنه سيكلفها أقل نسبة ممكنة من الأضرار.

غير التدخل الروسي في سورية ميزان القوى لصالح النظام السياسي السوري الأمر الذي انعكس على توجهات الأطراف الإقليمية والدولية المطالبة بإسقاطه والتي بدأت تقترب في مواقفها من الطرف الروسي

المبحث الأول: الموقف الروسي من الأزمة السورية من الدعم السياسي إلى التدخل العسكري

برز الموقف الروسي مند بداية الأزمة السورية بدعمه للنظام السياسي السوري، محاولا مند البدايات انتهاج سلوك دبلوماسي يمكن من إيجاد حلول سياسية لأزمة ودلك من خلال استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن لرفض أي قرار بالتدخل في سوريا، بالإضافة إلى الضغط الممارس من قبل القوى الدولية على النظام السوري من أجل القيام بإصلاحات داخلية تلبي تطلعات الشعب السوري، غير انه ومع تطور الأوضاع الميدانية في سوريا نتيجة ضغط فواعل إقليمية ودولية الأمر الذي هدد باختلال ميزان القوى لصالح أطراف مناهضة لروسيا، تدخلت روسيا عسكريا فارضتا بدلك واقع ميداني إقليمي ودولي جديد يميل فيه ميزان القوى لصالحها.

المطلب الأول: المبادرات السياسية لحل الأزمة السورية.

أولى مبادرات حل الأزمة السورية طرحت من قبل جامعة الدول العربية، أين قام **نبيل العربي** الأمين العام للجامعة بزيارة إلى دمشق في سبتمبر 2011 حاملا معه ما عرف بالمبادرة العربية الأولى التي طرحت خطة متكاملة من أجل الانتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي في سورية، غير أن هذه المبادرة قوبلت بالرفض من قبل النظام السوري الذي اعتبرها غير بريئة من الفكر التأمري الذي يهدف لإسقاط قلعة المقاومة الوحيدة المتبقية في المنطقة فبعد إسقاط العراق جاء الأن الدور على سورية وذلك بتواطؤ الدول العربية.[1]

بتاريخ 05 أكتوبر 2011 استعملت روسيا و الصين حق النقد (الفيتو) لأول مرة لمواجهة قرار غربي يدعو للتدخل العسكري في سورية عقب الرد العسكري الذي قابل به النظام السياسي السوري موجة المطالب الاجتماعية .[2]

قامت الجامعة العربية بتقديم مبادرة أخرى بتاريخ 2 نوفمبر 2011 محددة بجدول زمني مضبوط من أجل لتنفيذها والقائمة على إجراء حوار بين النظام السياسي السوري والمعارضة، من أجل التقريب بين وجهات النظر بين الطرفين، وقد قبل النظام رسميا هذه المبادرة لكنه لم يلتزم بتنفيذها، حيث كان

---

[1] أبرز محطات الموقف العربي إزاء مجريات الأزمة السورية في:
http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Pages/LAetailsx?RID=8(07/04/2017).

[2] معن طلاع، ***السياسة الروسية اتجاه سورية مند أحداث الثورة***، في:
https://www.omrandirasat.org/%D8%84%D8%A3%D88%B1%D8%A9.html(07/05/2017).

يعمل على كسب الوقت من أجل زيادة مقومات القوة لديه وتعزيز مواقفه تجاه الأوضاع الداخلية التي تشهذها البلاد، وبتاريخ 22 جانفي 2012 قدمت الجامعة العربية مبادرة أخرى لحل الأزمة في سورية تنص على نقل الرئيس السوري بشار الأسد صلاحياته إلى نائبه وهو ما رفضه النظام السوري جملة وتفصيلا[1].

بتاريخ 23 فيفري 2012 أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بانكي مون **(Ban ki-moon)** وأمين عام جامعة الدول العربية **نبيل العربي**، عن تعيين الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان مبعوثا خاص مشترك إلى سورية من أجل العمل على محاولة إيجاد حلول الأزمة في سورية في ظل الأبعاد الجديدة التي أخذتها الأزمة ودرجة التعقيد الذي وصلت إليه نتيجة تقاطع مصالح فواعلها الدوليين ووكلائهم الإقليميين، وقد كان ذلك نتيجة اتفاق روسي_ أمريكي.

وضع الوافد الجديد لهيئة الأمم المتحدة كوفي عنان **(kofi Annan)**بتاريخ 16 مارس 2012 خطة من أجل إيقاف القتال في سورية تتكون في مجملها من ستة نقاط أساسية تماشيا في ذلك مع ما يقال عنه أنه خدمة لتطلعات الشعب السوري تنص على ما يلي:

- ✓ وقف إطلاق النار.
- ✓ جلوس النظام والمعارضة إلى طاولة المفاوضات.
- ✓ تقديم المساعدات الإنسانية.
- ✓ الإفراج عن المعتقلين.
- ✓ ضمان حرية الحركة للإعلاميين.
- ✓ احترام حرية التجمع وحق التظاهر سلميا.[2]

في جوان 2012 وبدعوة من الأمم المتحدة تم عقد اجتماع لمجموعة الاتصال حول سورية سمي **بجنيف واحد** حضره كل من وزير خارجية روسيا والولايات المتحدة وعدد من الأطراف الدولية و الإقليمية الفاعلة في الأزمة السورية، من أجل دراسة الأوضاع في سورية ليتمخض في الأخير عن هذا الاجتماع

[1] معن طلاع، ***مرجع سابق.***

[2] عبد الوهاب بدرخان، "السياسة الخارجية السورية وإدارة الأزمة"، ***مجلة السياسة الدولية***،ع.193 (2013)، ص.95.

مجموعة من البرامج العملية والتي قدمت في شكل مقترحات لحل الأزمة السورية جاءت في شكل النقاط التالية:

- ✓ الاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية من النظام والمعارضة تتمتع بكافة الصلاحيات التنفيذية تكون تمثيلية لكافة أطياف الشعب السوري.
- ✓ إعادة النظر في بعض الفقرات التي وردت في الدستور لاسيما ما يتعلق بهيمنة الحزب الحاكم والبدء بالإصلاحات القانونية والاتجاه نحو فتح المجال السياسي.
- ✓ البدء بالتحضير لانتخابات حرة وأن تشمل الأحزاب كافة دون استثناء.
- ✓ على أطراف الأزمة أن يضعوا حدا لإراقة دماء الشعب السوري وأهمية الالتزام بالمبادرة التي أعلنها مبعوث الأمم المتحدة واحترام مراقبي الأمم المتحدة والعمل على مساعدتهم في القيام بأعمالهم.[1]

لم تحترم تلك المبادرة من قبل أطراف الأزمة الذي ن لم يلتزمو ببنود الاتفاق فقد وجد**kofi Annan** نفسه مقيدا بالمعايير السورية التي يرى فيها بشار الأسد نفسه الناطق الرسمي والوحيد بسم الشعب السوري وهو مالا يتماشى مع ما جاءت به المبادرة التي تعترف بالمعارضة السورية كطرف فاعل في الأزمة لابد من إشراكه في المفاوضات، الهادفة للإيجاد حلول للأزمة السورية والتي من دونها لن تتحسن الأوضاع ليس فقط في سورية بل في كافة منطقة الشرق الأوسط، هذا من جهة ومن جهة ثانية وجد نفسه مفوضا من قبل مجلس الأمن لكن دون أي ضمانات وأقصى ما يمكن أن يؤمله هو الدعم المعنوي.[2]

استخدمت روسيا حق النقد الفيتو لثالث مرة تجاه قرارات أُريد إصدارها من قبل الدول الغربية تجاه الأزمة السورية تماشيا ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة وكان ذلك في جوان 2012 لإفشال مشروع قرار فرنسي _ بريطاني من اجل التدخل عسكري في سورية

عين بعدها **الأخضر الإبراهيمي*** محل كوفي عنان **(kofi Annan)** بتارخ 17 أوت 2012. محاولا هو الأخر التوسط من أجل إيجاد حل لأزمة السورية الذي أصبح في حقيقة الأمر بيد الأطراف

---

[1] عامر كامل أحمد، ***مرجع سابق***، ص.91.

***الأخضر الإبراهيمي**: سياسي ودبلوماسي جزائري شغل منصب وزير للخارجية ما بين عامي 1991 _1993، كما عمل كمبعوث للأمم المتحدة في العديد من الدول، أفغانستان، العراق، هاييتي، عين سنة 2012 كمبعوث أممي في سورية.

[2] عبد الرحمان بدر خان، ***مرجع سابق***، ص.96.

الدولية روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث وبعد اتفاق الطرفين على ضرورة العودة إلى طاولة المفاوضات تقرر إعلان مؤتمر **جنيف2** هذا القرار الذي لا يعني التفكير باعتماد التوافق و الانسجام في المواقف الدولية بقدر ما يشير إلى مرحلة جديدة من التنافس الدولي وصراع الإرادات في التعامل مع الأزمة السورية.[1] a حتى أن الرئيس بشار الأسد عبر عن ذلك بقوله: "**عندما نفاوض العبد بالمظهر فنحن نفاوض السيد بالمضمون.**"[2] في إشارة إلى أنه في المفاوضات مع المعارضة لن يستهدف المعارضة بل الدول التي تقف خلفها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا وقد شهدت الأوضاع في سورية تطورات في الميدان حيث استعملت أسلحة كيميائية محظورة دولية ما دفع بالإدارة الأمريكية إلى الضغط من أجل التدخل العسكري في سورية، هذه المساعي قوبلت بجهود دبلوماسية روسية من الجل الحيلولة دون توجيه ضربات عسكرية للنظام السوري وفي هذا الصدد صرح وزير الخارجية الروسي**Serguei Lavrov** بتاريخ 09 سبتمبر 2013 قائلا:" **إدا كان من شأن فرض رقابة دولية على الأسلحة الكيميائية السورية أن يوقف التدخل العسكري في سورية فإن روسيا على استعداد للعمل مع الجانب السوري بهذا الشأن.**" [3] في إشارة واضحة بأن روسيا لن تسمح لقوى أجنبية بالتدخل في سورية مثلما فعلت ذلك سابقا في ليبيا، هذا وقد نجحت روسيا من خلال تقديمها لهذه المبادرة من تحقيق تقدم دبلوماسي على حساب الطرف الأمريكي إذ أثبتت نفسها كقوة فاعلة لا يمكن تجاوزها في إدارة الأزمة السورية.

بعد ذلك اتفق الطرفان الأمريكي– الروسي على ضرورة العودة إلى طاولة المفاوضات من خلا مؤتمر جنيف 2 المنعقد بتاريخ 02 جانفي 2014 والذي شهد سلسلة من جولات المفاوضات بين مختلف الفواعل في الأزمة السورية غير أن نتائجه كانت سلبية حيث لم تستطع الأطراف المتفاوضة الوصول إلى حل يوقف تدهور الأوضاع في سورية، خاصة وأن المؤتمر دعا إلى القيام بإنشاء هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات كاملة تمكنها من أتخاد القرار بصفة مستقلة

---

[1] مركز أنباء الأمم المتحدة، في:
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=17101#.WSK0QJLyjIU(11/04/2017).

[2] إبراهيم سعد البياضي، ***مرجع سابق***، ص.105.

[3] شدوي محمد إبراهيم بسيوني، السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية في الفترة 2011–2016، في:
http://democraticac.de/?p=33933.**(15/04/2017)**.

"**transitional body with full authorities**"[1]. وهو الأمر الذي يرفضه النظام الحاكم في سورية، هذا ويمكن إرجاع أسباب فشل مؤتمر جنيف2 إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها:

- ✓ الانقسام داخل صفوف المعارضة السورية، وغياب معارضة تمثيلية معتدلة مقبولة من قبل الشعب السوري داخليا ومعترف بها دوليا,
- ✓ مسألة مشاركة إيران في المؤتمر بالموازاة مع المشاركة التركية حيث استبعدت هذه المشاركة من قبل الولايات المتحدة و بعض الدول الأوروبية التي اعتبرت بأن إيران في هذه الفترة غير مرحب بها في طاولة المفاوضات بشان الأزمة السورية كمحاولة لعزلها عن ساحة التفاعلات الدولية.[2]
- ✓ تضارب المصالح بين مختلف الفواعل الراغبة في تحسين مواقعها التفاوضية وتغيير ميزان القوى لصالح أهذافها في المنطقة ما جعل من دور الأمم المتحدة دور هامشي في تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

بتاريخ 22 ماي 2014 استخدمت روسيا والصين الفيتو الرابع تجاه مشروع قرار فرنسي يقضي بإحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية، في إشارة واضحة على صلابة الموقف الروسي تجاه ما يحدث في سورية وتفضيله للحلول السياسية التي تتماشى والمصالح الروسية في المنطقة، لتتواصل بعدها الجهود الدبلوماسية من أجل إيجاد حل لأزمة السورية من خلال اجتماعات في موسكو والتحضير لجنيف 3 غير أن كافة هذه الجهود لم تصل لنتيجة بل أن روسيا كانت تسعى من خلالها تحقيق أهذاف محددة تماشيا وتوجهات فكرها الاستراتيجي في المنطقة ندكر من بينها:

- تنشيط الحركة الدبلوماسية الروسية بعد انحسارها على الساحة الدولية جراء ضم روسيا لجزيرة القرم، والضغوطات الغربية المفروضة عليها نتيجة تدخلها العسكري في أوكرانيا. [3]

---

[1] مؤتمر السلام السوري "جنيف2" وتحديات البيئة المحلية والإقليمية، في:
http://www.dohainstitute.org/release/3816fc82-456c-4acf-a54b-987b9b2f789b(16/04/2017).

[2] خديجة لعريبي، ***السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر2011***، مذكرة ماجيستير غير منشورة (جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014/2013)، ص.160.

[3] معن طلاع، ***مرجع سابق.***

- محاولة روسيا جعل الحل السوري بيدها وإبعاد القوى الإقليمية و الدولية المناهضة لها وإضعاف مواقفها الضغط على المعارضة السورية وإضعافها من خلال دعم النظام السوري.
- الإصرار على بقاء الأسد خاصة في ظل غياب البديل الذي يضمن استمرارية مصالح روسيا في المنطقة فالمحافظة على النظام السياسي السوري في سورية أولى اولويات روسيا في إدارتها للأزمة السورية والتي تعمل جاهدة على الحفاض عليه كحليف استراتيجي في المنطقة.[1]

في ظل تطور الأوضاع الميدانية في سورية انتقلت روسيا من الدور الداعم للنظام السوري سياسيا وعسكريا من خلال إمداده بالأسلحة والرافض للتدخل العسكري الخارجي في سورية وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الروسي**Sergueï Lavrov** بالقول:" **ليس لمصلحة أحد أن نرسل رسائل إلى المعارضة في سورية أو في أي مكان أخر مفادها أنكم إدا رفضتم جميع العروض المعقولة فإننا سنأتي ونساعدكم كما فعلنا في ليبيا.**"[2] في إشارة واضحة وقطعية إلى رفض التدخل الغربي (الأمريكي–الناتو) والدعوة إلى ضرورة إيجاد حلول سياسية سلمية من خلال مقترحات دولية صادرة عن مؤسسات دولية على غرار مجلس الأمن مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة تماشيا في ذلك مع قواعد القانون الدولي وهو ما عبر عنه الرئيس الروسي **Vladimir Poutine** قائلا:" **إدا تحولت هيئت الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي إلى دائرة لإصدار القرارات لجهة واحدة.. (الغرب) ..هذا يعني بالفعل انتهاء وجودها كما حصل مع عصبة الأمم ولكن مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام هي منظمة لإيجاد الحلول الوسط وهذه عملية صعبة ولكن فقط من نتائج هذه العملية الصعبة يمكن أن ننتظر النجاح.**"[3]

غير أن هذا النجاح المأمول والتوجه المثالي الطوباوي تجاه قرارات هيئة الأمم المتحدة و جولات المفاوضات لم يتحقق نتيجة احتدام صراع الإرادات داخل سورية ما خلف جملة من التبعات التي أدت إلى إحداث تغيرات على واقع الأحداث في سورية الأمر الذي دفع بروسيا إلى الانتقال من موقف المساند السياسي للنظام السياسي السوري إلى التدخل العسكري المباشر في تفاعلات الأزمة السورية محاولة بذلك

---

[1] عمار ياسر حمو ، ***روسيا و الثورة السورية من دعم القاتل إلى شريك في القتل*** (عمان: دار عمار للنشر و التوزيع، 2016)، ص.17.

[2] مايكل ويس،تحرير، أسامة المنجد، ***إقامة المنطقة الأمنة في سورية*** (لندن: مركز التواصل والأبحاث الإستراتيجية،2011)، ص.4.

[3] محمد عبد المنعم، ***روسيا تنادي بحق العودة على القمة***، ص.62.

إلى الحفاض على ميزان القوى في المنطقة والذي بدا يميل لصالح كفة قوى إقليمية ودولية مناهضة لروسيا.

المطلب الثاني: التدخل العسكري الروسي في سورية

يعتبر قرار التدخل العسكري الروسي في سورية دليلا على مستوى الإدراك الذي توصلت إليه القيادة الروسية حول مستوى التهديد الذي أصبحت تشكله القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في سورية لمصالحها في المنطقة، الأمر الذي سرع من قرار التدخل العسكري في سورية، هذا وقد ساهمت مجموعة من القوى الإقليمية في المنطقة والتي تعتبر حليفا لروسيا ما ساهم في إسراع تدخلها العسكري وفي مقدمتها إيران.

ساهمت إيران الحليف الاستراتيجي لروسيا دورا فعالا في التدخل العسكري الروسي في سورية حيث زار قائد فيلق القدس الجنرال قاسم سليماني في جويلية 2015 روسيا وجرى عقد لقاءات لترتيب عملية التدخل العسكري وبدأت روسيا إعداد التدابير التي من شأنها تسهيل عملية تدخلها العسكري حيث قامت با:

- ✓ استكمال الاستعدادات العسكرية للقاعدة الروسية في طرطوس.
- ✓ إنشاء عدد من القواعد العسكرية في عدد من المحافظات السورية.
- ✓ نقل ترسانة حربية من مختلف أنواع الأسلحة والطائرات الحربية إلى سوريا.[1]

قام وزير الدفاع الروسي **Sergey Schweiger** ونظيره السوري **فهد جاسم الفريج** في26 أوت2015، بتوقيع اتفاق ينص على شروط وأهذاف التدخل العسكري في سورية وهو ما حاولت من خلاله سورية إعطاء شرعية قانونية لتدخلها في سورية مانعتا بذلك أي متابعات قضائية مستقبلية من سورية أو أي أطرف أخرى، تماشيا في ذلك مع أطر وقواعد القانون الدولي الذي لطالما دعت روسيا لاحترامه وإتباع قواعده.[2]

ما يلاحظ على بنود الاتفاق الموضحة في **(الجدول رقم01: في قائمة الملاحق)** أن الطرف الروسي تعمد الغموض في صياغة بنود الاتفاق تاركا المجال مفتوح أمامه من أجل المناورة والقدرة على

[1] عامر كامل أحمد، ***مرجع سابق***، ص.93.

[2] موسوعة الجزيرة: بنود الاتفاق العسكري الروسي السوري، في:
http://www.aljazeera.net/ee/1/20/% %D9%8A%D8%A9(07/O5/2017).

التحايل على النص القانوني تماشيا في ذلك وما يخدم مصالحه الاستراتيجية التي يعمل على تحقيقها في المنطقة، حيث لم يقم بتحديد أهداف التدخل بدقة ولا تاريخ إنهائه.

بعد توفير الغطاء القانوني أعلنت وزارة الدفاع الروسية بتاريخ 30 أكتوبر 2015 عن بدء الهجمات الجوية في سورية فرضتا بذلك واقع ميداني جديد ساهمت من خلاله روسيا في إعطاء دفع كبير لقوات النظام السوري التي خسرت العديد من المناطق في سورية.[1]

هذا وقد جاء قرار التدخل في سورية بنوع من التنسيق مع الولايات المتحدة من خلال اتفاق كل من **Barack Obama** والرئيس الروسي **Vladimir Poutine** قبل ذلك بيومين فقط في اجتماعهما في **New York** على تنسيق الضربات الجوية وذلك لتجنب حدوث صدام عسكري عرضي بين المقاتلات الحربية للبلدين ما قد يؤدي إلى تبعات خطيرة بين البلدين.[2]

لقد مكنت الغارات الجوية الروسية من تمكين النظام السوري على استعادة سيطرته على العديد من المناطق التي استحوذت عليها قوات المعارضة وتنظيم **داعش** الإرهابي، هذا على أرض الواقع (أنظر الخريطة رقم 03: في قائمة الملاحق)، اما على مستوى التفاعلات الإقليمية والدولية فقد ساهم التدخل العسكري في سورية إلى تغيير ميزان القوى لصالحها فارضتا بذلك نسق جديد من التفاعلات ليس فقط في سورية بل في كافة منطقة الشرق الأوسط، نسق لا يمكن فيه لأي قوى إقليمية أو دولية أن تحاول إدارة الأزمة السورية دون الرجوع إلى القرارات الروسية وتوجيهاتها محققتا بذلك ما كانت عليه مند ثلاثة وأربعين عام تاريخ أخر تواجد عسكري روسي سوفياتي في منطقة الشرق الأوسط والذي كان تحت غطاء خبراء عسكريين في إطار الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي بين الغرب والشرق عاد التدخل الروسي بصفة مباشرة في الشرق الأوسط انطلاقا من البوابة السورية.[3]

---

[1] وسيم خليل قلعجية ، ***روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين*** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)،ص.350.

[2] أسامة أبو أرشيد، التدخل الروسي في سورية وتحدياته أمريكيا، في: ***http://www.dohainstitute.org/file/Get/bda0b14c-ea02-4c5e-a805-03819a2.pdf***(09/05/2017).

[3] عزمي بشلرة روسيا: الجيوسترتيجيا فوق الإيديولوجيا وفوق كل شيء، ***مجلة سياسات عربية***، ع.17(نوفمبر 2015)، ص.8.

لم تتوقف القيادة الروسية عند البعد القانوني فقط في تدخلها في سورية بل أعطته صبغة أيديولوجية وذلك من خلال المباركة الذي حصلت عليها من الكنيسة الأرثوذوكسية التي وصفت التدخل الروسي في سورية بالمعركة المقدسة التي لابد من الشعب الروسي الالتفاف حول قيادته الحاكمة.[1]

ركزت روسيا في تدخلها العسكري على أربعة مستويات أساسية يوضحها الشكل التالي::

الشكل رقم 03: المرتكزات الأساسية للتدخل العسكري الروسي في سورية

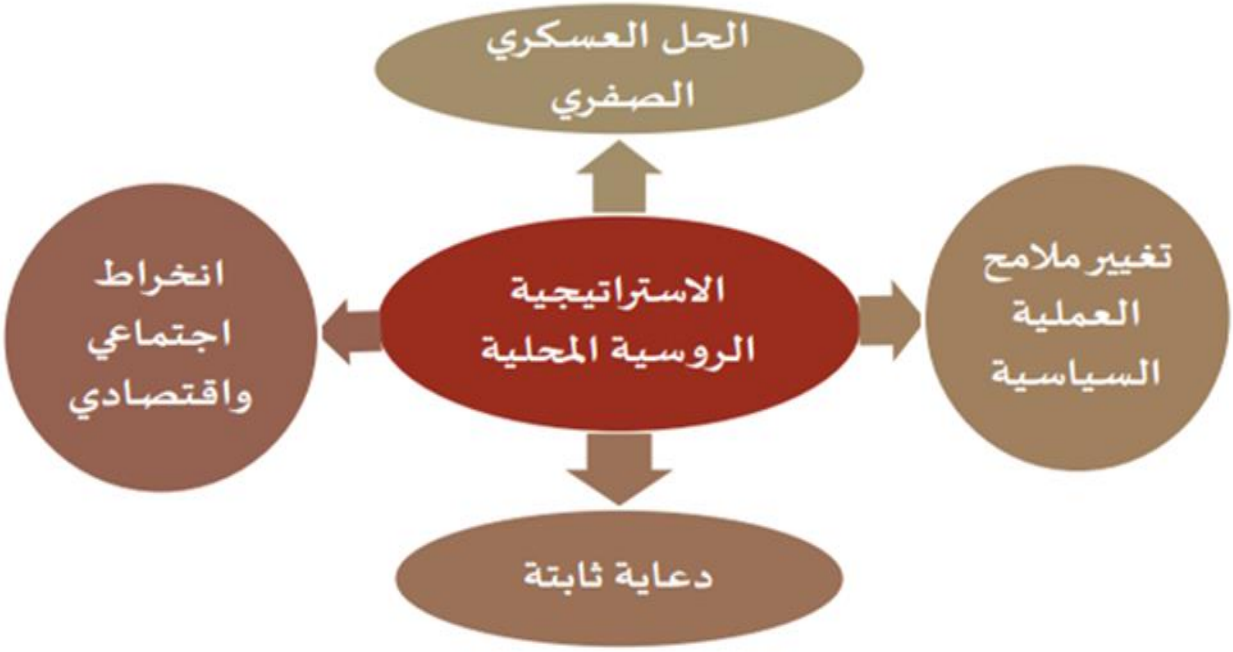

المصدر: معن طلاع،" تداعيات الحركية الروسية على الملف السوري"، في ***تحديات النهوض الوطني إبان التدخل الروسي*** ، تحرير. عمار قحف (سوريا: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2017)،ص.28.

[1] عمار ياسر حمو، ***مرجع سابق***، ص.30.

اثبت التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية البعد الصفري الذي اتخذته الأحداث فيها ما يعني أن المعادلة في سورية معادلة صفرية أي فوز فيها لطرف يعني الخسارة المطلقة للأطراف الأخرى، وهو ما لن تسمح به روسيا خاصة بعد تجربتها في تعاملاتها مع الأزمة الليبية.

- ✓ التغلغل الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال: العمل على قطع الطريق أمام أي مشروع لنقل غاز المنطقة إلى أوروبا ينافس صادرات الغاز الروسي، هذا بالإضافة إلى استفادة شركات روسية من عقود إعادة اعمار سورية.
- ✓ تغيير ملامح العملية السياسية وذلك من خلال تقوية النظام الحاكم في سورية وتحويل الأولوية في الملف السوري إلى محاربة التنظيمات الإرهابية لا إسقاط النظام كمحاولة لمنع امتداده لأراضيها.
- ✓ الدعاية الثابتة للموقف الروسي تجاه ما يحدث في سورية والوقوف إلى جانب النظام السياسي في ظل غياب البديل.[1]

جاء التدخل العسكري الروسي في سورية انطلاقا من مجموعة من الأسباب والظروف في البيئتين الدولية والإقليمية لعل من بين أهمها:

- ✓ **على المستوى الدولي:** الرغبة الروسية في العودة إلى الساحة الدولية وتعزيز دورها كقوة فاعلة في التفاعلات الدولية. وذلك من خلال خلق موانع جيوسياسية في مناطق جغرافية مختلفة لموازنة الضغوط الأمريكية على روسيا في جوارها الجغرافي المباشر وإيجاد موطئ قدم لها في الصراعات الدائرة بالمناطق الجغرافية المحيطة بها وخصوصا التي تشكل أولوية لأمنها القومي، حيث حدث ذلك عندما تدخل الجيش الروسي في جورجيا أولا وأوكرانيا ثانيا وسورية حاليا.[2]
- ✓ **على المستوى الإقليمي:** تهدف روسيا من خلال هذا التدخل إلى الحفاظ على المصالح الروسية في المنطقة والحفاظ على منفذها تجاها المياه الدافئة، وهو ما تعمل الولايات الأمريكية جاهدتا من أجل حرمانها منه وتركها دولة شبه حبيسة.

---

[1] أرنابورشيفكايا، روسيا في الشرق الأوسط الدوافع الأثار والأمال، في:
http://idraksy.net/russia-in-middel-east/(18/04/2017).

[2] وسيم خليل قلعجية، ***مرجع سابق***، ص.333.

- ✓ **على المستوى المحلي:** إدراك القيادة الروسية للتطورات الداخلية التي تشهذها الساحة السورية التي أدت إلى ضعف وإنهاك النظام السوري بالإضافة إلى ظهور تنظيمات جهادية كا **داعش** لم تقتصر أعمالها فقد على الأراضي الروسية بل امتدت لتشمل كبرى العواصم الدولية وهو ما اعتبرته روسيا تهديدا لأمنها القومي حيث صرح **Lavrov** قائلا:" **إن محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سورية لا يمكن مواجهته دون التحالف مع نظام بشار الأسد....وأن روسيا مستعدة لدعم النظام السوري في حربه ضد الإرهاب.**"[1]

هذا الإرهاب الذي يختلف الكل حول تعريفه فالكل يصف به الأخر فعندما سؤل Lavrov عن تعريف للجماعات الإرهابية التي تريد روسيا محاربتها في سورية قال:" **إدا كانت تبدو إرهابية، إدا كانت تتصرف كإرهابية، إدا كانت تمشي كإرهابية، فإنها إرهابية أليس كدلك.**"[2] في إشارة إلى أن تحديد الإرهابي من عدمه يبقى وفق ما يخدم المصلحة الروسية في سورية و منطقة الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى مجموع الأسباب الدولية والإقليمية التي أدت إلى التدخل العسكري الروسي في سورية هناك العمل السيكولوجي لصانع القرار في روسيا، فروسيا الاتحادية في عهد بوتين وبعد معالجة مشاكلها الداخلية الاقتصادية بالأساس أخدت توجها واقعيا هجوميا فاعلا في توجهاتها الخارجية، نظرا لشخصية رجل الدولة القومي الذي يتمتع بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي يسعى لإعادة الاعتبار لروسيا في الساحة الدولية.

من بين مجموع الأسباب التي تم ذكرها يمكن استخلاص نتيجتين أساسيتين لهذه الأسباب هما:

1. التخوف الروسي من انتقال موجة الأعمال الإرهابية إلى أراضيها، خاصة مع التقارب الجغرافي الروسي من المشرق العربي والانخراط المعلن لفصائل جهادية منحدرة من الشيشان وداغستان وجمهوريات أسيا الوسطى السوفيتية السابقة حيث بلغ عدد مقاتليها خمسة ألاف مقاتل في

---

[1] مي غيث: ***التدخل الروسي في سوريا الأبعاد و السيناريوهات*** (مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2015)، ص.4.

[2] أسامة أبو رشيد، ***مرجع سابق.***

التنظيمات الإرهابية العاملة على الأرض السورية، ما يشكل تهديدا للأمن القومي الروسي عند ارتداده إلى الأراضي الروسية.[1]

فوفقا للبروفيسور في جامعة John Y. Mason الأمريكية مارك كاتز (Mark N. Katz) :" **ان الانتفاضات التي اجتاحت المنطقة العربية بشكل واسع أثرت على بوتين بمقدار يقارب تأثير الثورة البرتقالية في أوكرانيا عليه فمن جهة ساهمت في تعزيز المخاوف من تأثر المواطنين الروس بهذه الانتفاضات، بحيث تشكل هذه الثورات مصدر إلهام قوي لهم للإطاحة بالنظام السوري، ومن ناحية أخرى تنامت قناعته بأن الغرب دعم هذه الأحداث ودبرها للحد من النفوذ الإقليمي الروسي في المنطقة عبر حلفائه التقليديين.**"[2]

2. الإشارة إلى ضرورة بقاء بشار الأسد في السلطة خاصة في ظل غياب البديل وهو ما عبر عنه صراحة وزير الخارجية الروسي **Serguei Lavrov** بقوله: "**إن الأسد لن يرحل إلا بعد القضاء على الإرهاب أولا ثم بعد ذلك الحل السياسي.**"[3]

تبدو روسيا من خلال موقفها هذا وكأنها تخوض المعركة السياسية في أواخر مواقعها في الشرق الأوسط بعلاقات تحالفية مؤقتة وعابرة مع إيران وبدلالة استثمار فرصة كبيرة للعودة إلى سياسات الشرق الأوسط من منطلقات الفاعل والمقرر بعد أن أظهرها مسار الأزمة الليبية في موقع المخدوع بأدوار ثانوية وهو ما ترفض روسيا تكراره في سورية التي تربطها معها مصالح استراتيجية حيوية من المستحيل التفريط فيها.[4]

لقد ساهم التدخل الروسي في تعظيم مكاسب النظام السوري على حساب المعارضة والفصائل المقاتلة الأخرى ما أدى إلى تغير في ميزان القوى الذي كان يميل لصالح المعارضة وحلفائها الإقليميين والدوليين وهو ما يوضحه (الشكل رقم 04: أنظر قائمة الملاحق) حيث نلاحظ من خلاله ان الغارات الروسية

---

[1] وسيم خليل قلعجية، ***مرجع سابق***، ص.335.

[2] أرنا بوشريكا، ***مرجع سابق***.

[3] حسني عماد حسني العوض: السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمات الدولية دراسة حالة الأزمة السورية وجزيرة القرم في: ***http://democraticac.de/?p=32204(13/04/2017).***

[4] جورج صبرة، "المشهد السوري وامتداداته الإقليمية،" في **تداعيات ما يحدث في العراق وسوريا على دول الجوار الإقليمي** ، تحرير. بسام ضويحي (الأردن: دار عمار للنشر والتوزيع،2015)، ص.89.

مكنت النظام السوري من استعادة السيطرة على ما نسبته 44.0% من المناطق التي استولت عليها مختلف الفصائل القتالية في سورية.

لقد أدى التدخل العسكري الروسي في سورية إلى حدوث تغيرين أساسيين في مسار الأزمة السورية ما غير خريطة التفاعلات في الداخل السوري ومنطقة الشرق الأوسط هما:

- ✓ أولا: إعادة توزيع القوة على الأرض، من خلال تمكين القوات النظامية السورية من استعادة السيطرة على المنطق الحساسة.
- ✓ ثانيا: تغير ميزان القوى بين الأطراف الإقليمية والدولية حيث أدى التدخل الروسي في سورية إلى خلق واقع جديد غير من توجهات فواعلها الإقليمين والدوليين.[1]

تعتبر الجهود الدبلوماسية المتبعة من قبل روسيا في إدارتها للأزمة السورية محاولات لكسب الوقت من أجل التموضع في فعاليات الأزمة وتمهيدا من اجل التدخل العسكري الذي كان بديلا مقترحا لدى القيادة الروسية منذ اندلاع الأحداث في سورية، غير أن تراجع النظام السياسي السوري داخل الأراضي السورية على حساب أطراف المعارضة والتنظيمات الإرهابية في مقدمتها تنظيم داعش، الأمر الذي أصبح يشكل تهديدا مباشرا لبقائه، تدخلت روسيا عسكريا من أجل إعادة ميزان القوى لكفة مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

[1] معن طلاع،" تداعيات الحركية الروسية على الملف السوري"، في ***تحديات النهوض الوطني إبان التدخل الروسي*** ، تحرير.عمار قحف (سورية: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2017)، ص.28.

المبحث الثاني: انعكاسات التدخل العسكري الروسي على البيئتين الإقليمية والدولية

مما لا شك فيه أن التدخل العسكري الروسي في سورية قد عزز من تعقيد مداخل الاستقرار والسلام وقوض من إطار الانتقال السياسي، الأمر الذي زاد من حدت تعقيد الأزمة ، حيث أغلق الوجود العسكري الروسي في سورية الباب أما استمرارية استئثار القوى الإقليمية بالصراعات السياسية وإدارتها، بعدما فتح المجال أما عودة البعد الدولي لهذه الصراعات، التي تحمل في طياتها انعكاسات إقليمية ودولية.

المطلب الأول: على المستوى الإقليمي

لقد خلف التدخل العسكري الروسي تباين في المواقف الإقليمية و تغيير في موازين القوى على الأرض فبالنسبة للموقف التركي شهد نوعا من التراجع و التوجه نحو الطرف الروسي في محاولة لإيجاد حلول لأزمة السورية تماشيا في ذلك مع المعطيات الجديدة التي فرضها التدخل العسكري الروسي على المشهد السوري.[1]

هذا ويمكن إرجاع هذا التراجع في الموقف التركي الداعم للمعارضة السورية على حساب النظام السوري إلى مجموعة من الأسباب نذكر من بينها:

- ✓ إعطاء حيز أكبر للإدراك الواقعي في سلوك السياسة الخارجية وقراراتها وذلك من خلال التوقف عن المطالبة برحيل الأسد والتحول إلى التركيز على تأمين الحدود التركية خاصة مع نشاط أكراد سورية ومطالبته بإنشاء دولة كردية على الحدود بين البلدين.[2]
- ✓ وضع التدخل العسكري الروسي في سورية نهاية لإمكانية قيام تركيا بفرض المنطقة العازلة كخط دفاع أولي على الحدود التركية حيث عملت تركيا جاهدة من أجل إقناع واشنطن بضرورة إنشائها شمال سورية.[3]
- ✓ التوافق الروسي _الإيراني قلص من حظوظ تركيا في لعب دور إقليمي في المنطقة.

---

[1] عماد يوسف قدوة، روسيا وتركيا علاقات متطورة وطموحات متناقضة في الوطن العربي في:
http://www.dohainstitute.org/file/Get/7bbefe20-b5f1-4e8e-aa51-8dd02286.pdf(08/05/2017).

[2] التدخل التركي في سورية واحتمال توسعه في:
http://www.dohainstitute.org/release/2fa440fe-3eb8-4ba6-970d-5f0498f8ee84.(10/04/2017).

- ✓ تراجع الحليف الاستراتيجي الولايات المتحدة عن دعم تركيا وتوجهه لدعم فصائل كردية نشطة في شمال سورية من خلال المساهمة في تسليحها وهو ما يعتبر تهديدا لأمن القومي التركي. [1]
- ✓ توصية البرلمان الأوربي بتجميد مفاوضات انضمام تركيا لاتحاد الأوروبي.
- ✓ امتداد الهجمات الإرهابية إلى الداخل التركي خاصة أعمال حزب العمال الكردستاني **(pkk)**.

مع تطور الأحداث التي شهذها الداخل التركي عقب محاولة الانقلاب الفاشل في جويلية 2016 وردود الأفعال الأمريكية التي وقفت ضد النظام الحاكم ورفضها تسليم **فتح الله غولن*** المقيم في بنسلفانيا الأمريكية والذي تتهمه تركيا بعملية التخطيط للانقلاب، هذا وقد أثبتت ردود الأفعال الأمريكية و الأوروبية من محاولة الانقلاب الفاشلة فشل نظرية أن "**تركيا محمية بحلفاء غربيين**" وأكد مرة أخرى أن الدولة التركية ككيان لاتزال مستهدفة من الغرب وهو ما دأب على قوله القوميون الأتراك.[2]

هذا بالإضافة إلى التطورات الميدانية في سورية، خاصة مع بروز دور الأقلية الكردية في الشمال السوري بالإضافة إلى دعم العلويين الأتراك المتواجدين في تركيا المعارضة على حساب النظام حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا حيث تمثل فئة العلويين ما يقارب عشر سكان تركيا، وهو ما يشكل تهديدا لأمن القومي التركي في حال اتحاده مع الأكراد في تركيا.[3] (أنظر الخريطة رقم 02: في قائمة الملاحق). ولعل هذا ما دفع بتركيا نحو التدخل عسكريا في سورية من خلال توجيه ضربات إلى التنظيمات الإرهابية المتواجدة على الحدود التركية_ السورية وفي مقدمتها قوات حماية الشعب الكردي وقوات تنظيم الدولة الإسلامية **(داعش)** حيث قامت هذه الأخيرة ومند جانفي 2015 بتبني سبع هجمات

---

[1] James Dobbins, Philip Gordon, and Jeffrey Martini, Apeace Plan for Syria 3,Rand coporation **Febrary 2017, in :** ***http://www.rand.org/pubs/perspectives/PE202.html.(04_04_2017).***

[2] أحمد حسين علي، تداعيات محاولة الانقلاب العسكري في:

http://www.bayancenter.org/2016/08/2364/(09/04/2017).

* **فتح الله غولن** : بالتركية **Fethullah Gülen** من مواليد 1941 بأرمز في تركيا مفكر دو توجه إسلامي مارس النشاط الدعوي في تركيا يركز في أعمله الفكرية على الذي مقراطية وحرية الأديان متواجد حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد من التفاصيل أنظر في:

https://www.fgulen.com/ar/kissatu-hayat/nebzetun-an-hayatil-ustaz(09/05/2017).

[3] مازن هشام، التحولات الكبرى في المشرق العربي، في:

http://www.asharqalarabi.org.uk/التحولات-الكبرى-ي-المش_ad-id!1JZLyjIV(07/04/2017).

إرهابية داخل الأراضي التركية[1]، وكنتيجة لهذه التطورات والتغير في ميزان القوى الذي أحدثه التدخل الروسي في سورية اتجهت القيادة التركية نحو المقاربة الروسية في محاولة لإيجاد حل لأزمة السورية.

أ. الموقف السعودي: (من ورائه دول الخليج)

لقد دعمت السعودية المعارضة السورية من بداية الأزمة واعتبرت أن ما يحدث في سورية أولوية من بين أولوياتها تدخل ضمن نطاق أمنها الوطني، غير أن التطورات التي شهدتها الساحة السورية أدت بالسعودية إلى إعادة النظر في مواقفه اتجاه الأحداث التي تشهذها الساحة السورية خاصة بعد التخلل العسكري الروسي.[2]

إن المتتبع للمبادرة السعودية لحل الأزمة السورية يتبين له ومن الوهلة الأولى أنها تمثل الرؤية الروسية لإدارة الأزمة السورية، حيث أن التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية دفع باتجاه تفعيل زيارات المسؤولين الخليجيين إلى روسيا بغية إيجاد صيغة توافقية لحل الأزمة السورية وهو ما انعكس على مخرجات قرار مجلس الأمن (2254) الصادر عقب انعقاد مؤتمر الرياض حول تطورات الأزمة السورية حيث لم ينص القرار على ذكر أي دور للرئيس السوري بشار الأسد في المرحلة الانتقالية وما بعدها وركز على ضرورة محاربة الإرهاب داخل سورية كأولوية قصوى من أجل منع انتقاله إلى أراضيها.[3]

---

[1] هارون ستاين، تنظيم داعش الإرهابي في تركيا: الغوص في مكان مظلم، في: http://www.bayancenter.org/2016/04/1970/ (08/04/2017),

[2] محمد فاروق طيفور،" المشهد السوري التداعيات والتوصيف"، في ***تداعيات ما يحدث في العراق وسوريا على دول الجوار الإقليمي***، تحرير. بسام ضويحي (الأردن: دار عمار للنشر والتوزيع، 2015)، ص.77.

[3] لمى مضر الأمارة، الموقف الروسي من الأزمة السورية وانعكاساته الخارجية، ***مجلة المستقبل العربي***، ع.448. (جوان 2016)، ص.40.

المطلب الثاني: على المستوى الدولي

تعتبر المحاولات الروسية الثابتة لتغيير موازين القوى في سورية لمصلحة بشار الأسد، خاصة عقب التدخل العسكري في سورية وحالة الفوضى المترتبة عن ذلك والتي أربكت حسابات القوى الإقليمية والدولية الأمر الذي جعلها تسارع إلى تغيير توجهاتها من الأحداث في سورية وما يتماشى وطبيعة المتغيرات الجديدة التي فرضتها روسيا.

أ. الموقف الأميركي:

لا تقوم الاستراتيجية الغربية (الأمريكية _ الأوربية) في سورية على العمل من أجل الوصول إلى حل ينهي الأزمة بقدر ما تحاول الحفاظ على الأوضاع الفوضوية الراهنة إلى أطول فترة ممكنة خدمتا لمصالحها الاستراتيجية التي تعمل على تحقيقها ليس فقط في سورية بل في منطقة الشرق الأوسط ككل.[1]

غير أن هذه الأوضاع التي سعت على الحفاظ عليها تزايدت وتيرة حدتها مع التدخل العسكري الروسي فعند حساب **Poutine** لثمن التدخل العسكري في سورية أخد في عين الاعتبار نقطتين أساسيتين هما:

- ✓ الفراغ الذي خلفه غياب لاستراتيجية أمريكية واضحة المعالم تجاه الشرق الأوسط ما ينبأ بردة فعل محدودة، ما يجعل ثمن التدخل ضئيلا أمام إنجازاته.
- ✓ إدا لم يجري التوصل إلى حل سياسي مع الروس في سورية فسوف يضطر أوباما أو الإدارة المقبلة إلى تغيير استراتيجياتها في سورية وربما في الشرق الأوسط عموما.[2]

على عكس الواقعيين الهجوميين نجد أن أوباما استخدم في سياسته الخارجية لغة القيم والأغراض الأخلاقية حيث عمل على تحقيق المصلحة الأمريكية بالقوة الناعمة وهو ما عبرت عنه كاتبة الشؤون

[1] فرج شلهوب،" تداعيات المشهد في العراق وسورية على المنطقة،" في ***تداعيات ما يحدث في العراق وسورية على دول الجوار الإقليمي*** ، تحرير. بسام ضويحي (الأردن: دار عمار للنشر والتوزيع، 2015)، ص.134.

[2] عزمي بشارة، روسيا الجيو استراتيجيا فوق الإيديولوجيا وفوق كل شيء، ***مرجع سابق***، ص.9.

الخارجية هيلاري كلينتون **(Hillary Clinton)** بالقول:" **إن أوباما بدأ حقبة جديدة من التفاعل المعتمد على المصالح والقيم المشتركة والاحترام المتبادل.**"[1]

عارضت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل الروسي في سورية معتبرة إياه محاولة للتوسع وبسط النفوذ في منطقة الشرق الأوسط حيث تقول التقديرات الأمريكية أن روسيا تسعى إلى إيجاد قاعدة عسكرية جديدة متقدمة في **الاذقية** إضافة إلى قاعدتها البحرية في البحر الأبيض المتوسط في مدينة **طرطوس،** الساحلية السورية واستنادا إلى مسؤول استخباراتي أمريكي فإن البناء العسكري الروسي في سورية يمثل أول نشر رئيس لقوة تدخل سريع تقوم به موسكو خارج الفضاء الإقليمي للاتحاد السوفيتي السابق مند حرب أفغانستان.[2]

دفع التدخل الروسي في سورية إلى إنهاء القطيعة بين وزارتي الدفاع الروسية والأمريكية والتي دامت أكثر من عام خاصة بعد أزمة **القرم** ، وذلك من أجل تنسيق الجهود العسكرية بين قوات البلدين تفاديا لوقوع اشتباكات بين الطرفين.

هد بالإضافة إلى النقلة النوعية في العلاقات الأمريكية الإيرانية خاصة بعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني حيث صرح الرئيس الأمريكي **Barack Obama** مطلع 2015 لمجلة **Bloomberg News** بالقول:" **على شركاء الولايات المتحدة من السنة في الشرق قبول التغير المقبل في علاقة الولايات المتحدة مع إيران ما يعني فك الارتباط الأمني بين أمريكا ودول الخليج بالشكل الذي ترسخ مند مبدأ كارتر في عام1980 والذي نص على أن أمريكا سوف تعتبر أي محاولة من أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وسيتم صد مثل هذا الاعتداء بأي وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية.**"[3]

في إشارة واضحة إلى تراجع استراتيجية أوباما في التدخل المباشر في منطقة الشرق الأوسط متعارضا في ذلك مع توجهات سلفه جورج بوش**(George W. Bush)** الواقعي التقليدي ولاسيما تلك المتعلقة

---

[1] جوان كول، ***السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما*** (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص.05.

[2] التدخل الروسي في سورية وتداعياته أمريكيا، ***مرجع سابق.***

[3] حازم نهار، ***مرجع سابق.***

بنشر القوات البرية واستخدام القوة العسكرية كوسيلة لتحقيق المصلحة الأمريكية وكسب المزيد من القوة أو لفرض التحول في المنطقة العربية بالإكراه والتدخل العسكري المباشر مثلما شهدته العراق وأفغانستان.[1]

هذا وقد عوضت هذه السياسة بتفعيل القوة الناعمة (**Soft Power**) من خلال سياسة الانخراط المشروط **(Conditional Engagment Policy)** وتجزئة المسارات السياسية واستخدام وسائل المساومة والضغط على سورية مع التلويح بالقوة العسكرية في حال تطلب الأمر ذلك، كتوجه جديد لإدارة الأمريكية في توجهاتها الخارجية في فترة الرئيس **Barack Obama** الذي قام بسحب الجنود الأمريكيين من العراق ووعد بالتقليل من تعدادهم في أفغانستان.[2]

فعدم رغبة الولايات المتحدة تكرار سيناريو أفغانستان والعراق من خلال الدخول في حرب لا تماثلية تكون هي الخاسر الأكبر جعلها تتراجع عن مثل هكذا خيار اتجاه سورية وفي هذا الصدد صرح رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الجنرال مارتن ديمبسي**(Martin Dempsey)** في أكتوبر 2012 قائلا:" **لطالما كان هناك نوع من التباين في الحرب ولكنه حاليا أكثر انتشار حيث أن خصومنا سيسعون وسيجدون الأساليب لمواجهة جوانب التفوق الذي نتمتع به وتعزيز بعض مزاياهم من خلال الحرب اللاتماثلية.**"[3]

هذا وقد أرجع الباحث الأسترالي روبرت شانهان **(Rodger Shanahan)** في مقاله المعنون با " **The Problem wthe any us Strategy on Syria"** سبب فشل أي استراتيجية تسوغها الإدارة الأمريكية تجاه سورية إلى افتقار الولايات المتحدة الأمريكية النفوذ الذي يسمح لها بممارسة الضغط على الرئيس بشار الأسد، وأضاف قائلا:" **إن الجمع بين ثلاثة أهذاف: تسليح بعض تنظيمات المعارضة،**

---

[1] مروان بشارة، أهذاف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، في: http://www.dohainstitute.org/release/5ba4e11-8f7c-c018667cbbe1.(09/05/2017).

[2] عبادة محمد التامر، ***سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران – العراق – سورية – لبنان أنموذجا)*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص ص.30.31.

[3] أوستن لونج،" الحروب اللاتماثلية في القرن الحادي والعشرين الإرهاب الدولي: التمرد وحرب الطائرات من دون طيار"، ***الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين***، تحرير. جمال سند السويدي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص.25.

الضغط على نظام الرئيس بشار الأسد، ومساعدة الحكومة العراقية في إعادة السيطرة على حدودها مهمات يصعب التوفيق بينها".[1]

هذا التراجع قوبل بتقدم روسي لم تملك الإدارة الأمريكية إلا مجاراته تماشيا مع التطورات التي شهدتها البيئتين الداخلية والإقليمية السورية حيث استطاعة روسيا فرض نظام جديد من التفاعلات ليس فقط في سورية بل في منطقة الشرق الأوسط ككل كاسرة بذلك الحصار المفروض عليها من قبل الغرب خاصة عقب تدخلها العسكري في أوكرانيا في إشارة قوية منها للولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي من ورائها بأن أي محاولة لزعزعة الإستقرار في الجوار القريب أوكرانيا مثلا فإن الرد الروسي سيكون فاعلا في مناطق حيوية بالنسبة للقوى الغربية على غرار منطقة الشرق الأوسط والتي شكل التدخل العسكري الروسي في سورية تجسيدا لها.

الموقف الأوربي:

بعد توقيع اتفاقية مايستخرت 1992 التي أعلنت عن انتقال الجماعة الأوروبية للفحم والصلب إلى اتحاد أوروبي يعنى بالدرجة الأولى بالمسائل الاقتصادية للدول الأعضاء بالإضافة إلى المجال السياسي حيث أقرت هذه الاتفاقية على ضرورة إنشاء عملة موحدة والعمل على صياغة سياسة خارجية أمنية موحدة تعمل على تحقيق المصالح المشتركة لدول الأعضاء.[2]

هذا وقد حددة الفقرة الأولى من المادة 17 من معاهدة الاتحاد الأوروبي ان السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد تحتوي كافة المسائل المتعلقة بالأمن الأوروبي، غير أن الواقع أثبت غيابا لهذه السياسة الموحدة نتيجة تضارب المصالح بين مختلف الوحدات السياسية داخل الاتحاد.[3]

صرح وزير الخارجية الفرنسية السابق كلود شيسون (**Claude Chisson**) سنة 1997 في المؤتمر الدولي الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية الذي عقد في بروكسل قائلا:" **أوروبا ليس لديها سياسة**

[1] Shanahan," The problem with any Us Strategy on Suyria", Lowy instutitue for Foreign Policy 1 February 2017 in: ***https://www.lowyinstitute.org/the-/problem-any-us-strategy-syria***(06/04/2017).

[2] Paul Magnette, ***le régime politique de l'union européenne*** (Paris : sciencespo les presse, 2009) ,p.50.

[3] مخلد عبيد المبيضين، ***الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة*** (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012)، ص. 183.

خارجية مشتركة، ومن قبيل الخطأ الحديث عن سياسة أوروبية .... من السهل الحصول على مواقف أوروبية في مجال الاقتصاد .... لا تصدقوا الحديث عن سياسة خارجية أوروبية مشتركة، وأن مثل هذه السياسة الخارجية للمجموعة الأوروبية يمكن أن تحقق تقدما لأن هذا معظم موهم."[1]

يمتلك كل نظام سياسي استراتيجية موحدة مستقلة قد تكون ثابتة أو متغيرة وذلك حسب المتغيرات في الأحداث العالمية ولكن يجب أن لا تكون هذه الاستراتيجية مجزئة أو مقسمة فهذا الأمر غير طبيعي في نظام الدولة الواحدة إلا أنه طبيعي في نظام كالاتحاد الأوروبي الذي تتضارب فيه المصالح وتختلف فيه الأولويات.[2]

تنطلق أوروبا في تعاملاتها مع الدول العربية من نقطتين أساسيتين:

- ✓ ان هذه البلدان كانت تحت السيطرة الاستعمارية سابقا وانها بذلك تدين لها بإرث تاريخي.
- ✓ أن هذه الدول العربية كما يصفها إدوارد سعيد في مؤلفه (**The Orientalism**) كانت صورة لنمط عتيق، نموذج لسياسة متخلفة اجتماعيا واقتصاديا، الأمر الذي يمنحها شعورا بضرورة تحديث هذه الدول التي تعتبرها قاصرة ما يستوجب عليها توجيهها.[3]

وهو ما تعمل عليه الدول الأوربية اليوم في مساعيها لضرورة نشر قيم الذي مقراطية وحقوق الإنسان في دول المنطقة، غير أن موقف دول الاتحاد الأوروبي من الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية عامة وسوريا خاصة تميز بالضعف حيث عبرت عن ذلك ممثلة الاتحاد الأوروبي أستون بقولها:" **استجاباتنا....مبنية على الاعتراف بأخطاء الماضي والإنصات دون ضغط فهذا ما نقوم به تماما وهو**

---

[1] مصطفى بخوش، ***حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف*** (القاهرة: دار الفجر للتوزيع والنشر، 2006)، ص.107.

[2] صدام مرير الجميلي، ***الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي*** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص.211

[3] أندريوس باسولس،" أوروبا والثورات: التطورات العربية"، في ***الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط***، تحرير. سنين فلورنسا (عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع ، 2012)، ص.71

ما يتطلب المثابرة والالتزام الدائم، وينبغي ترجمة النجاح في هذا المسار إلى ما أسميه الذي مقراطية العميقة.[1]"

عجز الاتحاد الأوروبي على وضع سياسة خارجية موحدة اتجاه منطقة الشرق الأوسط إذ يراوح انخراط دول الاتحاد في أزمات المنطقة وقضاياها الشائكة تبعا للعوامل الأوروبية الذاتية الهادفة لخدمة المصلة الخاصة لكل دولة.[2]

يُعتبر الصراع عديم الجدوى لتحقيق التوافق بين عواصم الاتحاد الأوروبي حول كيفية التعامل مع الوضع في سورية قوض بشكل كبير الوجود الفعلي للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، بالإضافة إلى فقدان دول الاتحاد إلى القدرة العسكرية التي تمكنهم من التدخل في سوريا ففي تعليق للأمين العام لحلف الشمال الأطلسي أندريس راسيمسون **(Anders Fogh Rasmussen)*** عقب عملية **Unified Protector Operation** التدخل في ليبيا قائلا: **إن العملية أظهرت أن الأوروبيين يفتقدون إلى عدد من القدرات العسكرية الأساسية.**"[3] الأمر الذي جعلهم غالبا ما يتبعون نهج الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا الدولية.

في ظل غياب سياسة أوروبية موحدة اتجاه الأزمة السورية وطريقة تسويتها نظرا لتضارب المصالح بين مختلف دول الاتحاد جاء التدخل العسكري الروسي في سورية ليقطع الطريق أمام تنامي هذه المصالح (فرنسا والمانيا) التي تماشت في توجهاتها الكبرى مع الموقف الأمريكي، على اعتبار أن السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي تستند إلى حلف الناتو منذ 1948، الذي أنشأ بالأساس لمواجهة التمدد السوفياتي في أوروبا في ظل الحرب الباردة، غير أن مهمته تغيرت مطلع التسعينات نتيجة تغير بنيت النظام الدولي الأمر الذي استوجب تحديث مهامه تماشيا مع المتغيرات الراهنة، ومند

---

[1] روزا بلفور، "نماذج جديدة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط : إعادة النظر في المشروطية"، في ***الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط***، تحرير. سنين فلورنسا (عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع ، 2012)، ص.68.

[2] عبادة محمد التامر، ***مرجع سابق***، ص.140.

[3] سالس خليفة إسحاق، »تدخل منظمة حلف الشمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا: تقييم وتبعات« ، في ***الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط***، تحرير. سنين فلورنسا (عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع ، 2012)، ص ص. 123-124.

ذلك الوقت وأي استراتيجية (أوروبية) تجاه منطقة الشرق الأوسط لا يمكنها الخروج من تحت المظلة الأمريكية.[1]

هذا من جهة أما من جهة ثانية فنلاحظ طبيعة العلاقات الاقتصادية الأوروبية – الروسية، فمند توقيع اتفاق الاستراتيجي بين الطرفين سنة 2003 والذي امتد من بعده الاقتصادي ليشمل المجال الأمني والثقافي[2]، فبامتلاك روسيا 27% من احتياطات العالم من الغاز و6% من احتياطات البترول العالمية يجعلها تحتل مرتبة المصدر الأول للغاز لدول أوروبا.[3]

وقد علق وزير الطاقة الأمريكي السابق إبراهام سبنسر عن هذه الإمكانات التي تحوز عليها روسيا في مجال الطاقة بقوله:" **إن روسيا باتت حلقة مستقلة في معادلة الطاقة، وأن لها دور مهم ومتزايد في هذا المجال.**"[4]

صرح ستيفان لوففن **(Stefan Löfven)** رئيس وزراء السويد في العام 2001 " ... **إن روسيا ليست بلدا أوروبيا، لكنها بلد قاري يشتمل على أجزاء في أوروبا وعلى أجزاء في أسيا أيضا، يمكنني أن أتصور أنه سيكون لنا يوما ما تعاون اقتصادي على نطاق واسع جدا مع روسيا لأن كلا الطرفين بحاجة إليه** ....."[5]

وهو ما تم تجسيده على أرض الواقع حيث أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا بنسبة 51% من الصادرات الروسية و46% من مجموع وارداتها.[6]

---

[1] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، ***صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية – الأوروبية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012)، ص.140.

[2] Pol- Henry Dasseleer. ***Russie- Union Européenne des regards sécuritaires*** *différents* (Paris : lharmattan.2007) p.192.

***Anders Fogh Rasmussen**: رئيس الوزراء الدنمارك في الفترة ما بين 2001_ 2009، عين بعدها أمين عام لحلف الشمال الأطلسي في أفريل 2009.

[3] زيغينيو برجنسكي، ***رقعة الشطرنج الكبرى***، ترجمة. أمل الشرقي(الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع ،1999)، ص.177.

[4] سامي المهنا، ***العالم بعيون أمريكية*** (القاهرة: دار المريخ للنشر 2004)، ص.292.

[5] أمجد جهاد عبد الله، ***التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية*** ' (بيروت: دار المنهل البناني،2011)، ص.157.

[6] خليدة كعسيس، " الاستراتيجية الروسية في عهد بوتين أمن الطاقة: تنافس من نوع جديد"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، ع.4 (ديسمبر 2015)، ص,47.

لقد جاء التدخل العسكري الروسي في سورية فارضا واقعا جديدا لم تمتلك دول الاتحاد الأوروبي من خيار إلا مجاراته وذلك راجع لمجموعة من الأسباب من بينها:

- ✓ غياب موقف أوروبي موحد اتجاه الأزمة في سورية
- ✓ طبيعة العلاقات الروسية الأوروبية خاصة في المجال الاقتصادي (الطاقة)
- ✓ عدم امتلاك الاتحاد الأوروبي لقوة عسكرية خاصة به تمكنه من التدخل في مثل هكذا قضايا ما جعل موقفه تتماشى والموقف الأمريكي.

خلاصة الفصل:

فرضت الجغرافيا على روسيا _ تاريخيا_ الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط بحكم أنها تشغل الجزء الأكبر من الكتلة الأورو أسيوية الملاصقة للشرق الأوسط، هذا الاهتمام تراجع مطلع التسعينات نتيجة تدهور الأوضاع الداخلية في روسيا وانشغالها بإعادة بناء نفسها، عقب انهيار اقتصادي وتدهور اجتماعي عايشته في الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي، ما جعلها تركز على تفاعلاتها الداخلية.

مند وصول**Vladimir Poutine** إلى الحكم في روسيا مطلع سنة 2000 عمل جاهذا من أجل إعادة الاعتبار للدولة الروسية واستعادة مكانتها في ساحة التفاعلات الإقليمية والدولية انطلاقا في ذلك من إعادة البناء الداخلي وفق منظور استراتيجي براغماتي.

لقد عادت روسيا إلى ساحة التفاعلات الدولية بعدما استطاعة إعادة هيكلة بنيانها الاقتصادي والاجتماعي الداخلي بعقيدة واقعية هجومية خدمتا لمصالحها بدأت من جورجيا سنة 2008، أوكرانيا 2014 وصولا إلى سورية 2015 معبرتا من خلالها عن رفضها الخضوع لمنطق الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ومؤكدة بأن العالم متعدد الأقطاب تحتل روسيا مكانة فاعلة في تفاعلاته.

شكلت الأوضاع في سورية فرصة لروسيا لابد من اغتنامها خاصة وطبيعة المصالح والعلاقات التاريخية التي تربط بين البلدين من جهة، والمنافسة الدولية المشتدة على المنطقة من جهة ثانية، ما جعل الموقف الروسي تجاه موجة الأحداث التي شهدتها مند 2011 يكون أكثر حزما من مواقفها اتجاه مختلف الوحدات السياسية التي شهدت ما يسمى بالربيع العربي.

انتقلت روسيا في موقفها تجاه الأزمة السورية تدريجيا تماشيا مع طبيعة المعطيات التي تفرضها الفواعل الداخلية والخارجية في سوريا من الدعم السياسي في المحافل الدولية واستخدام حق النقد في مجلس الأمن إلى جانب الصين الحليف الاستراتيجي ضد قرارات تخص الأزمة السورية، حيث سعت من خلال ذلك إلى كسب أكبر قدر ممكن من الوقت ما يعزز حضورها في المشهد السوري، غير أن طبيعة التغيرات التي شهدتها الأزمة في سورية مطلع 2015، وتراجع قوات النظام السوري المنهكة من قرابة الخمس سنوات من القتال، الأمر الذي شكل تهديدا للمصالح الروسية في المنطقة خاصة إدى استطاعة قوى إقليمية أو دولية مناهضة لتوجهاتها تغيير ميزان القوى لصالح أهذافها مثلما حدث لها في ليبا الأمر الذي جعلها لا تتردد في التدخل العسكري المباشر في سورية.

فرض التدخل العسكري الروسي في سورية واقعا جديدا من التفاعلات ليس فقط في سورية بل حتي في توجهات القوى الإقليمية والدولية المهتمة بمنطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي أدى إلى تغيير في توجهات تلك القوى وفي مقدمتها تركيا التي اتجهت إلى التقارب مع روسيا بعد الواقع الجديد المفروض في سورية.

يعتبر قرار التدخل العسكري الروسي في سورية، بديل من بين مجموعة من البدائل المطروحة أمام صانع القرار الروسي والذي هدف من خلاله بالأساس إلى تجنب أكبر قدر ممكن من الخسائر التي خلفتها الأزمة السورية على الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

الفصل الثالث:

تأثير الأزمة السورية على الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

تمهيد:

لطاما كانت منطقة الشرق الأوسط ضمن الأولويات الروسية غير أن هذا الاهتمام تراجع بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، أين شهدت روسيا فترة من التراجع على الساحة الإقليمية والدولية نتيجة تدهور أوضاعها الداخلية، غير أنه ومند وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم في روسيا مطلع سنة 2000 شهدت روسيا نقالة نوعية في تفاعلاتها الإقليمية والدولية.

فقد عمل بوتين على إعادة مكانة روسيا كقوى كبرى في التفاعلات الدولية من خلال استراتيجية جديدة تقوم على البراغماتية وتحقيق المصلحة، هذا وقد استطاعة روسيا من خلال هذه الاستراتيجية العودة إلى تفاعلات منطقة الشرق الأوسط، منافستا بذلك المصالح الغربية التي تسعى لاحتوائها وتهميش دورها.

هذا وتعتبر الأزمة السورية البوابة التي عادة من خلالها روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط كطرف فاعل لا مجرد تابع لقرارات الولايات المتحدة الأمريكية، محققتا بذلك فرضية العالم متعدد الأقطاب، غير أن محاولات استغلال روسيا للأزمة السورية من أجل خدمة مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ترتب عنها انعكاسات وارتدادات سلبية لازالت روسيا إلى اليوم تتحمل في تبعاتها.

المبحث الأول: الاستراتيجية الروسية الجديدة

بعد نهاية الحرب الباردة شهدت الساحة الدولية نمط جديد من التفاعلات في ظل نظام أحدي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، في تالك الحقبة شهد روسيا الاتحادية وريثة الغريم التقليدي الاتحاد السوفياتي فترة انتقالية ركزت فيها قيادتها السياسية على محاولة بناء الدولة الروسية ما قلص من الفعالية الروسية في المجال الخارجي، هذا الواقع بدأ في التغير مند وصول الرئيس فلاديمير بوتين **(Vladimir Poutine)** إلى السلطة في روسيا مطلع سنة 2000 محملا بتوجه فكري استراتيجي هدفه الأساسي إعادة المكانة الدولية لروسيا كقوى كبرى في إطار نظام دولي متعدد الأقطاب، معتمدا في ذلك على استراتيجية جديد تتناسب ومقومات القوة المادية والمعنوية لروسيا الاتحادية فالاستراتيجية كالسياسة هي فن الممكن، لكن الذين يستطيعون تمييز الممكن قليلون جدا."[1]

المطلب الأول: مراحل تطور الاستراتيجية الروسية

مند توقيع اتفاقية **الماآتا** في 21 ديسمبر 1991 أعلن رسميا عن انتهاء الوجود الجيوبوليتيكي للاتحاد السوفياتي، والذي عبر عنه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بقوله:" **أكبر كارثة جيوسياسية حصلت في القرن العشرين هي انهيار الاتحاد السوفيتي.**"[2] أصبحت روسيا الاتحادية الوريث الشرعي والقانوني لمكانة الاتحاد السوفيتي، ويعود ذلك لكونها أكبر الجمهوريات المستقلة من حيث المساحة والسكان والناتج القومي والقوة العسكرية، الأمر الذي مكنها من الإبقاء على ترسانتها النووية ومقعدها الدائم في مجلس الأمن.

هذا وقد مرت روسيا مند أواخر الثمانينات وطوال التسعينيات من القرن الماضي بمرحلة من التدهور الحاد، انهارت فيها مؤسسات الدولة ,واستشرى الفساد ما أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي

---

[1] هاري آر يارغر، ***مرجع سابق***، ص.11.

[2] وسيم خليل قلعجية، ***مرجع سابق***، ص.19.

* **كومنولث الدول المستقلة:** هي رابطة تتكون من 12 دولة كانت تكون في السابق جمهوريات الاتحاد السوفيتي وهذه الدول هي: (أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، كازاخيستان، روسيا البيضاء، ملدوفيا، تركمانستان، طاجاكيستان، أوكرانيا، أوزبكيستان، روسيا،كيرجيسكان.) وعاصمة الرابطة هي مينيسك عاصمة روسيا البيضاء.

والسياسي صاحب ذلك انكفاء واضح على الداخل وتراجع الدور الروسي إقليميا ودوليا إلى حد أفقد روسيا نفوذها حتي على **منطقة كومنولث الدول المستقلة** التي تعتبر مجالها الحيوي.[1]

وقد عبر الكاتب لورلد ستيل **(Ronald Steel)*** في مقال له بعنوان" **A New Realism**" الصادر عام 1997 عن الأوضاع العامة التي تشهذا روسيا في تالك الفترة بقوله:" **إن روسيا مصابة إصابة بليغة وهي بحاجة إلى عدة عقود لكي تستعيد ولو ظاهريا قدرتها السابقة، وسوف تضل ولزمن طويل الرجل المريض على امتداد الحدود الأوروبية أي اعتبارها مشكلة أكثر من كونها مصدر للتهديد.**" [2]

فنظرا لطبيعة الظروف والواقع الاقتصادي الذي كانت تشهذها روسيا الاتحادية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي كان من غير المتوقع لروسيا بالعودة للساحة الدولة كقوى كبرى مهددة للمصالح الأمريكية مثلما كانت عليه في السابق.

غير أنه ومنذ تولي فلاديمير بوتين الرئاسة في روسيا عمل على بناء استراتيجية متكاملة من أجل النهوض بروسيا وإعادة الاعتبار لأدوارها الإقليمية والدولية وهو ما صرح به بوتين قائلا:" **إن روسيا تسعى إلى بناء استراتيجية ترتكز على الثبات والتنبؤ والبراغماتية ذات المزايا المشتركة للطرفين إن هذه السياسة هي سياسة ذات شفافية قصوى تأخذ باعتبارها المصالح المشروعة للدول الأخرى، وتهدف إلى التوصل إلى قرارات مختلفة تخدم مصالح كل الأطراف.**"[3]

هذا وقدعلقت ليليا شيفتسوفا **(Lilia Shevtsova)** أحد المختصين في الشؤون الروسية على هذه الاستراتيجية ، معتبرتا أن سقوط الاتحاد السوفياتي كان الفرصة المثالية أمام روسيا لتحقيق

---

[1] نورهان الشيخ، "القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا"، ***السياسة الدولية*** ، ع.195 (2014)، ص.84.

* **Ronald Steel**: من مواليد 1931 في موريس أليوي خارج شيكاغو، متحصل على باكالوريس في الآداب والعلوم السياسية، متحصل على درجة المجيستير في الاقتصاد السياسي، أستأد فخري للعلاقات الدولية والصحافة في جامعة كاليفورنيا.

[2] أناتولي اوتكين، ***الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين***، ترجمة. أنور محمد إبراهيم، محمد نصر الذي ن الجبالي (مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص.41.

[3] لمى مضر الأمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، ***مرجع سابق***، ص.21.

التحول السياسي المنشود واسترجاع المكانة الدولية المفقودة، التي منعت من تحققها مجموعة من العوامل التاريخية والثقافية والسياسية[1]

هذه الحضور الجديد لروسيا جعلها ترفضت منطق الأحادية القطبية في تسيير تفاعلات السياسة الدولية من خلال انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على نسق التفاعلات الدولية ففي مؤتمر الأمن المنعقد في ميونيخ 2007 عبر بوتين عن هذا الوضع بقوله:" **إن روسيا غير راضية عن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية إزاء أهذاف روسيا على الصعيد العالمي.**"[2]

تسعى روسيا من خلال رفضها للنظام الأحادي القطبية إلى فرض وجودها على ساحة التفاعلات الإقليمية والدولية التي غيبتها عنها ظروف المرحلة الانتقالية التي مرة بها عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، وذلك في ظل نظام عالمي متعدد الأقطاب يقر ويعترف بالدور الروسي في تفاعلاته، نظام دولي تتحكم فيه مجموعة من الدول تكون كل منها حرة في حماية مصالحها الخاصة مع احترام مناطق نفود كل واحدة منها من خلال سن توازن القوى فيما بينها.

هذا وقد انطلقت روسيا في محاولة عودتها إلى لعب أدوارها الإقليمية والدولية من العمل على بيئتها الداخلية حيث مرة إعادة بناء روسيا الحديثة (روسيا في زمن الرئيس بوتين) بثلاثة مراحل أساسية هي:

1. مرحلة إعادة البناء أو ما يسمى "عقيدة استعادة الدولة"

امتدت هذه المرحلة طيلة الفترة الأولى لحكم الرئيس فلاديمير بوتين واستمرت حتى نهاية فترة رئاسته الأولى (2000_2004) حيث عمل فيها بوتين على بناء نظام سلطوي قوي قادر على إطلاق مسار الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف الدولة المركزية حيث لطالما كرر **Poutine** مقولة:" **الذي مقراطية هي ديكتاتورية القانون وأنه كلما ازدادت قوة الدولة شعر المواطن أنه حر.**"[3]

هذا وتمثلت أولوية بوتين في تأكيد سلطة القانون فعلى المستوى الداخلي أعاد بناء الدولة حول عمودية السلطة " **Vertical Power**" و ديكتاتورية القانون " **Dictatorship Of Law** " أما على

[1] Lilia Shevtsova, ***can Russia Reform ? Economic Political, and Military Perpectives***,(CUSA: Strategic Studies Monograph, 2012).P. 11.

[2] أحمد دياب، هل تسترجع روسيا حلفائها في الشرق الأوسط حلفاء روسيا...وإرث بريجنيف، ***العرب الدولية***، ع.1588 (أكتوبر 2013)، ص.9.

[3] وسيم خليل قلعجية، ***مرجع سابق***، ص.86.

المستوى الخارجي فقد أعاد تكييف السياسة الخارجية الروسية بشكل يؤكد فيه استقلالية القرار الروسي ومكانة روسيا ودورها في إمكانية تغيير قواعد الشؤون الدولية.[1]

وفي إطار السعي لبناء الدولة المركزية القوية أحاط بوتين نفسه بكثير من زملائه السابقين في جهاز الأمن الاتحادي، نظرا لثقته بهم ولتوافق توجهاتهم مع هدف استعادة وحدة الدولة القومية القوية في مختلف جوانبها السياسية، العسكرية والاقتصادية نظرا لثقته بهم وبولائهم للدولة القومية الروسية .[2]

في 24 جانفي 2000 صدرت وثيقة موقعة من الرئيس فلاديمير بوتين تتضمن مفهوم الأمن القومي في روسيا الاتحادية من خلال منظومة متكاملة لضمان الأمن للمجتمع والدولة ضد المخاطر الداخلية والخارجية، وقد أشارت الوثيقة إلى التهديدات والمخاطر التي تواجه الأمن القومي الروسي ومن أبرزها:

- ✓ السعي لإضعاف روسيا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وتقليص دورها في التفاعلات الدولية
- ✓ إقامة قواعد عسكرية غربية على الحدود الروسية.
- ✓ نشر أسلحة الإبادة ومنصات إطلاقها.

2. مرحلة بناء القوة العسكرية العابرة للقارات " عقيدة فرض الاحترام"

امتدت هذه المرحلة بين الأعوام (2005 _ 2009) ، كانت العقيدة العسكرية الروسية في هذه المرحلة في سياق التوجه الجيوسياسي العالمي الذي يقوم على تأسيس جيش قوي وقوات دفاعية وهجومية استراتيجية قادرة على مواجهة كل التحديات والتهديدات المتزايدة للأمن القومي الروسي.

خلال الفترة الرئاسية الثانية للرئيس فلاديمير بوتين (2004_ 2007) واجهت روسيا الاتحادية كثيرا من التحديات الجيوسياسية العالمية كان أخطرها على الإطلاق التدخلات المتزايدة في الشأن الروسي الداخلي والتهميش المتزايد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع وتيرة التهديد الذي يمثله حلف شمال الأطلسي على الحدود الغربية للاتحاد الروسي عبر المحاولات المستمرة لتوسيعه ليشمل بعض دول الاتحاد السوفيتي السابق وذلك بضم أوكرانيا وجورجيا ما دفع بروسيا للتدخل عسكريا في

---

[1] خليدة كعسيس خلاصي، الاستراتيجية الروسية في عهد بوتين أمن الطاقة: تنافس من نوع جديد، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***، ع.4 (ديسمبر 2015)،ص ص.47_84.

[2] ليليا شيفتسوفا، ***روسيا بوتين***، ترجمة، بسام شيحة (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2006)، ص.115.

جورجيا سنة 2008، نتيجة لتصادم المصالح الجيوبوليتيكية بينها وبين الغرب، حيث وصلت المصالح إلى حد من التناقض والتضارب الذي جعل من القنوات الدبلوماسية تقف عاجزة عن تجاوزه.[1]

قبل انتهاء ولاية حكمه الثانية ومجيئ الرئيس ديمتري مدفيدف **(Dmitri Medvedev)**ألقى بوتين خطابا أشبه بكشف حساب أمام البرلمان الروسي استعرض فيه ما تحقق خلال ثمانية سنوات من رئاسته لروسيا، حيث وقف عند المهام التي لم تنجز بعد ولا بد من إنجازها استكمالا لبناء الدولة الروسية، حيث ذكر في هذا السياق طبيعة العلاقات مع الغرب فقال:" **واضح أن سباق تسلح جديد بدأ في العالم ولسنا نحن من بدأبه** " في إشارة واضحة إلى تلك المحاولات الغربية الواضحة من أجل احتواء روسيا والتي عبر عنها بوتين بقوله:" **يحاولون إقناعنا أن كل هذا ليس موجها ضد روسيا، لكننا لم نسمع إجابات عن أسئلتنا المنطقية، لقد دار الكثير من الأحاديث بهذا الشأن لكن للأسف أقول أن هذا كله لم يكن أكثر من غطاء إعلامي _ دبلوماسي لتنفيذ مخططاتهم الخاصة.**"[2]

ومن أجل مواجهة هذا التحدي عملت روسيا على التدخل العسكري المباشر من أجل حماية مصالحها على غرار التدخل في الشيشان، جورجيا، أوكرانيا وسورية، فبالرغم على شمولية الصراع بين روسيا والغرب في أبعاده السياسية والاقتصادية والتكنولوجيا إلا أن الطابع العسكري يبقى هو الأساس في ظل عودة الدور الرئيسي الذي لعبته القوة عبر التاريخ.[3]

وفي نفس السياق صرح رئيس هيئة اركان الجيش الروسي الجنرال ياري بلايفسكي (**Yuri Baluyevsky)** قائلا:" **إن روسيا تواجه اليوم تهديدا عسكريا يفوق حقبة الحرب الباردة وأن موسكو في حاجة إلى توجه عسكري جديد لمواجهة هذه التهديدات.**"[4] في إشارة واضحة إلى أن التهديد الأول للأمن القومي الروسي هو محاولات حلف الشمال الأطلسي الانتشار على حدوده

---

[1] جلال خشيب،"سوريا في مهب التحولات الدولية: دراسة جيوبوليتيكية نظرية،" ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، ع.3 (جويلية 2012)، ص.135.

[2] عزالذي ن عبد اله أبوسمهذانة، ***الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط: 2000_2008 (دراسة حالة القضية الفلسطينية)***، مذكرة ماجيستر غير منشورة (غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية 2012)، ص ص.84_85.

[3] ولأعلي البحيري، إشكاليات النظرية والتطبيق: الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، ***السياسة الدولية***، ع.191 (جانفي 2013)، ص.20.

[4] باسم خفاجي، ***روسيا ومواجهة الغرب أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم***، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2008)، ص.171.

وتطويقه من خلال برنامج الدرع الصاروخية والتي تقر الدول الغربية بأنها غير موجهة إلى روسيا بل لحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة.

تميزت الاستراتيجية العسكرية الروسية في هذه المرحلة بطابعها الواقعي الهجومي خدمتا لمصالحها في جوارها الإقليمي وحتي في المناطق البعيدة عن حدودها وهي التي كانت إلى فترة قريبة غير قادرة حتى على توفير الأمن داخل أراضيها ويعود هذا التطور بالأساس إلى طبيعة الاستراتيجية العسكرية الجديدة التي ارتكزت بالأساس على:

- ✓ تجهيز القوات المسلحة الروسية بالعتاد الاستراتيجي القادر على مواجهة تهديدات حلف الشمال الأطلسي وعلى رأسها الأسلحة النووية.
- ✓ إحكام السيطرة على محاولات التمرد عن القيادة داخل روسيا او تلك الجمهوريات التي تقع في المجال الحيوي الروسي على غرار جورجيا وأوكرانيا.
- ✓ التصدي لمحاولات توسع حلف الشمال الأطلسي واستخدام القوة لفعل ذلك إن أقتضى الأمر، مع العمل على تشكيل تحالفات عسكرية مع قوى دولية تتشارك معها مخاوف السعي الأمريكي للسيطرة على تفاعلات الساحة الدولية.[1]

3. **مرحلة تأكيد المكانة العالمية لروسيا الاتحادية " عقيدة فرض التوازن الاستراتيجي".**

تمتد هذه المرحلة من (2010 – 2015) وهي العقيدة الثالثة التي تبنتها روسيا الاتحادية في تاريخها الحديث، والتي أعلن عنها سكرتير مجلس الأمن الروسين نيكولاي باتريشوف **(Nikolai Patrushev)** يوم الخميس 19 نوفمبر 2009:" **العقيدة العسكرية الروسية الجديدة لم تأتي من فراغ بل جاءت رد فعل على استراتيجية الأمن القومي الأمريكي المعلن عنها والتي استبعدت روسيا الاتحادية من قائمة حلفاء وأصدقاء أمريكا في حربها ضد الإرهاب، على الرغم من أن روسيا الاتحادية كانت ضمن هذه القائمة في استراتيجية عام 2002**."[2]

وقد تبنت هذه الاستراتيجية خيارا استثنائيا من خلال فتح المجال أمام روسيا للقيام بضربات نووية استباقية ضد أعداء محتملين وإمكانية استخدام القوات العسكرية الروسية خارج الحدود تماشيا في ذلك مع الطرح الواقعي الهجومي الذي يقر بضرورة المبادرة باستخدام القوة العسكرية خارج حدود الوحدة السياسية متى اقتضت الضرورة ذلك ، الأمر الذي لم يكن معمولا به من قبل في روسيا، وفي ذلك

[1] وسيم خليل قلعجية، ***مرجع سابق***، ص ص. 87 – 89.

[2] وسيم خليل قلعجية، ***مرجع سابق***، ص.88.

إشارة واضحة للمساعي الغربية في تهميش دور روسيا في التفاعلات الدولية والتي عبر عنها الرئيس الروسي السابق مدفيدف بقوله:" **إن الدوائر الإمبريالية الغربية تسعى إلى السيطرة على المصادر الوطنية الروسية وإلى تجريد روسيا من مخالبها وقواتها ولجعلها جائعة وعاجزة كالدب المقيد..**"[1]

وفي نفس الصدد يقول يوري جاكبوف(**Yuri Jacobov**)، منسق إدارة المفتشين في وزارة الدفاع الروسية " **العقيدة العسكرية الروسية بحاجة إلى تعديلات تخص قبل كل شيء الإشارة إلى أن الولايات المتحدة خصم رئيسي محتمل لروسيا.**" [2]

غبر أن هذه الندية في التعامل لم تمنع الطرفين الروسي والأمريكي على التقارب فيما بينهما خدمتا لمصالحهما الاستراتيجية ففي 8 أفريل 2010 جاء التطور الأهم في مسار العلاقات الروسية الغربية، مع توقيع الرئيس الأمريكي أوباما والروسي ديمتري مدفيدف في العاصمة التشيكية براغ على معاهدة " ستارت_2" الخاصة بخفض الأسلحة الاستراتيجية حيث صرح أوباما عقب توقيع الاتفاقية قائلا:" **عندما لا تكون الولايات المتحدة وروسيا قادرتين على العمل معا في القضايا الكبرى فهذا ليس بالأمر الحميد، سواء بالنسبة لأمتنا أو للعالم.....معا أوقفنا التدهور وأثبتنا منافع التعاون.**"[3] هذا التعاون الذي تسعى روسيا أن تكون أكثر فعالية فيه في إطار تعددية قطبية تسير التفاعلات الدولية تقر بالدور الروسي كطرف فاعل مبادر لا كمجرب تابع للقرارات الأمريكية.

هذا وقد صنفت الاستراتيجية الجديدة المصادق عليها من قبل الرئيس بوتين بتاريخ 26 ديسمبر 2014 التهديدات الأمنية الجديدة لروسيا إلى صنفين:

- ✓ تهديدات داخلية ارتكزت بالأساس على الممارسات الإرهابية التي تستهدف زعزعة استقرار الأوضاع في البلاد، والممارسات الإعلامية الهادفة إلى التأثير على المواطنين خاصة فئة الشباب التي تعمل على تفويض الأسس التاريخية والروحية والوطنية وعلى إثارة التوترات العرقية والاجتماعية.

---

[1] أحمد علو، العقيدة العسكرية الروسية الجديد في:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84% D8%A9.(25/04/2017).

[2] كمال مساعد، عقيدة عسكرية روسية جديدة: الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، ***مجلة الأخبار*** ، ع.2419 (أكتوبر 2015)، ص.10.

[3] عبد الجليل زيد المرهون، ***السياسة الروسية اتجاه الخليج العربي*** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص.13.

- ✓ تهديدات خارجية والتي ركزت على نشر أنظمة الدفاع الصاروخية الباليستية، توسع حلف الناتو بالإضافة إلى إدراج أخطار أخرى تهدد أمن الدولة الروسية ومن بينها تنظيم داعش وهو ما صرح به ميخائيل سويوف **(Mikhail Suyov)** نائب سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي بقوله:" **إن تطور الأوضاع العسكرية والسياسية في العالم خلال السنوات الأربع الأخيرة وأساليب القتال في المرحلة الراهنة تتطلب تدقيق بعض نقاط العقيدة العسكرية الوطنية.**" وأضاف:" **ضرورة ذلك تنجم في المقام الأول من ظهور مخاطر وتهديدات جديدة لأمن روسيا وجدت انعكاسا لها في أحداث الربيع العربي و النزاع المسلح في سورية ولأزمة الراهنة في أوكرانيا وما حولها.**"[1]

ففي الخطاب الذي ألقاه بوتين أمام القوات العسكرية الروسية في 9 ماي 2007 صرح قائلا:"...**إن الأخطار التي شكلتها النازية لم تختف، وإنما إتخدت أشكالا جديدة، إن أفكار الرايخ الثالث التي تتسم بالاحتقار الشنيع للحياة البشرية والسعي إلى الهيمنة على العالم مازالت قائمة**...ويضيف قائلا :" **أعتقد أنه لا يمكن مواجهة هذه التحديات إلا بتقاسم المسؤولية الشاملة والشراكة المتساوية فهي وحدها القادرة على تأمين رفض جماعي لأي محاولات لإطلاق العنان لصراع مسلح جديد وتقويض الأمن العالمي.**[2]

تقوم الاستراتيجية الروسية الجديدة على مجموع المقومات التي تملكها روسيا الاتحادية وفي مقدمتها الفكر الاستراتيجي الذي جاءت به القيادة الروسية الجديدة مند مطلع سنة 2000 حيث ومند وصول بوتين للحكم في روسيا تغير الواقع التفاعلي الداخلية والخارجي هذا وقد ركزت الاستراتيجية الروسية الجديدة في توجهاتها العامة على أربع مرتكزات أساسية هي:

---

[1] سامي عمارة، بوتين وعقيدة روسيا الجديدة، في:
http://www.al-omah.com/research-and-studies/%DB3%DDD8%A9.html.(27/04/2017).

[2] وسيم خليل قلعجية، ***مرجع سابق***، ص ص. 92 _93.

شكل: يوضح المحاور الأساسية التي ركزت عليها الاستراتيجية الروسية الجديدة في توجهاتها الداخلية والخارجية.

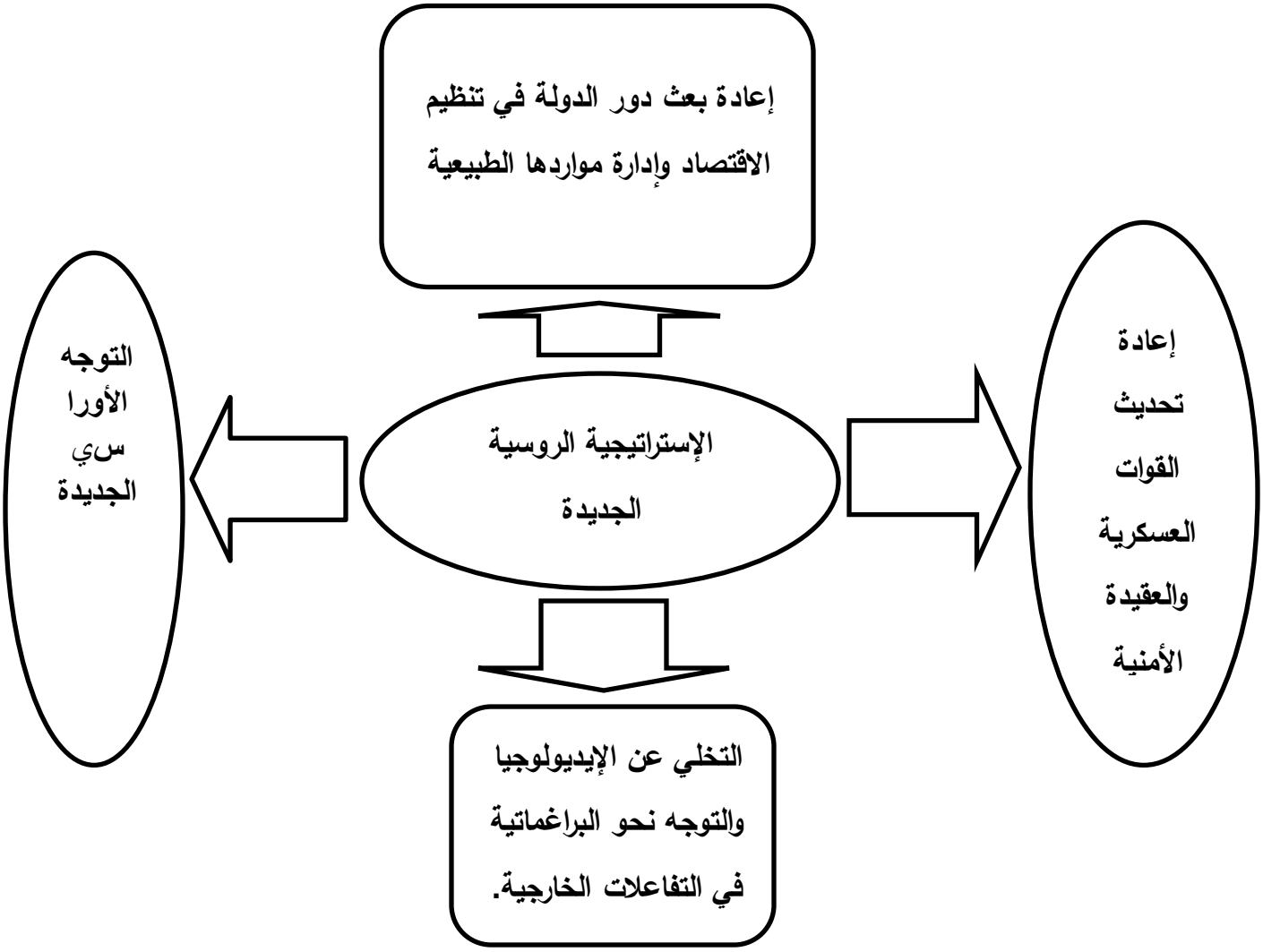

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثاني: سمات الاستراتيجية الروسية

تتسم الاستراتيجية الروسية الجديدة بمجموعة من السمات نذكر من بينها:

- ✓ **الواقعية.**

تتسم الاستراتيجية الروسية بنوع من الواقعية من خلال سعيها إلى بناء سياسة براغماتية، قائمة على تحقيق المصلحة القومية لروسيا الاتحادية وذلك من خلال الابتعاد عن النهج الأيديولوجي الذي كانت تتصف به في فترة الاتحاد السوفياتي، محاولة بذلك العودة للساحة الدولية تماشيا ومعطياتها التي أضحت تتميز بها العلاقات الدولية.

هذا وقد تبنى كوزاييف **(Kozyrev)** ذلك النمط من التفكير مند انهيار الاتحاد السوفياتي، حيد حاول تحديد الكيفية التي ينبغي لروسيا أن تتصرف بموجبها في الساحة الدولية حيث قال:" **إننا بتخلينا عن الرسولية قد مهدنا الطريق للواقعية البراغماتية...لقد أدركنا بسرعة أن الجيوبوليتيكا قد حلت محل الإيديولوجيا.**" [1]

اعتمد بوتين خلال فترات رئاسته الأولى والثانية على الفكر الواقعي البراغماتي تماشيا ومقومات القوى التي كان يمتلكها في تلك الفترات غير أنه انتقل في ما بعد إلى الاعتماد على الفكر الواقعي الجيو استراتيجي، والذي يعتمد على إنشاء تكتلات إقليمية ودولية تدعم مكانة روسيا وتكون أداة تحقيق نظام دولي متعدد الأقطاب.[2]

- ✓ **براغماتية القيادة الروسية:**

وفي هذا الصدد يقول بوتين :" **إن روسيا تسعى لبناء استراتيجية ترتكز على الثبات والتنبؤ والبراغماتية دات المزايا المشتركة للطرفين، إن هذه السياسة هي سياسة دات شفافية قصوى تأخذ باعتبارها المصالح المشروعة للدول الأخرى وتهدف إلى التوصل إلى قرارات مشتركة تخدم مصالح كال الأطراف.**"[3] وبهذا تقر روسيا بالتعددية القطبية على مستوى بنية النظام الدولي كأكثر أشكال الأنظمة الدولية تحقيقا للأمن والاستقرار مقارنتا بالنظام الثنائي الأقطاب .

---

[1] لمى مضر الأمارة، ***الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2001) ص.103.

[2] ساشا العلوي، ***روسيا في سوريا المتغير الجديد في المعادلة الشرق الأوسط.***، ص.12.

[3] ساشا العلوي، ***مرجع سابق***، ص.104.

هذا وقد عبر بوتين عن هذه البراغماتية في خطابه أمام البرلمان الروسي بقوله:" **إن روسيا يجب أن تتطور كدولة حرة وديمقراطية وأن الهدف السياسي العقائدي الرئيسي هو تطوير روسيا كدولة حرة وديمقراطية.**"[1]

✓ **ديناميكية (فعالية) الاستراتيجية الروسية:**

وتبدو هذه الذي ناميكية والفعالية واضحة من خلال الإصرار على وحدة تراب الاتحاد الروسي وعدم التفريط فيها، وإتباع مختلف الوسائل بما فيها العسكرية لتأكيد هذه الوحدة، وعدم السماح بظهور ما يهذها في داخل روسيا أو جوارها الإقليمي بالإضافة إلى ترسيخ مبدأ عدم وجود أعداء دائمين ولا حلفاء دائمين وإنما هناك حضور دائم للمصلحة الوطنية من خلال انتهاج توجه براغماتي عقلاني في تفاعلاتها الداخلية والخارجية.

اما في المجال الاقتصادي فتتضح هذه الذي ناميكية من خلال قدرة روسيا على التخلص من ديونها الخارجية في فترة وجيزة من حكم فلا ديمير بوتين فمند سنة 2001 نجحت روسيا في فع مستحقات خدمة الذي ن السنوي بأعلى معدل مقرر لها سلفا قبل أن تدفع سنة 2006 أخر ما عليها من ديون خارجية تقدر بنحو 22 مليار دولار إلى نادي باريس والأراضي المنخفضة للدائنين، الأمر الذي زاد من قوة روسيا واستقلاليتها في قراراتها.[2]

هذا وقد لخص كل من **روميرو والاندر** في مؤلفهما **(من القطب العالمي الثاني؟ روسيا: هل تولد القوة من رحم الضعف؟)** " **إن المقومات التي تملكها روسيا وديناميكية النظام السياسي تجعل روسيا تبدو كما لو كانت تملك كل الشروط الازمة وتوافرها لأي دولة يمكن اعتبارها قوة عظمى.**"[3]

✓ **حرية الحركة والمرونة:**

إد يبحث الدور الروسي الآن على مرتبة الشريك في جميع المناطق التي يرى فيها مصالح استراتيجية وعدم الاكتفاء بدور التابع ففي هذا الصدد يقول بريماكوف **(Primakov)** *:" **إن الموقف الدولي يتطلب أن تكون روسيا ليس فقط قوة كبرى تاريخيا، ولكن قوى كبرى حقيقية.** مؤكدا

---

[1] ***المرجع نفسه***،ص.105.

[2] محمد الكوخي، ***الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب جدور المسالة وما ألاتها*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2012)، ص.164.

[3] منصور أبو كريم، ***التدخل العسكري الروسي في سوريا يعيد مظاهر الحرب الباردة من جديد*** (فلسطين: مركز رؤية للدراسات والأبحاث، 2015)، ص ص. 12 – 13 .

* **بريماكوف**(Primakov): رئيس وزراء روسيا في الفترة المتتدة مابين 1998–1999.

أن " **القابليات الروسية المحدودة لاتعد عقبة في قيامنا بدور فاعل، فالسياسة الروسية تستمد قوتها ليس من الظروف لآنية بل من المصادر الروسية الكامنة والضخمة، فروسيا اليوم ترقض هيمنة القطب الواحد تحت قيادة الولايات المتحدة في النظام الدولي الجديد.**[1]

هذا وقد عادت روسيا إلى لعب أدوار في البيئتين الإقليمية والدولية بكل حرية خاصة بعد قيامها بتسديد ديونها مع أعطاها استقلالية أكبر في عملية صنع قرارها الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى الإقرار بأن العالم دخل مرحلة جديدة عبر عنها وزير الخارجية الروسي **Sergueï Lavrov** باسم مرحلة ما بعد أمريكا **Post_ American** عالم لا يقصد به غياب الولايات المتحدة عن تفاعلاته بل عالم تراجعت فيه الأهمية النسبية لدورها بسبب ظهور مراكز قوى عالمية أخرى ترى روسيا نفسها من بينها.[2]

حيث صرح بوتين في مقال كتبه عشية زيارته لبكين سنة 2012 مقالا جاء فيه " **أنه دون مراعات مصالح روسيا والصين ومشاركتهما المكثفة لن تسوى قضية في العالم ولا شيء سيتغير.**"[3] في إشارة واضحة منه لعودة روسيا إلى الساحة الدولية عودة فعلية تثبتها أدوار تقوم بها داخل النسق الدولي، الذي لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية تجاهل دورها في الساحة الدولية فروسيا اليوم قوة كبرى حاملة لإرث من الصراع التاريخي بتوجهات براغماتية.

---

[1] أمجد جهاد عبد الله، ***التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية***(بيروت: دار المنهل البناني،2011)، ص.120.

[2] عزت سعد الذي ن، تكاليف المنافسة: التحديات أمام مكانة روسيا في الاستراتيجية العالمية، ***السياسة الدولية***، ع.195.(جانفي 2014)، ص.90.

[3] أحمد دياب،" هل تسترجع روسيا حلفائها في الشرق الأوسط حلفاء روسيا ...وإٍث برجنيف "، ***مجلة العرب الدولية***، ع. 1588 (أكثوبر 2013)، ص.9,

المبحث الثاني: الاستراتيجية الروسية الجديدة تجاه الشرق الأوسط

ارتبطت عمليات التحول في النظام الدولي بوجود بعض الأزمات الدولية والإقليمية الكاشفة أو المقررة لحدوث هذا التحول والكاشفة أيضا حجم التحول القائم في توزيع هيكل القدرات النسبية بين الفاعلين الدوليين على قمة النظام الدولي وهيكل هذا النظام

المطلب الأول: العودة الروسية لتفاعلات الشرق الأوسط.

اهتم القادة الروس مند القدم بمنطقة الشرق الأوسط من أجل الاستفادة والسيطرة على القوقاز والبحر الأسود ورغبة منهم إلى الوصول إلى المياه الدافئة إذ يمكن القول أن الشرق الأوسط يمثل حزاما غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز اللتان تعتبرهما روسيا مجالها الحيوي.[1]

غير ان هذا الاهتمام تراجع في الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث سعى بوريس يلتسن (**Boris Eltsine**) ووزير خارجيته أندري كوزاييف (**Andrei Kozyev**) لى التقرب نحو الغرب بغية الحصول على المساعدات اللازمة لإعادة بناء الاقتصاد الروسي حتى أن كوزاييف اقترح عمل " مشروع مارشال" أخر لروسيا من أجل تحسين أوضاعها الاقتصادية.[2]

غير أن هذا لا يعني أن المنطقة فقدت أهميتها بالنسبة لروسيا، ولكن حدثت إعادة هيكلة للمصالح الروسية اتجاه المنطقة بحيث تراجعت الأهذاف الأيديولوجية في مقابل الأهذاف الاقتصادية اليراغماتية,

عند تعيين إيفغيني بريماكوف (Ievgueni Primakov) وزير للخارجية سنة 1996 والذي يعنبر أبرز الخبراء الروس بالمنطقة الشرق الأوسط عمل على التقليل من التبعية إلى الغرب وذلك من خلال مجموعة من المبادئ التي وجهت سياسته الخارجية والتي تمثلت في:

- ✓ إلغاء السياسة التي تقتصر على اتجاه واحد وإتباع سياسة خارجية منفتحة على كافة الاتجاهات نحو الولايات المتحدة، أوروبا، الصين، والمنطقة العربية.
- ✓ ترسيخ مبدأ عدم وجود أعداء دائمين وإنما حضور دائم للمصلحة الوطنية.

---

[1] شدوي محمد إبراهيم بسيوني، السياسة الخارجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط في الفترة 2016/2011, في: **http://democraticac.de/?p=33933*(16/04/2017)*.**

[2] نورهان الشيخ، ***صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية*** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1998)، ص.77.

- ✓ لا تكمن مصالح روسيا في تشكيل أحلاف متحركة أو ثابتة بل في تأسيس علاقة شراكة في علام متعدد الأقطاب.[1]

هذا وقد ازداد الاهتمام الجيوسياسي والاقتصادي والذي ني والثقافي بالشرق الأوسط من قبل القيادة الروسية الجديدة الطامحة إلى لعب أدوار فاعلة في التوجهات الخارجية الإقليمية والدولية في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب.[2]

يعيش داخل روسيا ما يتراوح بين 21 إلى 23 مليون مسلم وهو ما يعتبر أكبر تجمع للمسلمين في أوروبا، والذي عبر عنه فينمين بوبوف (Veneman Popov) السفير الروسي السابق لدى مؤسسات الشرق الأوسط بما في ذلك منظمة التعاون الإسلامية في تصريح له سنة 2001 " **إن روسيا كقوة عالمية مع عدد المسلمين الكبير فيها يجب أن تملك نشاطا أكبر في الشرق الأوسط الذي يرتبط بمصالح استراتيجية روسية بكل مباشر.**"[3]

هذا وقد قام الرئيس بوتين بزيارة لمنطقة الشرق الأوسط سنة 2005 شملت مصر وفلسطين، ثم وفي زيارة ثانية شملت كل من السعودية، قطر والأردن، في إشارة واضحة إلى إعادة تصنيف المنطقة ضمن أولويات الاستراتيجية الروسية.[4] التي تسعى من خلالها إلى حماية أمنها القومي، نظرا للقيمة الاقتصادية والجيوبوليتيكية التي تحضي بها المنطقة، بالإضافة إلى قطع الطريق أمام محاولات الخنق الاستراتيجي الذي تقوم بها الولايات المتحدة من خلال بسط نفودها على المنطقة ومواردها.[5]

لقد ذهبت أنماط التفكير بخصوص التحركات الجديدة لروسيا في الشرق الأوسط إلى تفسيرات مختلفة، لم تخرج في مجملها عن ثلاثة اتجاهات أساسية هي:

الاتجاه الأول: يقر بعودة روسيا الإمبراطورية وريثة الاتحاد السوفياتي للساحة الدولية.

الاتجاه الثاني: انطلق من مقاربة مليء الفراغ الذي خلفه الانسحاب الأمريكي من المنطقة.

---

[1] إبراهيم عرفات، "روسيا والشرق الأوسط..أية عودة؟"، ***مجلة السياسة الدولية***، ع.170 (أكتوبر 2007)، ص.73.

[2] ابو بكر الدسوتي، تحولات القوى الكبرى في الشرق الأوسط، ***مجلة السياسة الدولية***، ع.195. (جانفي 2014)، ص.7.

[3] أرنا بروفيشكايا، ***روسيا في الشرق الأوسط الدوافع الأثار و الأمال***،في:
http://idraksy.net/russia-in-middel-east.(22/04/2107).

[4] سعد شاكر شلبي، ***الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط*** (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013)، ص.96.

[5] منصور أبو كريم، ***التدخل العسكري الروسي في سوريا يعيد مظاهر الحرب الباردة من جديد*** (فلسطين: مركز رؤية للدراسات والأبحاث، 2015)، ص ص. 4 – 12.

الاتجاه الثالث: وهو الاتجاه الذي يقر في أصحابه بأن ملامح ترتيب إقليمي جديد يستهدف المنطقة رأت روسيا ضرورة المشاركة الفاعلة فيه.

يعتبر التوجه الجيوبوليتيكي الأوراسي الذي سارت على نهجه القيادة الروسية في فترة الرئيس فلاديمير بوتين والتي تعود أصوله إلى منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر، والذي طور من قبل **إليكسندر دوغين،** ففي مؤلفه " **مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**" يقر دوغين بضرورة عودة روسيا إلى لعب أدوار الدولة العظمى حيث جمع هذا التوجه ما بين السلاف، ومسلمي أسيا الوسطى على حدود الشرق الأوسط في مواجهة حلف الناتو وبتحالف مع إيران ودول دات إيديولوجية قومية مثل سوريا وليبيا، فالمنطقة الإسلامية واقع جيوبوليتيكي صديق بالطبيعة للإمبراطورية الأوراسية.[1]

هذا وتهدف الاستراتيجية الروسية الموجهة اتجاه منطقة الشرق الأوسط إلى تحقيق مجموعة من الأهذاف والمصالح الاستراتيجية التي تعمل من أجل الحفاض عليها نذكر من بينها:

أهذاف جيوبوليتيكية:

- ✓ حيث نجد أن الشرق الأوسط والأدنى والعالم العربي وتركيا وإيران وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى وجنوب القوقاز تشكل معا نطاق الحيوي للمصالح الروسية.
- ✓ من المنظار الاستراتيجي العسكري تحتاج روسيا التقليل من حجم التهديدات المحتملة على حدودها الجنوبية وهو ما يدفعها لإقامة شراكة مع العالمين العربي والإسلامي، ما يحقق قدرا من الاستقرار الداخلي في روسيا.
- ✓ الهدف إلى تعديل الوضعية الجغرافية لروسيا من خلال البحث عن منافد للمياه الدافئة، حيث لطالما شكل العامل الجغرافي أحد أهم العوامل التي تدفع بروسيا إلى الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط، على اعتبار أنها رقعة جغرافية متصلة بالأراضي الأوراسية، وتسعى روسيا من خلال هذا الاهتمام إلى تحويل الدول الساحلية في الشرق الأوسط إلى حلفاء لها مواجهتا بداك محاولات الاحتواء الأمريكية.[2]
- ✓ السعي إلى إعادة حساب موازين القوى العالمية من خلال مزاحمة مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

---

[1] عزمى بشارة، الجيوستراتيجيا فوق الإيديولوجيا، ***مرجع سابق***، ص.1.

[2] جلال خشيب، سورية في مهب التحولات الدولية دراسة جيوبوليتيكية نضريه، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، ع.3 (جويلية 2012)، ص.137.

- ✓ رجوع روسيا لتفاعلات منطقة الشرق الأوسط يعتبر بالأساس سياسة وقائية لمنع الاندفاع الإسلامي أو ما يعرف بالتهديد الإسلامي الشامل.
- ✓ السعي إلى إيجاد حزمة أو كتلة من الدول تقف في وجه القطبية الأحادية.
- ✓ التحكم في منطقة أسيا الوسطى من خلال إقامة علاقات استراتيجية مع حلفاء استراتيجيين كاإيران.

الأهذاف الاقتصادية:

على الرغم مما مرت به روسيا من أوضاع اقتصادية متدبدبة إلا أنها بقية دائما تبحث عن البديل للحفاظ على مصالحها واستقرارها خاصة من الناحية الاقتصادية، هذا ويعتبر الشرق الأوسط البديل الأنسب لتعزيز روسيا لقدراتها الاقتصادية حيث تسعى روسيا إلى إقامة شراكة استراتيجية مع دول المنطقة بالمعنى الاقتصادي والتقني تكون دات عائد اقتصادي مباشر لروسيا وعائد تنموي حقيقي لدول المنطقة[1] لذألك ترتبط أهذاف روسيا الاقتصادية بدول المنطقة من خلال ثلاثة قطاعات أساسية هي:

- ✓ الطاقة (النفط والغاز)
- ✓ التعاون التقني ف المجالات الصناعية والتنموية.
- ✓ التعاون العسكري وبيع الأسلحة.

تم التوقيع سنة 2002 على اتفاقية حول إقامة مجلس الأعمال الروسي _ العربي بين الغرفة التجارية الصناعية في روسا الاتحادية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية، تعمل في إطاره حاليا 15 مجلس ثنائي حيث تم التوقيع على إنشاء هذه المجالس مع كل من: مصر، الأردن، المملكة العربية السعودية، اليمن، تونس، الجزائر، السودان، عمان، السودان.[2]

هذا وترتبط مكانة روسيا كقوى كبرى ارتباطها وثيقا بمصادر الطاقة لديها ونتيجة لذلك قامت الدولة الروسية بالسيطرة على شركاتها الطاقوية وعلى أصول الطاقة (الاحتياطات والأنابيب) فقد

---

[1] خديجة لعريبي، ***مرجع سابق***، ص ص.116_117.

[2] مجلس الأعمال الروسي العربي، في:
http://www.russarabbc.ru/arab/about/history.php.(29/04/2017).

أدركت القيادة الروسية بأن الحرب في القرن الحادي والعشرين هي حرب طاقوية بامتياز تسعى من ورائها مختلف القوى الدولي للسيطرة عليها خاصة الغاز.[1]

حيث تبدو سياسات روسيا فيما يخص مجال الطاقة واضحة حيث لخصة كاستراتيجية وافق عليها بوتين صيف 2003 وهو ما يضع هذه السياسية في مركز الدبلوماسية الروسية والهدف من صناعة الموارد الطبيعية هو زيادة القدرة الجيوسياسية لروسيا، وذلك من خلال تعزيز حكمها في سوق الغاز العالمية كما تريد الحصول على مصب الأصول **Downstrean,Assets** والقدرة على التوزيع والتخزين في الدول الغربية واستعمال الطاقة كسلاح للضغط على الدول الغربية.[2]

هذا ويتم التنسيق بين روسيا ودول المنطقة في مجال الطاقة من خلال محورين أساسيين هما:

- ✓ الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان الحد الأدنى لأسعار النفط.
- ✓ الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي، وذلك من خلال وجود شركات نفط روسية تعمل في الدول العربية في مجالات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج.[3]

ومن بين تلك المشاريع يمكن دكر:

- ✓ إنشاء مؤسسة لوكسار المشتركة بين شركة لوكأويل(**Lukoil**) الروسية وشركة النفط الوطنية السعودية، لاستكشاف واستثمار حقول الغاز في صحراء الربع الخالي لمدة 40 سنة.
- ✓ إجراء تعاون لإنتاج النفط بين شركة لوكأويل الروسية ومصر يصل إلى 10% من الإنتاج المصري للنفط.
- ✓ مد خط الغاز العربي في الجزء المار بسوريا من الحدود السورية الأردنية إلى مدينة حمص في سوريا.
- ✓ إنشاء مصنع لتكرير النفط في سوريا وأخر لتحويل الغاز.
- ✓ إنشاء عدد من خطوط الأنابيب لنقل الغاز في كل من الجزائر والسودان.

---

[1] Andreas wenger,joronin Perorcic And Others, ***Russian Business Power; The Role Of Russian Busniness in Foeign Aand Security Relations***,(Routedge, New Yourk ,2006),p19.

[2] Edward Lucas, ***The New cold war: Putin SRussia and The Threat To The West***, (Palgrave Macmillan, New you%rk,2008),p163.

[3] نورهان الشيخ،" مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية"، ***مجلة السياسة الدولية***،ع. 186 (أكتوبر 2011)، ص.114.

تجارة السلاح:

تعتمد روسيا بشكل كبير في تطوير اقتصادها على الصناعات العسكرية فقد أعلن ميخائيل ديميتريف(**Mikhail Dimitriev**) رئيس إدارة التعاون الفني العسكري في الحكومة الروسية بأن حجم صفقات الأسلحة التي أبرمت في 2011 مع دول منطقة الشرق الأوسط وصلت نحو 48 مليار دولار أي بزيادة 9،5 مليار دولار عن عام 2010.[1]

لقد اكتسبت المنطقة أهمية خاصة كسوق هامة للأسلحة الروسية فاشتملت مبيعاتها إلى المملكة العربية السعودية دبابات T_90 فضلا على مساهمتها في بناء مفاعل بوشهر النووي في إيران الذي حصلت في جراءه على مبلغ 800 مليون دولار، إلى جانب التعهد بتزويد ست محطات إيرانية أخرى سيجرى بناؤها في المستقبل بالتقنيات اللازمة.[2]

منذ توقيع اتفاقية 1980 بينليونيد بريجينيف (**Léonid Brej***) والرئيس السوري **حافظ الأسد*** وروسيا هي الممول الرئيسي لسورية بالسلاح، حيث تحتل حاليا المركز الرابع بين أكثر الدول استيرادا للسلاح الروسي، هذا وقد أثبت معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن روسيا شكلت % 78 من مشتريات سوريا من الأسلحة في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2010 أي ما يعادل 7,4 مليار دولار.[3]

إن جميع المؤشرات تعطي فكرة بأن سوق السلاح المتوافرة في منطقة الشرق الأوسط أحد المتغيرات المؤثرة في التوجهات الروسية واستراتيجيتها تجاه المنطقة لما لها من أبعاد اقتصادية أمنية وعسكرية تعود عليها بالفائدة في ظل المساعي الأمريكية لتقليص هذا الدور.[4]

---

[1] محمد قدري سعيد،" ***حسابات متداخلة: صفقات السلاح الرئيسية في المنطقة العربية***"، مجلة السياسة الدولية، ع.184، (أفريل 2011)، ص.167.

[2] سعد شاكر شلبي، ***مرجع سابق***، ص.99.

[3] حسني عماد حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمات الدولية دراسة حالة الأزمة السورية وجزيرة القرم، في:

http://democraticac.de/?p=32204.(22/04/2017).

*Léonid Brejnev: رئيس الإتحاد السوفياتي في الفترة مابين:1964 - 1982.

*حافظ الأسد: رئيس سورية منذ 1970 والأمين العام لحزب البعث الاشتراكي السوري توفي سنة 2000 أين خلفه إبنه بشار الأسد كرئيس لسورية.

[4] إيلاف نوفل أحمد الكعيدي، ***الأهمية الجيواستراتيجية للشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية*** (الأردن: دار الراية 2015)، ص ص.122_128.

وقد كتبت مجلة إيكونوميست **(Economist)** فيما تعلق بموضوع مبيعات الأسلحة الروسية المتزايدة في منطقة الشرق الأوسط موضحة أن هذه المبيعات ترسل رسائل متعددة بهدف التأكيد على أن روسيا لديها دور استراتيجي من المقرر أن تلعبه في الشرق الأوسط، خاصة في ظل التراجع الأمريكي الملحوظ، فبالرغم من وقوع روسيا تحت ضغط اقتصادي من الغرب نتيجة سياستها في اوكرانيا إلا أنى نفودها الاقتصادي مازال مؤثرا في مجال الغاز والسلاح في منطقة الشرق الأوسط. [1]

إن نجاح روسيا في تحسن توجهاتها الاقتصادية في الشرق الأوسط جعلها تسير في إطار مصلحتها الاستراتيجية الرامية إلى منافسة الولايات المتحدة في المنطقة والعودة إلى لعب أدوار الدولة العظمى، حيث نجحت روسيا في لعب دور فعال في المنطقة من خلال حرصها على استمرار روابطها مع العالم العربي من خلال تنمية التعاون فيما بينهما في مختلف المجالات والعمل على استغلال الفرص المتاحة ورصدها.[2]

غير أن الأوضاع التي شهدتها المنطقة مند مطلع سنة 2010، وموجة الحراك التي هزت المنطقة جعلت روسيا تعيد النظر في توجهاتها الاستراتيجية تماشيا في ذلك مع طبيعة المتغيرات الجديدة التي تشهذها المنطقة، فروسيا لم تعلن عن تأييد صريح للحراك العربي في أي بلد من بلدان المنطقة، حيث أنها تنظر إلى ما يحدث في المنطقة على أنه احتجاجات واسعة أو انتفاضات تتفاوت من حيث النطاق والتأثير من بلد لأخر لا يمكن التدخل فيه، لي اعتبار أنها شأن داخلي يخص بالدرجة الأولى أنظمة الحكم داخل تلك الدول وشعوبها، الأمر الذي جعل الموقف الروسي يتميز بالتحفظ النسبي والتأني الواضحين اللدان وصلا إلى حد البطء في ردة الفعل، خاصة تجاه ليبيا.[3]

هذا ويمكن إرجاع هذا التردد في الموقف الروسي من الحراك العربي إلى الأسباب التالية:

- ✓ طبيعة البناء السلطوي في الداخل الروسي، حيث تؤمن روسيا بما يسمى الذي مقراطية الدستورية وهي أقرب إلى مفهوم دولة المؤسسات القائمة على احترام شرعية المؤسسات الحاكمة.

---

[1] سياسة روسيا ودورها في الشرق الأوسط في:
***http://www.akhbar-alkhaleej.com*(09/05/2017).**

[2] نورهان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، ***مجلة السياسة الدولية***، ع.185.(جوان 2011)، ص.112.

[3] سعيد نوفل وأخرون، ***التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014)، ص.291.

- ✓ الخوف من انتقال الحراك إلى أراضيها فالتشابه الكبير بين النظام الروسي وأنظمة الحكم العربية من حيث الشمولية ترتيب انتقال السلطة والاستقطاب الحاد لها، حيث أشار وزير الخارجية الروسي **لفروف** إلى **أن سورية من أهم الدول في الشرق الأوسط وأن زعزعة الاستقرار ستكون له عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدا عن سورية نفسها**[1].
- ✓ ترى روسيا أن السياق الذي اندلعت فيه الحراك يعبر عن أزمة النظام العالمي والمخططات الأمريكية الأحادية الجانب لنشر (الذي مقراطية).
- ✓ عدم رغبة روسيا ظهور قوى إسلامية أصولية تخلق بيئة لظهور تيارات إرهابية.

[1] ***المرجع نفسه***، ص.114.

المبحث الثالث: تداعيات الأزمة السورية على الاستراتيجية الروسية

لكل عسكر هو عبارة عن امتداد للسياسة بوسائل أخرى هذا الامتداد الذي يرجع في أساسه إلى قرار ينظر إليه من قبل صانع القرار على أنه قرار – عقلاني– ناتج عن دراسة لمجموع البدائل المقترحة، هذا ويهدف قرار التدخل العسكري في أي وحدة سياسية إلى تحقيق مجموعة من الأهذاف تعتبر الألية العسكرية هي الأنسب (حسب صانع القرار) لتحقيقها، غير أن هذه الألية الصلبة لها انعكاساتها السلبية على الطرف المتدخل، هذا ويعتبر التدخل العسكري الروسي في سورية احد الأمثلة على ذلك.

المطلب الأول: التداعيات السلبية للأزمة السورية على الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط

تتعامل روسيا مع الأحداث التي تشهذها منطقة الشرق الأوسط من منظور اقتصادي براغماتي محض، حيث أن العقوبات المفروضة على إيران الحليف الاستراتيجي الروسي في المنطقة جعلت روسيا تفقد ما يقارب 13 مليار دولار، إضافة إلى خسارة أكثر من 4 مليارات دولار في ليبيا كانت موجهة في شكل صفقات تسليح، حيث صرح سيرجي تشميزو **(Sergey Chmizo)** مدير عام شركة التقنيات الروسية قائلا:" **أن الأزمة في ليبيا أفضت إلى تقليص الأرباح روسيا بما يعادل 4 مليارات دولار**".[1]

في تصريح لوزير المالية الروسي **انطون سلوزاسوف (Anton Slozasov)**، قبل زيارة بوتين لتركيا قال:" **إننا نخسر 40 مليار دولار سنويا بسبب العقوبات الجيوسياسية، كما نخسر من 90 إلى 100 مليار دولار أخرى بسب تدني أسعار النفط بنحو30% كما تراجعت احتياطات النقد الأجنبي في روسيا بنحو 100 مليار دولار بنهاية أكتوبر الماضي لتصل 428,6 مليار دولار مقابل، 524,3مليار دولار في الشهر نفسه من عام 2013 بسبب تدخل البنك المركزي بمليارات الدولارات لدعم الروبل.**"[2]

هذا وقد شهدت الفترة مطلع العام 2011 تراجع في أسعار النفط المقصود الأمر الذي انعكس على لاقتصاد الروسي حيث صرح وزير وزير الاقتصاد الروسي السابق ميخائيل ديميتريف

---

[1] حسن رزق سليمان عبدو، ***النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط***، مذكرة ماجيستر غير منشورة (جامعة الأزهر غزة: كلية الأداب والعلوم الإنسانية 2010)، ص.151.

[2] عماد يوسف قدوة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة متنافسة في المنطقة العربية، في:
http://www.dohainstitute.org/releasec23-4b14-b2ff-b837270e98ca.(25/04/2017).

(Mikhail Dimitriev)، "إن أسعار النفط المتراجعة لا تزال تخلق " سيناريو حساس" فقد بلغ التضخم المالي في روسيا مستويات مرتفعة، وصندوق الثورة السيادي الذي يساعد الشركات المكافحة قد تم إستنزافه ....لسوء حظ بوتين فقد تزامنت الأزمة المالية الروسية مع التدخلات العسكرية في شرق أوكرانيا وسوريا."[1]

فواقع الظروف التي فرضها نسق التفاعلات السياسية الدولية على روسيا أدى إلى إحداث تراجع في النمو الاقتصادي الداخلي في روسيا فالتوجه العسكري الخارجي الروسي وتدهور اسعار النفط انعكس سلبا على الاقتصاد الروسي، فأي زيادة في الإنفاق العسكري فسيكون على حساب التنمية المحلية داخل روسيا.

على المستوى الاجتماعي:

بخلاف التدخل الروسي في أوكرانيا والذي لقي تأييدا واسع من قبل أطياف الشعب الروسي فإن التدخل في سورية لم يلقى نفس الدرجة من التأييد والمساندة، فحسب استطلاعات قام بها مركز ليفادا الروسي فإن % 69 من المواطنين الروس ضد فكرة إرسال قوات عسكرية إلى سورية، لدى أكد الكرملين بعدما خول للرئيس فلاديمير بوتين حق استخدام القوات المسلحة خارج البلاد أن العملية العسكرية ستكون محددة الأهداف ومؤطرة بسقف زمني.[2]

هذا وقد انتقل إلى سورية جماعة متشددين من اسيا الوسطى من أجل القتال في صفوف تنظيم **داعش**، فمباشرة عقب التدخل العسكري في سورية أعلن عن قيام جماعة متطرفة اسمها " **إمارة القوقاز في أرض الشام**"* والتي تضم في صفوفها مقاتلين غالبيتهم من دول أسيا الوسطى الذي ن تنقلو للقتال في سورية بهدف إقامة الدولة الإسلامية.

---

[1] اوندرو سكوت، كيف إنقلب سلاح المملكة العربية السعودية ضدها، في:
http://www.bayancenter.org/2016/03/1836/(23/04/2017).

***إمارة القوقاز في ارض الشام**: هي امتداد ظهر في سورية لجماعة إسلامية جهادية متطرفة تنشط في منطقة شمال القوقاز، تهدف لإقامة دولة مستقلة على أراضي الجمهوريات القوقازية التي تعتبر المجال الحيوي لروسيا الاتحادية.

[2] دواعي الانسحاب العسكري الروسي من سورية، في:
***http://www.asbarme.com/ar/artic %D9%3%D9%88% %8A% A7/*.(25/04/2017).**

هذا وقد شهدت الأراضي الروسية موجة من الهجمات الإرهابية التي تبناها تنظيم الدولة الإسلامية ***داعش***، بالإضافة إلى اغتيال السفير الروسي في تركيا، بعد التقارب الروسي التركي حول الأزمة السورية.

لاتزال روسيا إلى اليوم تدفع ضريبة تدخلها العسكري في روسية من خلال أعمال إرهابية تحدث بين الحين والأخر على أراضيها، بالإضافة إلى تراجع معدلات التنمية في الداخل الروسي نتيجة التركيز على التوجهات الخارجية فنفقات العسكرية أنهكت الاقتصاد الروسي، غير أن ذلك لا يمكن مقارنته مع المكاسب التي استطاعت روسيا تحقيقها من خلال تدخلها في المنطقة.

المطلب الثاني: التداعيات الإيجابية للأزمة السورية على الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط

مند وصول الرئيس بوتين إلى السلطة في روسيا وهو يعمل على إعادة الاعتبار لروسيا كقوى كبرى في التفاعلات الدولية يحسب لها حساب في التوازنات الإقليمية والدولية في مواجهة نفود الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي[1]

شكلت الأزمة السورية فرصة أمام روسيا من أجل تحقيق ذلك الهدف، خاصة وأنها أخدت أبعاد إقليمية ودولية زادة من حدة تعقيدها، ما ينبئ بقيام نظام دولي جديد، فالدول الكبرى على غرار روسيا لا تتوانى في خوض ما يسميه **روبرت غرين (Robert Green*)** بحروب الهيمنة إد رأت أن الحرب ستمكنها من انتزاع شهادة الهيمنة من المهيمن (الولايات المتحدة الأمريكية) خاصتا إدا أدركت أن الوقت صار مناسبا وأن المهيمن يفقد توازنه ويتداعى وهو تماما ما يحدث للإدارة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما.[2]

تمتلك روسيا مصادر متنوعة كالغاز والنفط والفحم وتحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث احتياطي الغاز الطبيعي حيث تمتلك 27,5% من الاحتياطي العالمي وتعد شركة غاز بروم **(Gaz Prom)** أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم وتتحكم في 90% من إنتاج الغاز الروسي وانابيب نقل الغاز وتمد أوروبا بربع احتياجاتها منه.[3]

---

[1] محمد الكوخي، ***مرجع سابق***، ص.187,

*Robert Green: من مواليد ماي 1959،بلوس أنجلس الأمريكية، كاتب أمريكي أشهر مؤلفاته إستراتيجية الحرب.

[2] جلال خشيب، ***مرجع سابق***، ص. 138.

[3] أسامة مخيمر، الطاقة والعلاقات الروسية مع أسيا، ***مجلة السياسة الدولية***، ع.170،(أكتوبر 2007)، ص.92.

هذا وقد وقفت روسيا منذ البداية إلى جانب النظام السوري سياسيا وعسكريا سنة 2015 من أجل عدم السماح بقيام مشروع خط نقل الغاز القطري إلى أوروبا والذي يفترض أن يمر على الأراضي السورية وصولا إلى أوروبا وهو ما يهدد الهيمنة الروسية على سوق الغاز، الأمر الذي ينعكس سلبا على الاقتصاد الروسي.

خريطة رقم 05: مشروع خط أنبوب الغاز القطري.

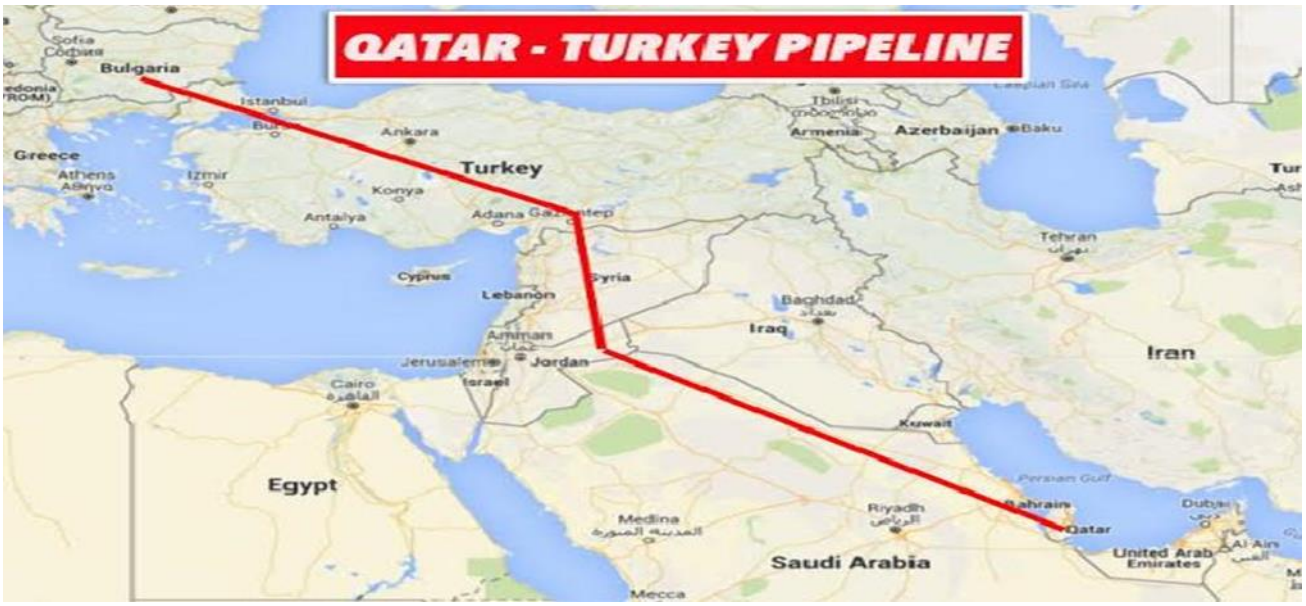

المصدر:

***http://tr.abna24.com/service/impo6/09/23/780917/story.html*(09/05/2017).**

بالإضافة إلى المشرع الإيراني الذي يسعى هو الأخر لإعادة رسم خريطة نقل الغاز في المنطقة، خاصة بعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة (5+1) في جويلية 2015، حيث ستعمل إيران على ضخ كميات من الغاز الخام إلى دول الاتحاد الأوروبي بعد قيامها ببناء البنى التحتية التي تسمح لها بذلك حيث تبلغ الاحتياطات الإيرانية من الغاز الطبيعي ما قيمته 940 ترليون قدم مكعب أي ما يعادل % 15 من الاحتياطي العالمي محتلتا بذلك المرتبة الثانية بعد روسيا، وترتكز غالبية هذه الاحتياطات في حقل" **بارس**" الذي تتقاسمه إيران مع قطر والمتواجد في مياه الخليج العربي.[1]

[1] سورية ولعنة الغاز، في:

http://www.syrianef.org/?p=5103.(01/05/2017).

خريطة رقم06 : مشروع أنبوب الغاز الإيراني نحو أوروبا.

المصدر :

http://bintel.com.ua/uk/ 7ka-al%27terjs%27komu-qazu/.(02/05/2017).

بالرغم من التقارب بين روسيا وإيران والتي تعتبرها روسيا حليفا استراتيجيا لها في المنطقة إلا أنها لن تسمح لها بأن تنافسها في خطوط الغاز او أن تصبح قوة إقليمية تهدد مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

لقد سمحت الأزمة السورية وتفاعلاتها الميدانية والدولية إلى إحداث تقارب بين الطرفين الروسي والتركي خاصة في المجال الاقتصادي، فقد صرح وزير الطاقة الروسي **ألكسندر نوفاك يشني(** Alexander Novak) على موقف تركيا اتجاه روسيا حيث صرح قائلا:" **لقد عملت تركيا في اتجاه مخالف لمواقف الدول الغربية حول روسيا ونحن نقدر ذلك** ."[1]

لقد أشاد بوتين العلاقات التركية _ الروسية مشيرا إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل سنة 2011 إلى % 27 وفي الشهور العشرة الأولى من العام 2013 إلى زيادة بنسبة 14'% مشيرا إلى أن البلدين سيسعيان إلى رفع مستوى التبادل التجاري إلى 10000 مليار دولار خلال السنوات الأربع المقبلة، فبالرغم من تأزم الأوضاع بين البلدين في المجال السياسي وحول الأزمة السورية

[1] عماد يوسف قدوة،، روسيا وتركيا: علاقات متطورة متنافسة في المنطقة العربية ***مرجع سابق***.

تحديدا، غير أن المجال الاقتصادي بقي في تطور مستمر بين البلدين، فتركيا تستورد ما يقارب 40% من احتياجاتها الطاقوية.[1]

وفي هذا السياق أوضح **ألكسي ميللر(Lexi Miller)** :" الرئيس التنفيذي لشركة غاز بروم **(Gazà Prom)** أن "**روسيا تخطط إلى أن يصبح مشروع " خط التيار التركي" الطريق الوحيد لإمدادات الغاز الروسية البالغة 63 مليار متر مكعب.**"[2]

غير أن طبيعة العلاقات التي تحكم البلدين والتي تقوم على محاولة كل طرف زيادة نفوده وتعزيز قوته على حساب الطرف الأخر وإضعافه لا تزال تعمل في الوقت الراهن ولكن في هوامش الدولتين وليس في العلاقات المباشرة بينها.[3]

لقد استطاعت القيادة الروسية من خلال الأزمة السورية أن تعيد الفعالية لقاعدتها العسكرية في ميناء **طرطوس**، ففي أكتوبر أعلنت موسكو رسميا على أنها توصلت إلى اتفاق مع القيادة السورية لتحويل القاعدتين البحرية في طرطوس و الجوية في **حميميم** إلى قواعد دائمة، وبذلك أصبحتا القاعدتين تمثلان اول تواجد عسكري روسي مند انهيار الاتحاد السوفياتي خارج ما يعرف في موسكو بالجوار القريب

حيث صرح بوتين في 27 أكتوبر 2016 في كلمته أمام منتدى فالذي (valdi) بمدينة سوشي بالقول:" **إن العالم يشهد إعادة توزيع للقوة العسكرية وعلى روسيا مواجهة التحديات التي تعترضها في هذا المجال.**"[4] وهو مادفع بروسيا إلى إعادة نشر قواتها العسكرية خارج حدودها تماشيا وطبيعة التغيرات التي تشهذها الساحة الدولية وخدمتا لمصالحها.(أنضر الخريطتين رقم 07_08 في قائمة الملاحق).

---

[1] أحمد دياب، حوافز اقتصادية: مرحلة جديدة في العلاقات التركية _ الروسية ، ***مجلة السياسة الدولية*** ، ع.191.(جانفي 2013)،ص.117.

[2] عماد يوسف قدوة، ***مرجع سابق***، ص 10.

[3] ***المرجع نفسه***، ص.16,

[4] روسيا والغرب ندر حرب باردة ومخضات تعددية قطبية، في:
http://rawabetcenter.com/archives/35803(05/05/2017).

خلاصة الفصل:

إن وضع أي استراتيجية معينة يتطلب من الدولة توضيح الغايات الوطنية الأساسية كونها تشكل العامل الرئيسي في عملية التخطيط الاستراتيجي العام وهو ما انتهجته روسيا الجديدة في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، الذي ركز في استراتيجيته على إعادة الاعتبار لروسيا في ساحة التفاعلات الإقليمية والدولية كدولة كبرى، هذه المحاولة انطلقت عمليا من الداخل الروسي وإعادة السيطرة لهيبة الدولة وسلطة النظام والعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية للبلاد، الأمر الذي انعكس على التوجهات الخارجية لروسيا الاتحادية.

هذا وقد احتلت منطقة الشرق الأوسط مكانة ضمن اولويات توجهات الاستراتيجية الروسية الجديدة، نظرا للأهمية الجيوبوليتيكية التي تحضي بها المنطقة، من جهة ومن جهة أخرى لمواجهة محاولات الخنق الاستراتيجي الممارس عليها من قبل الغرب وحلف الناتو.

قدا وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط مند مطلع العام 2010 موجة من التفاعلات سمية إعلاميا بالربيع العربي، والتي كانت تفترض على روسيا توجهات ومواقف تماشيا ومصلحتها وميزان القوى الذي يتغير في المنطقة ، والذي برزت بشكل فعال في الأزمة السورية.

هذا وقد أدت محاولة روسيا إدارة الأزمة في سروية إلى تحقيق جملة من الأهذاف في مقدمتها العودة إلى ساحة التفاعلات الدولة والإقرار بعالم ما بعد أمريكا عالم متعدد الأقطاب، هذا الدور خلف تبعات سلبة التي اعتبرت أقل الأضرار الممكنة في مثل هكذا توجهات استراتيجية.

الخاتمة

شكلت منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة في تفاعلات النسق الدولي من الناحية الجيوبوليتيكية. لاستراتيجية والاقتصادية ما جعلها محطة اهتمام من قبل العديد من القوى الفاعلة في الساحة الدولية، فالطبيعة الأمنية الرخوة للمنطقة سهلت من اختراقها من قبل مختلف الدول التي تضاربت مصالحهم في المنطقة.

شهدت الساحة الدولية عودة للدور الروسي إلى النسق الدولي بعد فترة التراجع الدي فرضتها عليه ظروف الفترة الانتقالية التي مرى بها منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، حيث جاءت هده العودة بفكر استراتيجي قائم بالأساس على إعادة الاعتبار لروسيا الاتحادية كقوة كبرى مؤثرة في ميزان القوى الدولي في ضل نظام متعدد الأقطاب، تكون روسيا فيه طرفا شريكا إلى جانب القوى الكبرى الأخرى.

ساهمت أحداث ما يسمى بالربيع العربي/الحراك العربي في تغيير ميزان القوى وخارطة التحالفات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ما اعتبرته روسيا بالأساس تهديدا لمصالحها، ومحاولة لاحتوائها الأمر الدي دفع بها إلى الرمي بكامل ثقلها في تفاعلات المنطقة، متخذتا من الأزمة السورية مدخلا لها.

ساندت روسيا النظام السياسي في سورية مند بداية الأحداث فيها ولم تكتفي بدعمها السياسي وحسب بل تطور هذا الدعم إلى حد التدخل العسكري سنة 2015 والذي غير من المعطيات العسكرية والسياسية لصالح النظام السياسي السوري وقد كان ذلك نتاج لمجموعة من الاعتبارات من بينها:

تحتل سورية خاصة ومنطقة الشرق الأوسط عامة أهمية كبرى في الفكر الأوراسي الجديد الدي يوجه القيادة الروسية في تفاعلاتها الخارجية، فنظرا للموقع الجيوبوليتيكي الذي تتمتع به سورية تسعى روسيا من خلالها إلى الوصول إلى المياه الدافئة، وهو الهدف الذي تسعى الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة وقوات حلف الناتو من حرمانها منها، هذا بالإضافة إلى طبيعة العلاقات التاريخية التي جمعت بين البلدين مند قترة الاتحاد السوفياتي.

تعتبر القاعدة العسكرية الروسية بميناء طرطوس السوري أخر القواعد العسكرية الروسية في منطقة الشرق الأوسط ما يعني بالضرورة استحالة تفريط روسيا فيها، فتدخلها العسكري في سورية جعلها تزيد من فاعلية توجهاتها الاستراتيجية في المنطقة .

كان الموقف الروسي من الأزمة السورية مغاير لباقي المواقف تجاه مختلف دول التي شهدت ما يسمى بالربيع العربي، فروسيا من خلال تمسّكها بالنظام السياسي السوري تحاول تصحيح خطئها في تعاملها مع الأزمة في ليبيا التي أدّى سوء إدراك القيادة الروسية تجاهها إلى تراجع مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

لقد انتقل الدعم الروسي للنظام السوري من جانبه السياسي إلى بعده العسكري نتيجة تغيرات في ميزان القوى على الأراضي السورية لصالح المعارضة، بالإضافة إلى الفراغ الدي خلفه تراجع الدور الأمريكي الذي اكتفى بالقيادة من الخلف، الأمر الذي خفف من تبعات هذا التدخل.

تسعى روسيا جاهدة إلى لعب دور المهيمن المحتمل **Potintial Hegemon** على إقليم الشرق الأوسط مغتنمتا بذلك تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية عن تفاعلاته واكتفائها بالقيادة من خلف، وهو الواقع الدي تغير مند وصول الرئيس Donald Trump إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، الدي أعاد التوجه التدخلي في شؤون المنطقة وهو الوضع .

قائمة الملاحق

خرطة رقم 01: دول الشرق الأوسط المقصود في الدراسة.

المصدر :

http://mohammedalqedaiai.blogspot.com/2/blog-post_14.html(12/03/2017)

خريطة رقم 02: التوزيع الطائفي في سورية.

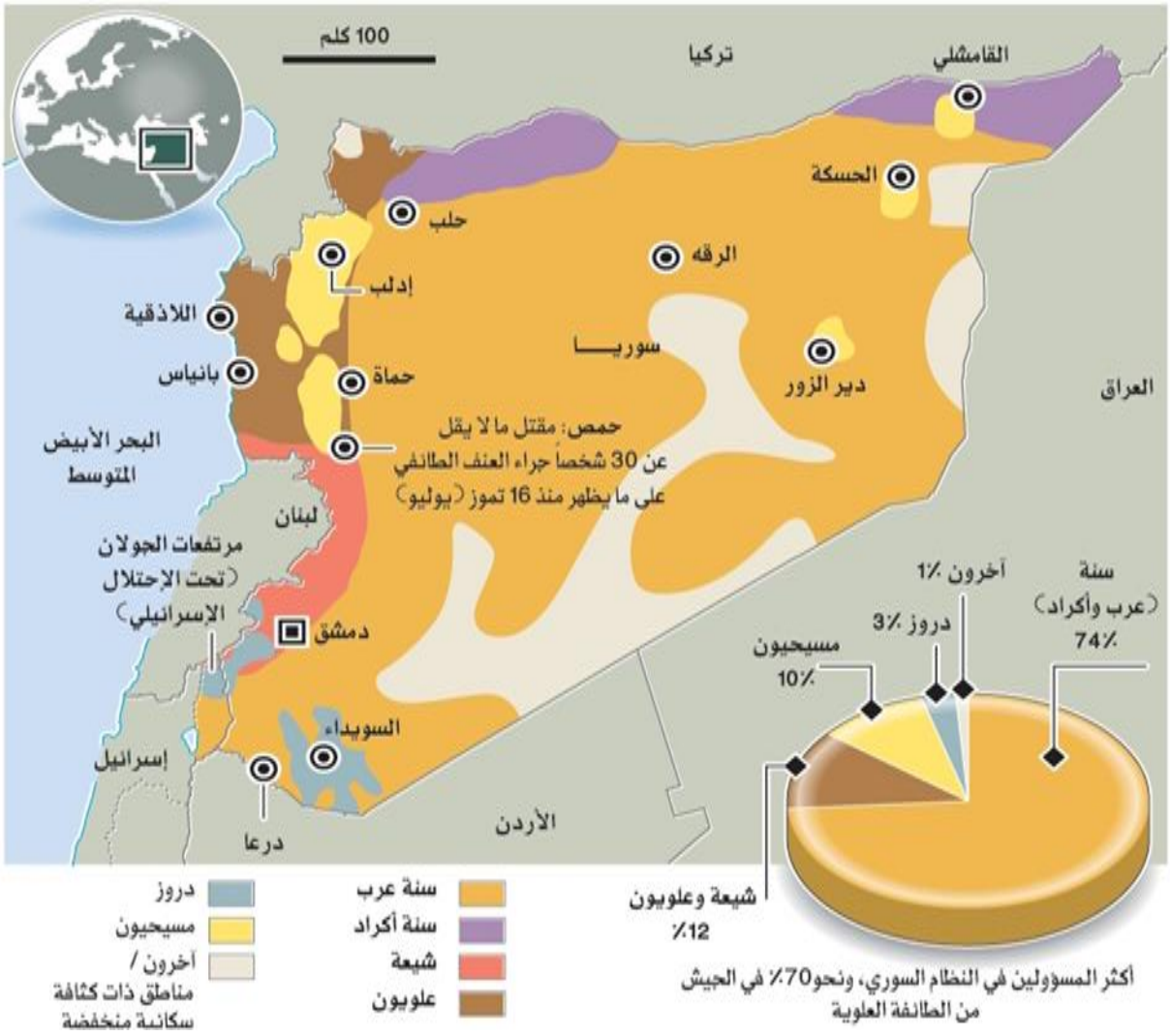

المصدر:

http://media.emaratalyoum.cos/polnline-i498-27.1495032457.).(07/03/2017).

الشكل رقم 01: استطلاعات الرأي العم العربي حول ما يحدث في سورية.

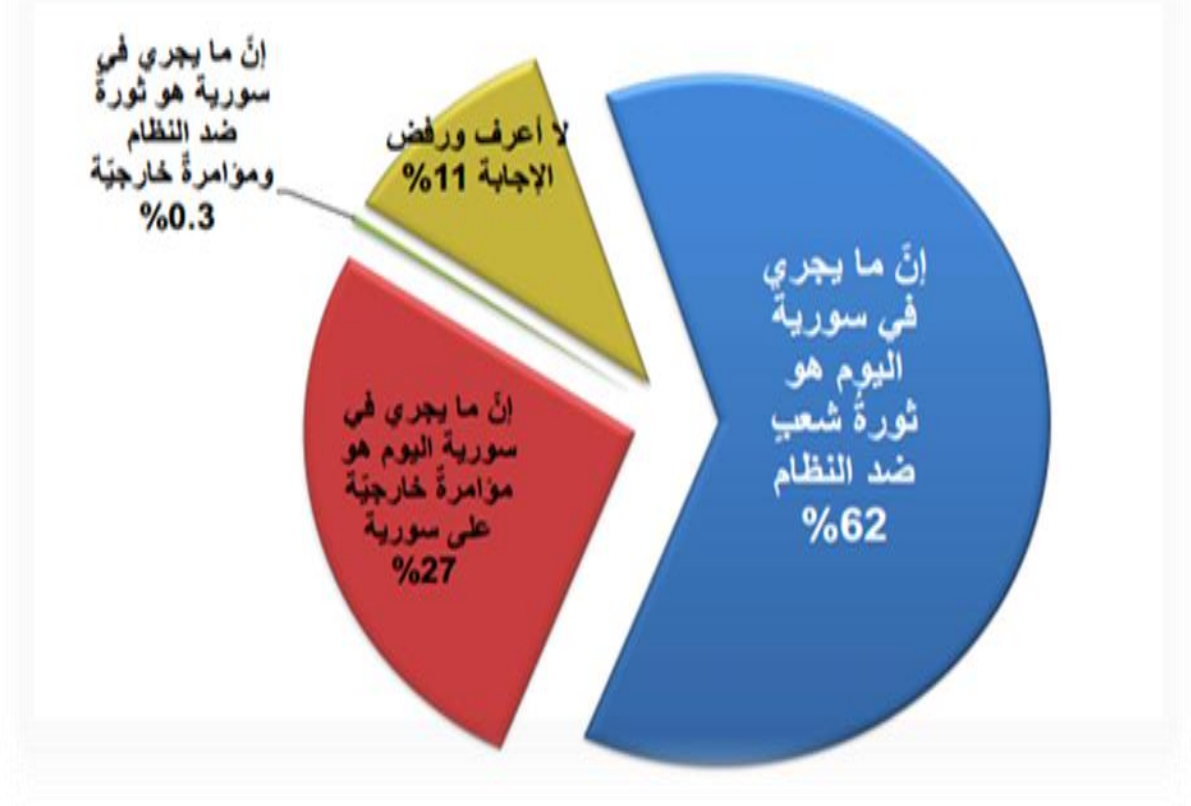

المصدر:

http://en.calameo.com/read/00123143584e0ee2 (08/03/2017).

الجدول رقم 02: بنود الاتفاق العسكري الروسي _ السوري.

رقم البند	شروط البند
البند الأول:	شروط الاتفاق (غير مذكورة).
البند الثاني	نشر الروسية بطلب من سوريا على أراضيها. توفير قاعدة حميميم للطيران الروسي دون مقابل. اشتباك مجموعة الطيران الروسي يتم بناء على أوامر قائد المجموعة,
	الوكالات المخولة (غير مذكورة).
البند الثالث:	تحديد مكونات مجموعة الطيران الروسي من معدات وجنود من قبل الجانب الروسي بناء على الاتفاق مع الجانب السوري. الميثاق التنظيمي ولائحة الفريق العامل ضمن مجموعة الطيران الروسي يحدده الجانب الروسي
البند الرابع:	حق الطرف الروسي نقل أي أجهزة أود خائر إلى داخل روسيا من دون أي تكاليف. كل الممتلكات الموجودة في قاعدة حميميم الجوية هي ملكية روسية. عدم خضوع موظفي مجموعة الطيران الروسي للتفتيش في حالة دخولهم أو خروجهم
البند الخامس:	القوات العسكرية الروسية محصنة من القضاء السوري. الممتلكات المنقولة وغير المنقولة لمجموعة الطيران الروسي محصنة وعائلاتهم كدلك.
البند السادس:	لا يحق لسوريا أن تتقدم بأي دعوى قضائية ضد أنشطة مجموعة الطيران الروسي وموظفيها
البند السبع:	تتحمل سوريا مسؤولية المطالبات التي تتقدم بها أطراف ثالثة نتيجة الأضرار التي تتسبب بها

	مجموعة الطيران الروسي
البند الثامن:	إعفاء سورية مجموعة الطيران الروسي من أي ضريبة.
البند التاسع:	بناء على اتفاق الطرفين يمكن تعديل الاتفاق.
البند العاشر:	الاتفاق يعتبر نافذ بشكل مؤقت ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.
البند الحادي عشر:	الاتفاق يعتبر نافذ بشكل مؤقت ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.
البند الثاني عشر:	الاتفاق يسري إلى أجل غير محدد ويمكن لأحد الموقعين أن ينهي الاتفاق بموجب إخطار كتابي ووقع بالغة العربية والروسية في دمشق.

Source: Macl Birnbou ,The Secret Pact Between Russia And Syria That Gives Moscow Carte Blanche, in:***https://www.washing.7e98aea15b33***(04/04/2017).

خريطة رقم 03: خارطة العمليات الجوية الروسية في الجغرافيا الروسية.

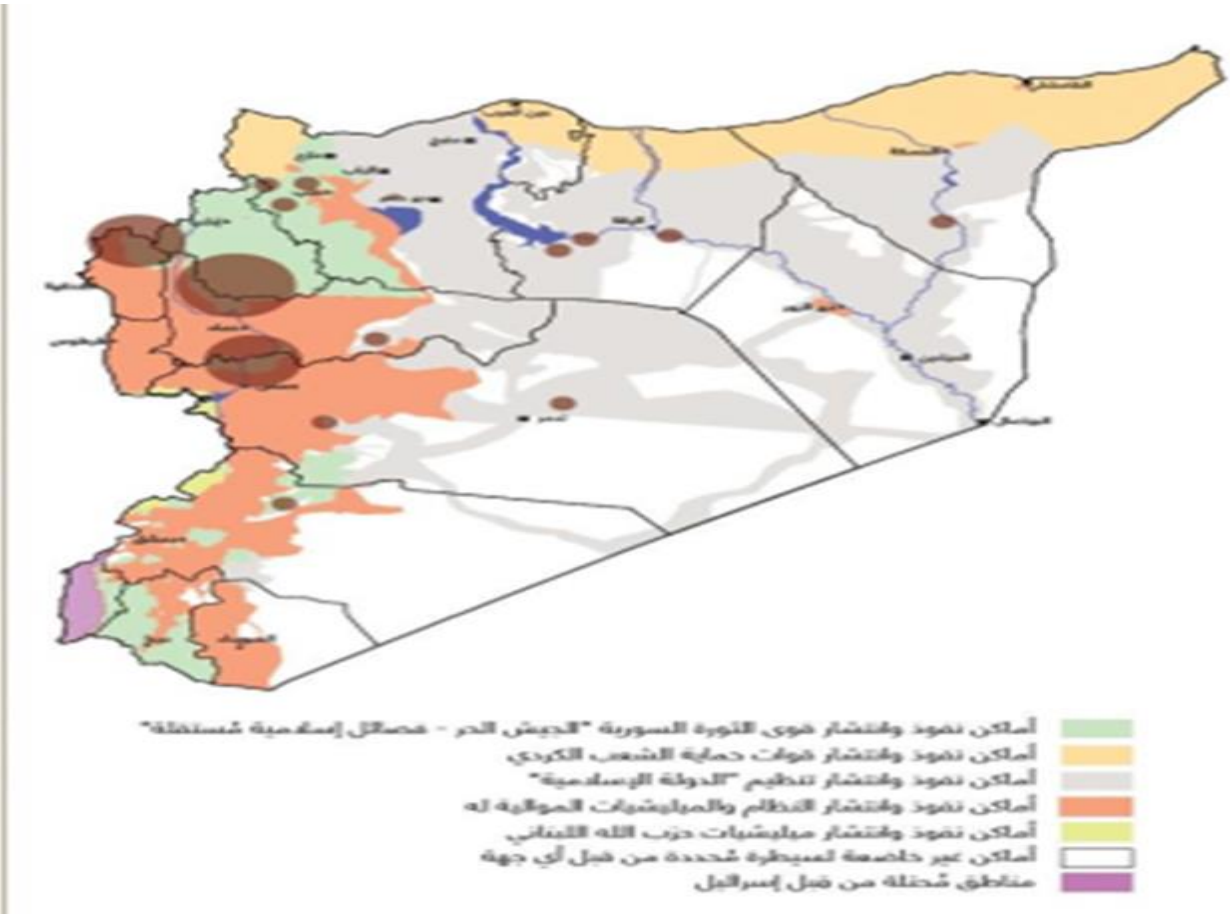

المصدر: التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية قراءة تحليلية، في:

https://www.omrandirasat.org/%D8% A%D9%82%D8%A7%D8%B1% F-%D8%A7%D7%D8%A8%D8%B9.html(10/04/2017).

الشكل رقم 03: مكاسب النظام على حساب الأطراف المتصارعة في سورية بعد التدخل الروسي.

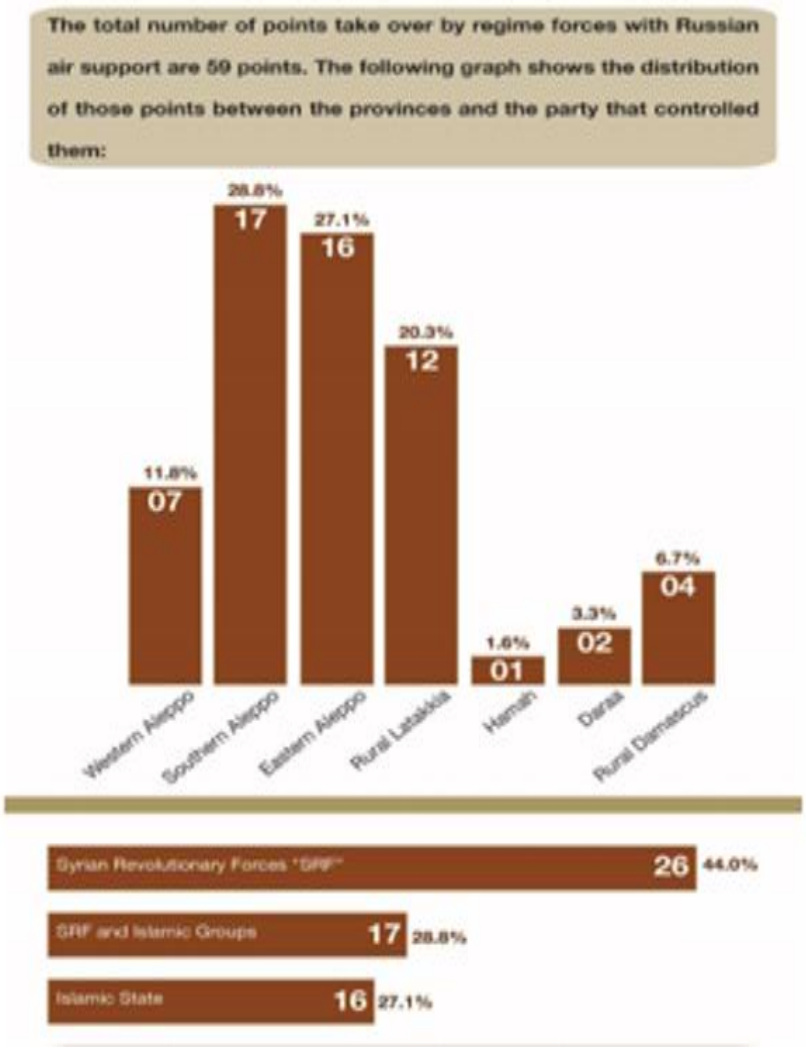

ceurs: Five Months of Russian Presence in Syria Special Military Report, on:

https://www.omrandirasat %A7%D8%B1Bve-months-of-russian-presence-in-syria.html.(07/04/2017

خريطة رقم 04: خريطة تبين التوزيع الكردي والعلوي في تركيا.

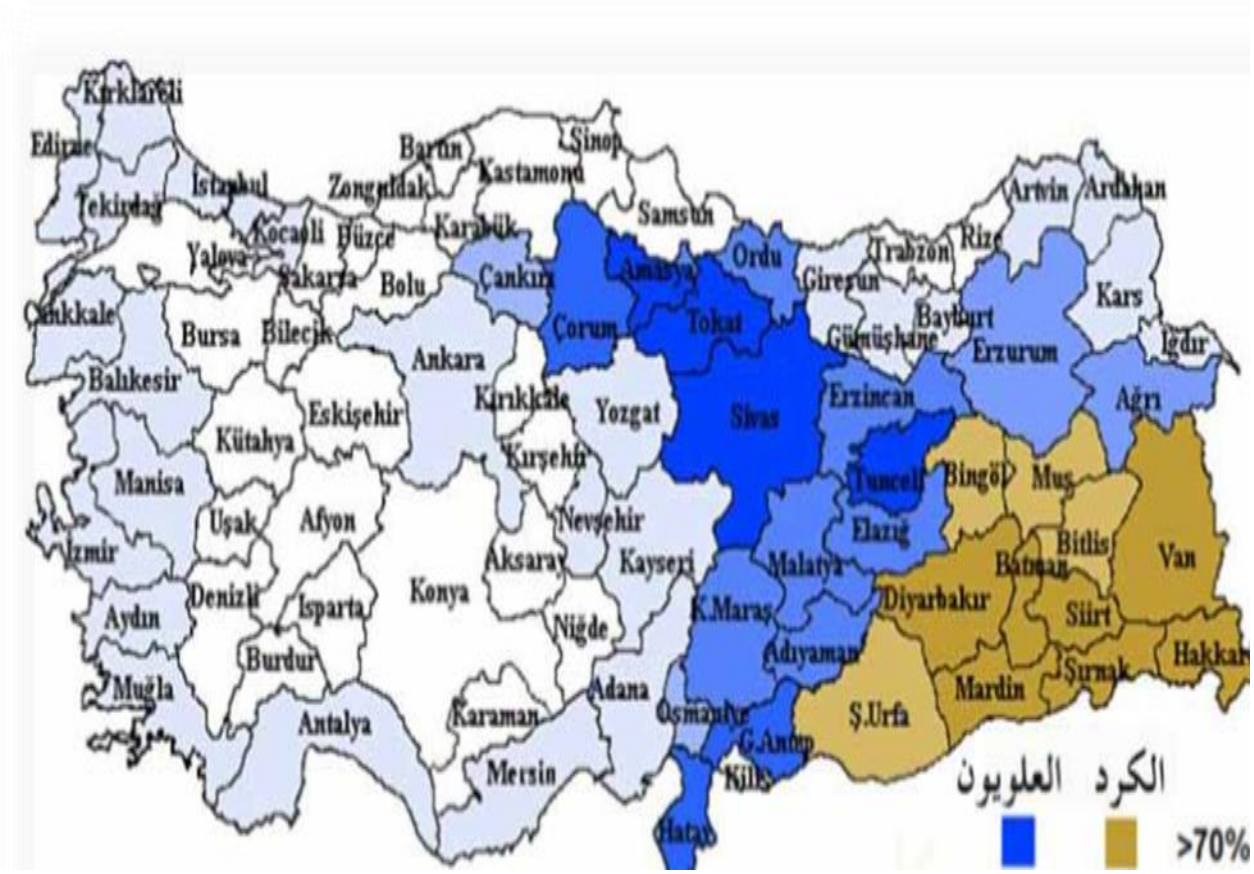

المصدر: أحمد حسن علي، صراع الهوية بين الأحزاب التركية، (سوريا: مركز عمران للدراسات والتخطيط، 2016)، ص.26.

الخريطة رقم 07: القاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس السوري.

المصدر:

http://www.elkhabar63/% %81%D98A%Dash.rz1MN.dpbs. (03/05/2017)

الخريطة رقم 08: مطار حميميم العسكري في اللدقية بسورية

المصدر:

https://www.kurdstreet.com/%D%AD% 9%85-%D9%81/. (03/05/2017).

قائمة المصادر والمراجع

القواميس:

1. إيفانز، غراهام نوينهام ، جيرفير. ***قاموس بانغوين للعلاقات الدولية***. مركز الخليج للأبحاث،2004..
2. تيري دي وجان كلين سابين جانسن، ترجمة، مقلد، علي محمود. ***موسوعة الإستراتيجيا***. لبنان: مجد المؤسسة الجامعية،2011.
3. لكيالي ، عبد الوهاب و آخرون. ***موسوعة السياسة***. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985.
4. العزيزي، هاني عبد الرحيم. ***معجم المصطلحات الجغرافية العسكرية والسياسية***. دارمجلاوي للنشر والتوزيع، 2015.
5. روبرت، جيوفر و إدوارد، أليستري. ترجمة، الجلبي، سمير عبد الرحيم. ***المعجم الحديث للتحليل السياسي*** . بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 1999.

الكتب باللغة العربية:

1. أبو داود، السيد. ***تصاعد المد الإيراني في العالم العربي***. مكتبة العبيكان للنشر،2014.
2. إدريس، محمد السعيد. ***تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية***. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002.
3. آريلرغر،هاري. ***الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية،*** ترجمة. علي راجح، محرز. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2011.
4. أنجرس، موريس **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية،** ترجمة. صحراوي، بوزيد وآخرون ،الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004.
5. فلورنسا سنين. ***الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط،***. عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع ، 2012.
6. اوتكين، أناتولي. ***الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين،*** ترجمة. أنور محمد إبراهيم، الجبالي محمد نصر الدين. مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2003.
7. أوغلو، أحمد داوود. ***العمق الاستراتيجي،*** ترجمة، ثلجي، جابر و عبد الجليل، طارق. قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.
8. بخوش، مصطفى. ***حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف***. القاهرة: دار الفجر للتوزيع والنشر، 2006.
9. برجنسكي، زيغنيو. ***رقعة الشطرنج الكبرى،*** ترجمة: أمل الشرقي. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

10. بشارة ، عزمي. ***سورية درب الألآم نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن***. بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2013.

11. بل، دنكان ، لا احد يحب أي واقعي في السياسة في" ***الفكر السياسي والعلاقات الدولية تنويعات على أوتار واقعية***"، ترجمة . جتكر، فاضل. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2015.

12. التامر، عبادة محمد. ***سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران – العراق – سورية – لبنان أنموذجا)***، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

13. جفال، عمار. ***التغير والاستمرارية في الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي***. الجزائر: دار هومة، 2008.

14. جندلي، عبد الناصر. ***التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية***. الجزائر: دار الخلدونية،2007.

15. جيمس دورني روبرت يالستغراف، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***، ترجمة: وليد عبد الحي. المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 2016.

16. حتي، ناصر يوسف. ***النظرية في العلاقات الدولية***، بيروت: دار الكتاب العربي،1985.

17. دندن،عبد القادر. ***الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية***. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.

18. دوغين، ألكسندر. ***أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي***، ترجمة. عماد حاتم. بيروت: دار الكتاب الجديد،2004.

19. الراوي، رياض. ***البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط. سورية:*** دار وائل للنشر و التوزيع و الخدمات و الطباعة، 2006.

20. رليخ، ريزأ . ***داخل سورية قصة الحرب السورية وما على العالم أن يتوقع***، ترجمة. رامي طوقان. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015.

21. زيد المرهون، عبد الجليل. ***السياسة الروسية اتجاه الخليج العربي***. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011.

22. زيدان، ناصر. ***دور روسيا في الشرق الأوسط و الشمال الإفريقي من بطرس الأكبر حتي فلاديمير***. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

23. شلبي، سعد شاكر. ***الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط***. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013.

24. الشيخ، نورهان. ***صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية***. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1998.

25. شيفتسوفا، ليليا. ***روسيا بوتين***، ترجمة، بسام شيحة . بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 200633.

26. صبرا، حسن. ***سورية: سقوط العائلة عودة الوطن.*** بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2003.

27. عبد العال، صلاح عوض. ***سوريا الجدار الأخير.*** الجزائر: الشروق للإعلام و النشر،،2013.

28. عبد الله ، أمجد جهاد. ***التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية.*** بيروت: دار المنهل البناني،2011.

29. عبد المهدي، ماجد. ***إدارة الأزمة المدخل المفاهيم العمليات.*** عمان: دار زهران للنشر و التوزيع ،2012.

30. عبيد المبيضين، مخلد. ***الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة.*** عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012.

31. العبيدي، عادي سليمان. ***القوة في العلاقات الدولية.*** بيروت: دار المنهل اللبناني،2015.

32. عدنان، حسين. ***نظرية العلاقات الدولية.*** بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط.3،2003.

33. العيساوي، فايز محمد. ***الجغرافية السياسية.*** القاهرة: دار المعرفة الجامعية،2000.

34. فرج، انور محمد. ***نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة.*** السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007.

35. قلعجية، وسيم خليل. ***روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين.*** بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.

36. كتن، جورج شكري. ***العلاقات الروسية العربة في القرن العشرين وأفاقها.*** أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001.

37. كمال، محمد مصطفى. نهرا، فؤاد. ***صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية – الأوروبية.*** .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2012.

38. الكوخي، محمد. ***الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب جدور المسالة وما ألاتها.*** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2012.

39. كول، جوان. ***السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما.*** الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014..

40. لأمارة، لمى مضر. **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

41. ضويحي، بسام وأخرون. ***تداعيات ما يجري في العراق وسورية على دول الجوار الإقليمي.*** دار عمار للنشر،2015.

42. لونج، أوستن. ″ ***الحروب اللاتماثلية في القرن الحادي والعشرين الإرهاب الدولي: التمرد وحرب الطائرات من دون طيار، في الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين،*** تحرير. سند السويدي جمال. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2014.

43. **ليدر، هارت.** ***الاستراتيجية وتاريخها في العالم***، ترجمة، الهيثم، الأيوبي. بيروت: الطليعة للطباعة والنشر، ط.4، 2000.

44. محمد، عبد المنعم. ***روسيا تنادي بحق العودة على القمة.***

45. مريم الجبيلي، صدام. ***الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي.*** بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.

46. المهنا، سامي. ***العالم بعيون أمريكية.*** القاهرة: دار المريخ للنشر، 2004.

47. نصر، ربيع وآخرون. ***الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية.*** سورية: المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، 2013.

48. نوفل، إيلاف. الكعيدي، أحمد. ***الأهمية الجيواستراتيجية للشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية.*** الأردن: دار الراية، 2015.

49. نوفل، أحمد سعيد. وأخرون. ***التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية.*** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014.

50. واكيم، جمال. ***صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011.*** بيروت: شركة المطبوعات للنشر و التوزيع ، ط.2،2013.

51. ياسر حمو، عمار. ***روسيا و الثورة السورية من دعم القاتل إلى شريك في القتل.*** عمان: دار عمار للنشر و التوزيع، 2016.

52. اليضاني، إبراهيم سعد. ***السياسة الأمريكية تجاه سورية 1989-2014.*** عمان: أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.

المجلات و الدوريات:

1. البحيري، ولاءعلي. "إشكاليات النظرية والتطبيق: الصراع الدولي بعد الحرب الباردة"، ***مجلة السياسة الدولية***، ع.191، 2013.

2. بدر خان، عبد الوهاب. " رهانات متداخلة، السياسة الخارجية السورية وإدارة الأزمة"، ***مجلة >qالسياسة الدولية،*** ع. 194، 2013.

3. بدرخان، عبد الوهاب. "السياسة الخارجية السورية وإدارة الأزمة"، ***مجلة السياسة الدولية***،ع.193، 2013.

4. بشلرة، عزمي. "روسيا: الجيوسترتيجيا فوق الإيديولوجيا وفوق كل شيء"، ***مجلة سياسات عربية***، ع.17، 2015.

5. توفيق، حكيم. "موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي"، ***مجلة المفكر***، ع 12.

6. حاج عامر، لميلود. "إدارة الأزمات، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*** "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،ع.5، 2016.

7. حسين، عدنان. " تدويل الأزمة السورية وصعوبات التسوية"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، ع.38، 2013.

8. الحسيني، سنية. "سياسة الصين اتجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة"، ***مجلة المستقبل العربي***، ع.440، 2015.

9. خشيب، جلال. "سوريا في مهب التحولات الدولية: دراسة جيوبوليتيكية نظرية"، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، ع.،3، 2012.

10. الدسوتي، ابو بكر. "تحولات القوى الكبرى في الشرق الأوسط،" ***مجلة السياسة الدولية***، ع.195، 2014.

11. دياب، أحمد. "هل تسترجع روسيا حلفائها في الشرق الأوسط حلفاء روسيا...وإرث بريجنيف، **مجلة *العرب الدولية***"، ع.1588، أكتوبر 2013.

12. دياب، أحمد. "حوافز اقتصادية: مرحلة جديدة في العلاقات التركية _ الروسية "، ***مجلة السياسة الدولية*** ، ع.191، 2014.

13. سرور، عبد الناصر. "الصراع الاستراتيجي الأمريكي _ الروسي في أسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة 1991_2007"، ***مجلة جامعة الأزهر***،م.11،ع.1، 2008.

14. سعد الدين، عزت." تكاليف المنافسة: التحديات أمام مكانة روسيا في الاستراتيجية العالمية"، ***مجلة السياسة الدولية***، ع.195، 2014

15. السيد الشيخ، نورهان. " مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية"، ***مجلة السياسة الدولية***، ع. 186، 2011.

16. الشيخ، نورهان. "القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا"، ***مجلة السياسة الدولية*** ، ع.195، 2014.

17. عر قدري سعيد، محمد. " حسابات متداخلة: صفقات السلاح الرئيسية في المنطقة العربية"، ***مجلة السياسة الدولية***، ع.184، 2011.

18. فات، إبراهيم. "روسيا والشرق الأوسط...أية عودة؟"، مجلة السياسة الدولية، ع.170، 2007.

19. ك كيلو، ميشيل. " رهانات صعبة : حسابات موسكو اتجاه الصراع في سورية"، ***مجلة السياسة الدولية***، ع.195، 2013.

20. كعسيس، خليدة . " الاستراتيجية الروسية في عهد بوتين أمن الطاقة: تنافس من نوع جديد"، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***، ع.4، 2015.

21. مال أحمد، عامر. "التدخل الروسي في الأزمة السورية "، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***،ع6، 2016.

22. محمود مدني، مايسة. " التدخل الروسي في الأزمة السورية"، ***مجلة كلية الاقتصاد العلمية***،ع.4، 2014.

23. مخيمر، أسامة. "الطاقة والعلاقات الروسية مع أسيا"، ***مجلة السياسة الدولية***، ع.170، 2007.

24. مساعد، كمال. "عقيدة عسكرية روسية جديدة: الناتو والولايات المتحدة الأمريكية"، ***مجلة الأخبار*** ، ع.2419، 2015.

25. النيل ، عبد القادر. "تركيا وخياراتها الاستراتيجية"، ***جريدة النور السورية***، ع. 567-568، 2013.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. ابوسمهدانة، عز الدين عبد الله. ***الاستراتيجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط: 2000 – 2008 (دراسة حالة القضية الفلسطينية)*** مذكرة ماجيستير غير منشورة. جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية 2012.

2. توفيق، حكيمي. ***الحوار النيو واقعي- النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي***، مذكرة ماجيستير غير منشورة. جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2008/2007.

3. الجرابعة، رجائي سلامة. ***الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط 1979-2011***، مذكرة ماجيستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب و العلوم، 2012.

4. سليمان عبدو، حسن رزق. ***النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط***، مذكرة ماجيستر غير منشورة. جامعة الأزهر غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية 2010.

5. عرجون، شوقي. ***صراع النفوذ والمصالح بين الولايات المتحدة وروسيا في منطقة جنوب القوقاز (2010/2000)***،أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر 03::كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015.

6. عيساوة، آمنة. ***الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة***، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الحاج لخضر باتنة: ، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2009-2010.

7. فتحي، سهام أبو مصطفى، سليمان. ***الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية :2013-2011***، مذكرة ماجستير غير منشورة . جامعة الأزهر غزة: كلية الأدب و العلوم الإنسانية، 2015.

8. لعريبي، خديجة. ***السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر2011***، مذكرة ماجيستير منشورة. جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014/2013.

9. ماسينيسا، بكتاش. ***الاتجاهات الكبرى للسياسة الخارجية لروسيا منذ سنة 2000: دراسة حالة أسيا الوسطى***، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2012 /2013.

المواقع الإلكترونية:

1. أحمد سالم محمد أبوصلاح، تطور الأزمة السورية ومعضلة تسويتها في ضوء الإستقطابات الإقليمية والدولية. في:

http://dspace.up.edu.ps/xmlui/handle/123456789/127.

2. قبلان، مروان. "المسألة السورية و استقطاباتها الإقليمية و الدولية دراسة في معادلات القوة و الصراع على سورية،" في:
http://www.dohainstitute.org/release/fe4367fa-da4f-4817-8f48-c5ad675b3f9c.

3. إبراهيم، عمر ومحمد. "البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط،" في:
http://www.democraticac.de34754.

4. باكير، علي حسين. "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية و الانعكاسات المستقبلية،" في:
http://www.dohainstitute.org/release/ad520e80-abe5-4247-bd8d-deede0fa7413.

5. باكير،علي حسين. "الثورة السورية في المعادلة الإيرانية–التركية المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة،" في :
http://www.dohainstitute.org/release/3bb373c1-c8cd-4415-af6b-6c65189dbea7.

6. تطور الموقف الأمريكي من النظام السوري من دعوات الإصلاح إلى التفاوض ، في:
http://www.dohainstitute.org/file/Get/336b2933-3cd8-443d-a5ea-e96b02a38d5d.pdf.

7. ما الذي يحدد الموقف الروسي الصيني من الأزمة في سورية في:

http://www.doha-institute.com/release/17eb9c98-db79-4b1e-8d46-60a66332fba2.
مؤتمر السلام السوري" جنيف2 " وتحديات البيئة المحلية والإقليمية"، في:
http://www.dohainstitute.org/release/3816fc82-456c-4acf-a54b-987b9b2f789b.

8. أبو أسامة ، أرشيد."التدخل الروسي في سوريا وتحدياته أمريكيا،" في:
http://www.dohainstitute.org/file/Get/bda0b14c-ea02-4c5e-a805-03819a2.pdf.

9. قدوة ، عماد يوسف. "روسيا وتركيا علاقات متطورة وطموحات متناقضة في الوطن العربي" في:

***http://www.dohainstitute.org/release/f00cfbb8-dc23-4b14-b2ff-b837270e98ca*.**

10. الرنتيسي، محمود سمير. "تركيا ضغط العامل الأمني ومأسسة العلاقات مع روسيا،" في:
***http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/02/170202092058132.html*.**

11. دوافع التدخل التركي في سورية واحتمالات توسعه، في:
http://www.dohainstitute.org/rele40fe-3eb8-4ba6-970d-5f0498f8ee84.

12. نهار، حازم. "المعارضة السورية بعد مؤتمر الرياض وقرار مجلس الأمن (2254)،" في:
http://www.dohainstitute.org/release/9512da1f-266a-4d60-914e-59d7c151af71.

13. نهار، حازم. "المسألة السورية: التطورات الميدانية وعودة الاهتمام السياسي،" في:
***http://www.dohainstitute.org/filedbe-9925-825b7052b505.pdf*.**

14. بشارة، مروان. "أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي،" في:
http://www.dohainstitute.org/release/5ba4e11-8f7c-c018667cbbe1.

15. علو، أحمد. "العقيدة العسكرية الروسية الجديد،" في:
***https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%8A%D8 -%D8% %AF%D8%A9*.**

16. سامي، عمارة. "بوتين وعقيدة روسيا الجديدة،" في:
http://aawsat.com/home/article/187566.

17. بسيوني، شدوي محمد إبراهيم. "السياسة الخارجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط في الفترة 2016/2011," في:
http://democraticac.de/?p=33933.

18. بروفيشكايا، أرنا."روسيا في الشرق الأوسط الدوافع الأثار الآمال،" في:
http://idraksy.net/russia-in-middel-east./

19. عبد الحي، وليد. "محددات السياستين الروسية والصينية اتجاه الأزمة السورية،" في:
***http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.html*.**

20.مجلس الأعمال الروسي العربي، في:
***http://www.russarabbc.ru/arab/about/history.php*.**

21. العوضي، حسني عماد حسني. "السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمات الدولية دراسة حالة الأزمة السورية وجزيرة القرم،" في:
***http://democraticac.de/?p=32204*.**

22. سياسة روسيا ودورها في الشرق الأوسط في:
***http://www.akhbar-alkhaleej.com/13632/article_touch/33554.html*.**

23. قدوة، عماد يوسف." روسيا وتركيا: علاقات متطورة متنافسة في المنطقة العربية،" في:
***http://www.dohainstitute.org/releasec23-4b14-b2ff-b837270e98ca*.**

24. دواعي الانسحاب العسكري الروسي من سورية، في:
***http://www.asbarme.com/ar/artic %D9%3%D9%88% %8A%D8%A7/*.**

25. سورية ولعنة الغاز، في:

http://www.syrianef.org/?p=5103.

26.روسيا والغرب ندر حرب باردة ومخضات تعددية قطبية، في:

http://rawabetcenter.com/archives/35803.

المراجع باللغات الأجنبية:

قاموس:

1. Oxford word power.

كتب باللغة الإنجليزية:

1. Griffiths, Martin. ***international reletions theroy for the twenty-first centry*** Antrodiction,firstp,2007.

2. Howord H. Lentner Public Policy and Foreign Policy: Divergences, Intersections, Escehange, Review of Polisy Research.volume 23 Number1 2006.

3. Lucas, Edward. ***The New cold war: Putin SRussia and The Threat To The West***, Palgrave Macmillan. New you%rk,2008.

4. Shevtsova, Lilia . ***can Russia Reform ? Economic Political, and Military Perpectives, CUSA***: Strategic Studies Monograph, 2012.

5. Wenger, Andreas Perorcic, joronin And Others, ***Russian Business Power; The Role Of Russian Busniness in Foeign Aand Security Relations, Routedge***, New Yourk ,2006.

كتب باللغة الفرنسية:

1. Magnette, Paul. ***le régime politique de l'union européenne*** .Paris : sciencespo les presse, 2009 .
2. Pol- Henry Dasseleer. ***Russie- Union Européenne des regards sécuritaires différents***. Paris : lharmattan.2007.

مواقع إلكترونية:

1. James Dobbins, Philip Gordon, and Jeffrey Martini, Apeace Plan for Syria 3,Rand coporation Febrary 2017, in : http://www.rand.org/pubs/perspectives/PE202.html.
2. PaulH.BGodwin.ChinaasRegionalHegemon?in:.1. http://apcss.org/Publications/Edited%20Volumes/RegionalFinal%20chapters/Chapter6Godwin.pdf .
3. Shanahan," The problem with any Us Strategy on Suyria", Lowy instutitue for Foreign Policy 1 February 2017 in: 1. https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/problem-any-us-strategy-syria.
4. Patrick seat" how the beard to Quast ha rebihaian from his father" foreing affairs.in : 1.https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2012-03-20/assad-family-values.

5. Gristlan Gantiv and Juliet Kaarbo, Roles and Domestic Politics: Reflections on RoleTheory in Foreign Policy Analysis and IR Theory in: 1. 1. http://s3.amazonaws.com/a46696267/j.1743-211bzex7.pnd_Domestic_Politics_Re.pdf.

الفهرس

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة	
شكر وتقدير	
إهداء	
مقدمة	
التأصيل النظري للدراسة	28
الفصل الأول: الأزمة السورية وإستقطاباتها الإقليمية والدولية (2011_2016)	48
المبحث الأول: أسباب الأزمة السورية	50
المبحث الثاني: الأطراف الإقليمية الفاعلة في الأزمة السورية	59
المبحث الثالث: الأطراف الدولية الفاعلة في الأزمة السورية	70
الفصل الثاني: التدخل العسكري الروسي في سورية	78
المبحث الأول: الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية من الدعم السياسي إلى التدخل العسكري.	80
المبحث الثاني: انعكاسات التدخل العسكري الروسي في سورية على البيئتين الإقليمية والدولية	93
الفصل الثالث: تأثير الأزمة السورية على الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط	104
المبحث الأول: الاستراتيجية الروسية الجديدة	106
المبحث الثاني: توجهات الاستراتيجية الروسية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط	118
المبحث الثالث: تداعيات الأزمة السورية على الاستراتيجية الروسية	126
الخاتمة	133
قائمة الملاحق	136
قائمة المصادر والمراجع	147
الفهرس	158